الجمهورية الجزائرية الديكوقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

نظرية الإمكانات بين مارتا نسبوم وامارتي اسان وحدود تطبيقها في إطار سياسة عامة

-دراسة مقارنة-

مذكرة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة

إعداد:

هشام داود

إشراف:

أ. كنزة مغيش

السنة الجامعية 2025 /2026

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

الملخص

تتناول هذه الدراسة نظرية الإمكانات لدى أمارتيا سين ومارتا نوسبوم، التي تهدف إلى إعادة تعريف التنمية والعدالة الاجتماعية من منظور القدرات الفردية.

تركز النظرية على ما يستطيع الأفراد القيام به وما يمكنهم أن يكونوا عليه، بدل التركيز على الموارد أو الدخل فقط. توضح الدراسة أوجه التشابه بين مقاربة سين ونوسبوم، مثل الاهتمام بالحرية والكرامة الإنسانية، وأوجه الاختلاف، مثل نطاق تطبيق الحقوق والقدرات الأساسية.

تبحث الدراسة في إمكانات تطبيق النظرية في السياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية .تناقش حدود تطبيق النظرية في السياقات العملية، مثل قياس القدرات وتحويلها إلى برامج قابلة للتنفيذ .تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه صانعي السياسات عند تبني مدخل القدرات كأساس للتخطيط والتنمية .كما توضح كيف يمكن استخدام النظرية لتقييم أثر البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية .تستعرض الدراسة بعض التجارب والمبادرات التي اعتمدت على مدخل القدرات في الدول النامية.

تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية مقارنة تمكن من فهم أعمق لكيفية استثمار النظرية في تحسين حياة الأفراد .في الختام، تؤكد الدراسة على أهمية تكامل النظرية مع الأدوات العملية للسياسة العامة لضمان تحقيق العدالة والتمكين.

الكلمات المفتاحية :نظرية الإمكانات، أمارتيا سين، مارتا نوسبوم، السياسات العامة، العدالة الاجتماعية، التنمية البشرية، مدخل القدرات

ABSTRACT

This study examines the Capabilities Approach developed by Amartya Sen and Martha Nussbaum, which aims to redefine development and social justice from the perspective of individual capabilities.

The theory focuses on what individuals are able to do and be, rather than solely on resources or income. The study highlights similarities between Sen and Nussbaum, such as the emphasis on freedom and human dignity, and differences, such as the scope of rights and core capabilities. It explores the feasibility of applying the approach in public policy to achieve sustainable development and social justice.

The study discusses the limitations of implementing the approach in practical contexts, such as measuring capabilities and translating them into actionable programs. It highlights challenges faced by policymakers when adopting the Capabilities Framework as a basis for planning and development. It demonstrates how the approach can be used to evaluate social, educational, and health programs.

The study reviews initiatives that applied the capabilities approach in developing countries. It aims to provide a comparative perspective for better understanding how the theory can improve individual well-being. Finally, it emphasizes the importance of integrating the approach with practical policy tools to ensure justice and empowerment.

Keywords: Capabilities Approach, Amartya Sen, Martha Nussbaum, Public Policy, Social Justice, Human Development, Capabilities Framework

الإهـــــــــــــــــــداء ....

قال تعالى (قل اعملو فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ....

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك .... ولا تطبيب الاخرة الا بعفوك ....

ولا تطيب الجنة الا برؤيتك .....

الله جل جلاله

الا من بلغ الرسالة وادى الأمانة .... ونصح الامة ... الى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى والدي الكريمين حفظهما الله

شكر و تقدير

الحمد لله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي , والهمني الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة الأستاذة كنزة مغيش التي ساندتني في هذا العمل ولم تبخل علي بتوجيهاتها ونصائحها منذ بداية العمل الى نهايته

كما اشكر جميع اساتذتي الافاضل الذين درسوني خلال مشواري الجامعي كله.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الملخص .....

Abstract .....

الإهـــــداء .....

شكر و تقدير .....

فهرس المحتويات .....

مقدمة **2**

الفصل الأول: الأسس النظرية لنظرية الإمكانات وأصولها الفلسفية.....

تمهيد **5**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظرية الإمكانات..... **6**

المطلب الأول :مفهوم نظرية الإمكانات **6**

المطلب الثاني :أهمية نظرية الإمكانات **11**

المطلب الثالث :ارتباط نظرية الإمكانات بالسياسات العامة **16**

المبحث الثاني: مارتا نوسباوم ونظرية الإمكانات **23**

المطلب الأول :السيرة الذاتية والفكرية لمارتا نوسباوم **23**

المطلب الثاني :المساهمات النظرية لمارتا نوسباوم **26**

المطلب الثالث :المبادئ الأساسية في نظرية الإمكانات عند نوسباوم..... **29**

المبحث الثالث: أمارتيا سن ونظرية الإمكانات **33**

المطلب الأول :السيرة الذاتية والمسار الفكري لأمارتيا سن **33**

المطلب الثاني :الملامح الأساسية لنظرية الإمكانات عند سن **36**

المطلب الثالث :أوجه التشابه والاختلاف بين سن ونوسباوم..... **40**

خلاصة الفصل الأول..... **45**

الفصل الثاني: المقارنة بين منهج نوسباوم ومنهج سن في نظرية الإمكانات .....

تمهيد **46**

المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية **47**

المطلب الأول :المبادئ الأساسية في نظرية نوسباوم 47

المطلب الثاني :المبادئ الأساسية في نظرية أمارتيا سن 50

المطلب الثالث :التحليل المقارن للأسس النظرية..... 52

المبحث الثاني: تطبيقات نظرية الإمكانات في السياسات العامة **56**

المطلب الأول :تطبيق أفكار نوسباوم في السياسة الاجتماعية..... 57

المطلب الثاني :تطبيق أفكار أمارتيا سن في السياسات الاقتصادية 62

المطلب الثالث :مقارنة التطبيقات العملية 66

المبحث الثالث: الانتقادات والقيود النظرية والتطبيقية **69**

المطلب الأول :الانتقادات الموجهة لنظرية نوسباوم..... 69

المطلب الثاني :الانتقادات الموجهة لنظرية أمارتيا سن 72

المطلب الثالث :حدود تطبيق نظرية الإمكانات في السياسات العامة 75

خلاصة الفصل الثاني **79**

الفصل الثالث: آفاق تطبيق نظرية الإمكانات في الإطار السياسي المعاصر .....

تمهيد **80**

المبحث الأول: دراسات حالة في تطبيق نظرية الإمكانات **81**

المطلب الأول :دراسة حالة من منظور نوسباوم..... 81

المطلب الثاني :دراسة حالة من منظور أمارتيا سن 91

المطلب الثالث :المقارنة بين الحالتين 101

المبحث الثاني: إمكانات تطوير نظرية الإمكانات في السياسات العامة..... **111**

المطلب الأول :دمج نظرية الإمكانات في التخطيط السياسي..... 111

المطلب الثاني :تكييف النظرية مع السياقات المحلية 123

المطلب الثالث :استراتيجيات التنفيذ الفعّال..... 131

المبحث الثالث: توصيات وآفاق مستقبلية **139**

المطلب الأول :التوصيات النظرية 139

المطلب الثاني :التوصيات العملية للسياسات العامة..... 146

المطلب الثالث :آفاق البحث المستقبلي..... 153

خلاصة الفصل الثالث **160**

الخاتمة..... **163**

قائمة المصادر والمراجع .....

مقدمة

مقدمة

تُعدّ نظرية الإمكانات من أبرز الإسهامات الفلسفية والاقتصادية المعاصرة التي سعت إلى تجاوز المقاربات التقليدية في العدالة والتنمية، من خلال الانتقال من التركيز على الموارد المادية والمؤشرات الاقتصادية إلى الاهتمام بقدرات الإنسان الفعلية على عيش حياة ذات قيمة وكرامة .هذه النظرية لا تنظر إلى الإنسان بوصفه وسيلة في العملية التنموية، بل كغاية في حد ذاته، يمتلك حريات وقدرات يجب تمكينها حتى يحقق ذاته ويشارك بفعالية في المجتمع.

وقد تبلورت معالم هذه النظرية على يد كلٍّ من الفيلسوفة الأمريكية مارتا نوسباوم والاقتصادي والفيلسوف الهندي أمارتيا سن، اللذين قدّما رؤيتين متكاملتين ومتمايزتين حول مفهوم الإمكانات الإنسانية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. فبينما ركّزت نوسباوم على البعد المعياري والإنساني للنظرية، محددةً قائمة أساسية من الإمكانات الجوهرية التي ينبغي أن تتوافر لكل إنسان، فضّل سن الإبقاء على مرونة النظرية وترك تحديد الإمكانات الأساسية للسياق الاجتماعي والسياسي والثقافي لكل مجتمع.

هذا الاختلاف بينهما لا يُعدّ تناقضاً بقدر ما هو تنوع في المنهج والمقاربة، إذ يجسد التفاعل بين الفلسفة الأخلاقية والاقتصاد التنموي، ويكشف عن عمق العلاقة بين الحرية والعدالة والتنمية. فسن يرى أن التنمية هي توسيع لقدرات الأفراد على الاختيار، في حين تؤكد نوسباوم أن العدالة تتحقق عندما تُضمن لكل فرد مجموعة من الإمكانات الأساسية التي تمكّنه من حياة إنسانية كريمة.

لقد مثّل هذا التوجه نقلة نوعية في الفكر التنموي والسياسي، إذ أعاد تعريف التنمية باعتبارها تحرراً إنسانياً شاملاً، وأضفى على مفهوم العدالة بعداً يتجاوز المساواة الشكلية ليطال الشروط الفعلية لتحقيق الكرامة الإنسانية. ومن هنا أصبحت نظرية الإمكانات أداة معيارية لتقييم الرفاهية الإنسانية، ومُرتكزاً فلسفياً لتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن تطبيق النظرية في المجال العملي والسياسي ما يزال محفوفاً بالصعوبات؛ إذ تطرح تساؤلات حول كيفية تحديد الإمكانات الجوهرية بدقة، ومدى إمكانية تعميمها على مختلف الثقافات، فضلاً عن إشكاليات القياس والتقويم في النماذج التنموية. كما تواجه النظرية تحديات تتعلق بمدى قدرتها على

التأثير في صُنّاع القرار والسياسات، خاصة في البيئات التي تهيمن فيها الاعتبارات الاقتصادية الضيقة أو القيود السياسية والمؤسساتية.

لذلك، تأتي هذه الدراسة لتُعمّق الفهم الفلسفي والمنهجي لهذه النظرية من خلال مقارنة تحليلية بين نوسباوم وسن، وتقييم حدود تطبيقها في إطار السياسات العامة. كما تسعى إلى الكشف عن مدى صلاحية هذا النموذج في تفسير الواقع التنموي المعاصر، واستجلاء إمكانات توظيفه في بناء سياسات أكثر عدلاً وإنسانية، تُراعي خصوصيات المجتمعات وتوازن بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى دمج البعد الفلسفي بالنطاق التطبيقي للسياسات العامة، من خلال تحليل نقدي مقارن بين نموذجين فكريين رائدين في مجال العدالة والتنمية الإنسانية.

كما تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

أ. إبراز القيمة الإنسانية لنظرية الإمكانات كبديل للنظريات النفعية والليبرالية التقليدية.

ب. تحليل حدود تطبيق النظرية في الإطار السياسي والاجتماعي المعاصر.

ت. الاستفادة من التجارب المقارنة بين نوسباوم وسن في تطوير رؤية متكاملة للسياسات العامة القائمة على تمكين الإنسان.

ث. المساهمة في إثراء الفكر العربي بمقاربة فلسفية حديثة يمكن توظيفها في تحليل قضايا العدالة والتنمية.

إشكالية البحث

رغم ما تحمله نظرية الإمكانات من عمق فلسفي وإنساني، فإن تفعيلها في الواقع العملي يثير تساؤلات متعددة تتعلق بالحدود والممكنات. ومن هنا تتبلور الإشكالية العامة في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن لنظرية الإمكانات، كما صاغتها مارتا نوسباوم وأمارتيا سن، أن تُشكّل إطاراً فعالاً لتوجيه السياسات العامة، وما هي حدود تطبيقاتها النظرية والعملية في هذا المجال؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الجزئية الآتية:

أ. ما هي الأسس النظرية التي قامت عليها نظرية الإمكانات عند كل من نوسباوم وسن؟

ب. ما أوجه التشابه والاختلاف بين المقاربتين في فهم العدالة والتنمية الإنسانية؟

ت. كيف يمكن تفعيل نظرية الإمكانات في السياسات العامة، وما أبرز الصعوبات التي تواجهها؟

ث. ما حدود وقيود تطبيق النظرية في السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة؟

فرضيات البحث

ينطلق هذا البحث من الفرضيات الأساسية الآتية:

أ. أن نظرية الإمكانات عند نوسباوم وسن تشترك في الهدف العام المتمثل في تحقيق العدالة الإنسانية والتنمية القائمة على الحرية، لكنها تختلف في المنهج والمفهوم.

ب. أن تطبيق النظرية في السياسات العامة يظل محدوداً ما لم يُراعَ السياق المحلي والثقافي والسياسي لكل مجتمع.

ت. أن الجمع بين المقاربتين يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة نحو سياسات أكثر إنسانية وشمولاً.

أهداف البحث

يهدف هذا العمل إلى:

أ. دراسة الأسس الفلسفية والمنهجية لنظرية الإمكانات عند نوسباوم وسن.

ب. إجراء مقارنة تحليلية بين الرؤيتين لتحديد نقاط القوة والقصور في كل منهما.

ت. تقييم إمكانيات تطبيق النظرية في ميدان السياسات العامة، مع تقديم مقترحات عملية للتفعيل.

ث. المساهمة في بلورة نموذج متكامل للسياسات التنموية المستندة إلى الإمكانات الإنسانية.

هذه الدراسة هي مقاربة نظرية وهي ذات طابع تقني ولذلك فإنّ التحليل المقارن ليس فقط للمفاهيم والتصورات ولكن كذلك للتطبيقات العملية ويعدّ الهدف الأساسي للدراسة هو تطوير نموذج للفهم فيما يخص نظرية الإمكانات بما يسمح بتطوير مؤشرات تكون أساسا للبحوث التطبيقية، إنّ التحليل المقارن هو ليس عملية ذكر التشابه والاختلاف بين هذا التصور أو ذاك بل هو عملية نقدية لعلاقة النظرية بالواقع لذلك تهدف الدراسة إلى دراسة العوائق التي تعترض هذا التطبيق بغرض تجاوزها.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج المقارن التحليلي الذي يجمع بين التحليل الفلسفي للنصوص النظرية والمقارنة التطبيقية في السياسات العامة.

ويتفرع عنه عدد من المناهج الفرعية:

- **المنهج الوصفي التحليلي** :لعرض المفاهيم الأساسية لنظرية الإمكانا والمقصود بالوصف هنا أحد أدوات المقارنة، وليس فقط العرض بمعنى تحويل المفاهيم إلى مؤشرات قابلة للقياس والتكميم ومن ثمّ تكون متغيّرات تبنى على أساسها المقارنة.
- **المنهج التاريخي** :لتتبع تطور النظرية وأصولها الفكرية.
- **المنهج المقارن** :لمقارنة رؤية نوسباوم وسن.، والمنهج المقارن يهدف إلى الوصول إلى تعميمات وليس فقط الاكتفاء بالوصف،والمقارنة بين التطبيقات العملية تختلف عن المقارنة بين المفاهيم والمصطلحات، فالأولى تشير إلى دراسة حالة لكن بغرض الدراسة الطولية أو العرضية لها في فترة محدّدة، والثانية تقف على العلاقات بين المفاهيم لتكوين شبكة مفاهيمية تسهّل عملية الربط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات والمتغيرات الوسيطة أثناء التطبيق العملي.

- **المنهج النقدي** :لتحليل الانتقادات والحدود النظرية والتطبيقية للنظرية والنقد المستخدم في هذه الأطروحة هو من نوعين، نقد معرفي للمفاهيم والمقاربة النظرية ونقد سوسيو–ثقافي لمعرفة مدى ملاء مة الأطر النظرية للحالات التطبيقية ومدى نجاعتها.

بنية الأطروحة

تتوزع الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية:

- **الفصل الأول** :الأسس النظرية لنظرية الإمكانات وأصولها الفلسفية.

المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية

المبحث الثاني: مارتا نوسباوم ونظرية الإمكانات

المبحث الثالث: أمارتيا سن ونظريات الإمكانات

الفصل الثاني :مقارنة بين منهج نوسباوم ومنهج سن في نظرية الإمكانات.

المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية

المبحث الثاني: تطبيقات نظرية الإمكانات في السياسات العامة

المبحث الثالث: الانتقادات والقيود النظرية والتطبيقية

الفصل الثالث :آفاق تطبيق نظرية الإمكانات في الإطار السياسي المعاصر

المبحث الأول: دراسات حالة في تطبيق نظرية الإمكانات

المبحث الثاني: إمكانات تطوير نظرية الإمكانات في السياسات العامة

المبحث الثالث: توصيات وآفاق مستقبلية

الفصل الاول:

الأسس النظرية لنظرية الإمكانات وأصولها الفلسفية

الفصل الأول: الأسس النظرية لنظرية الإمكانات وأصولها الفلسفية

تمهيد

يُعدّ الفصل الأول بمثابة الأساس النظري الذي يُمكّن من فهم الإطار المفاهيمي والفلسفي الذي انبثقت منه نظرية الإمكانات، سواء من حيث جذورها الفكرية أو تطورها عبر مسارها الأكاديمي. فقد نشأت هذه النظرية كردٍّ نقدي على المقاربات الاقتصادية التقليدية التي حصرت التنمية في النمو المادي، متجاهلة البعد الإنساني والقدرات الفردية في تحقيق الرفاه الحقيقي. يهدف هذا الفصل إلى توضيح المفهوم العام لنظرية الإمكانات من حيث تعريفها، وأصولها الفكرية، وأهميتها في صياغة رؤية جديدة للعدالة والتنمية. كما يتناول الإسهامات النظرية لكل من مارتا نوسباوم وأمارتيا سن بوصفهما المؤسسين الرئيسيين لهذا الاتجاه، من خلال تحليل سيرتهما الفكرية ومساهماتهما الفلسفية، وبيان نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما.

ومن خلال هذا الإطار، يسعى الفصل إلى بناء قاعدة معرفية متينة تمهد للفصلين اللاحقين، عبر استعراض الخلفية النظرية التي انطلقت منها النظرية وموقعها ضمن الفكر السياسي والفلسفي المعاصر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظرية الإمكانات

يُعد هذا المبحث مدخلًا أساسيًا لفهم البنية الفكرية والفلسفية التي قامت عليها نظرية الإمكانات، من خلال تتبّع تطور مفهومها وأصولها الفكرية، وتوضيح الأسس التي استندت إليها في صياغة مقاربة جديدة للعدالة والتنمية.

يسعى المبحث إلى إبراز التحول المفاهيمي الذي أحدثته النظرية مقارنة بالنظريات الكلاسيكية في الاقتصاد والسياسة، مع التركيز على أهمية الإمكانات كمعيار للرفاهية الإنسانية بدلًا من المؤشرات المادية التقليدية. كما يتناول العلاقة بين النظرية والسياسات العامة باعتبارها إطارًا عمليًا يسعى إلى تمكين الإنسان وتعزيز قدراته.

المطلب الأول :مفهوم نظرية الإمكانات

تمثل نظرية الإمكانات أحد أبرز الإسهامات الفكرية في ميدان العدالة والتنمية البشرية المعاصرة، إذ تسعى إلى إعادة تعريف معايير الرفاه الإنساني والعدالة الاجتماعية على أسس تتجاوز المفاهيم الاقتصادية الكلاسيكية المرتكزة على الدخل أو الناتج المحلي. وتكمن أهميتها في تركيزها على ما يستطيع الفرد فعليًا أن يفعله ويكونه، بدلًا من التركيز فقط على الموارد أو الوسائل المتاحة له.

وتعود جذور هذه النظرية إلى أعمال كلٍّ من أمارتيا سن ومارتا نوسباوم، اللذين قدّما رؤيتين مختلفتين من حيث المنهج والغاية، لكنهما يشتركان في اعتبار الإنسان هو مركز العملية التنموية، بوصفه فاعلًا حرًا يجب تمكينه من تحقيق حياة يختارها ويقدّرها.

الفرع الأول: تعريف النظرية وأصولها الفكرية

تُعدّ نظرية الإمكانات مقاربة معيارية متعددة التخصصات في الفلسفة السياسية والاقتصاد التنموي، وُضعت لتقييم الرفاه الإنساني وتوجيه السياسات العامة نحو تعزيز العدالة الاجتماعية وتمكين الإنسان. وهي تُمثّل تحوّلًا نقديًا عن النظريات التقليدية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية أو توزيع الموارد بوصفها مقياسًا للعدالة، وذلك عبر تركيزها على ما يستطيع الأفراد فعليًا أن يفعلوه وأن يكونوه، أي على القدرات الفعلية لا الوسائل المتاحة فحسب.

وقد ظهرت هذه النظرية أول مرة في أعمال الاقتصادي والفيلسوف الهندي أمارتيا سن في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وجرى تطويرها وتوسيعها لاحقًا من قبل الفيلسوفة الأمريكية مارتا نوسباوم، التي منحَتها بعدًا فلسفيًا–أنثروبولوجيًا عميقًا، مع التركيز على الكرامة الإنسانية والحاجات الأساسية.

أولًا: تعريف نظرية الإمكانات: تقوم نظرية الإمكانات على فكرة جوهرية مفادها أن رفاه الإنسان لا يُقاس فقط بما يمتلكه من موارد، بل بما يمتلكه من إمكانيات حقيقية لاختيار أنماط حياة ذات قيمة. ولذلك، فإن العدالة لا تتحقق فقط بتوزيع عادل للثروة أو الحقوق، بل بتمكين الأفراد من استخدام تلك الوسائل بطريقة تُفضي إلى تحقيق قدراتهم الإنسانية الكامنة[1].

وقد عرّف أمارتيا سن النظرية بأنها :مقاربة تركز على حياة الناس الفعلية – على ما يستطيعون القيام به وما يمكن أن يكونوا عليه – وعلى الحرية التي يمتلكونها في تحقيق هذه الإمكانات. "

أما مارتا نوسباوم، فقد اعتبرت الإمكانات معيارًا فلسفيًا لتقييم العدالة، مؤكدة أن هناك مجموعة من القدرات الأساسية يجب ضمانها لكل إنسان، مثل الحياة، الصحة، حرية التفكير، والقدرة على إقامة علاقات اجتماعية.

وهكذا، فإن نظرية الإمكانات ليست نظرية في "التوزيع" فقط، بل في التمكين الإنساني، وغايتها النهائية هي تحقيق الكرامة والحرية الفعلية لكل فرد[2].

ثانيًا: المفاهيم المركزية في النظرية: تنطلق النظرية من تمييز أساسي بين ثلاث مفاهيم مترابطة:

أ. **الإمكانات** :وتعني الفرص الحقيقية التي يمتلكها الفرد للقيام بأفعال ذات قيمة، أو تحقيق وظائف تعكس نوعية حياته.

ب. **الوظائف** :وهي الإنجازات الفعلية التي يحققها الفرد، مثل أن يكون بصحة جيدة، أو متعلمًا، أو متمتعًا بعلاقات اجتماعية. وهي تمثل تجسيد الإمكانات في الواقع.

---

[1] جيمس، اندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة: عامر، الكبيسي، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ،9111 ص ص.15–14

[2] آسية بلخير، دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في العالم العربي ،2010–2000 أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،–1– الجزائر، ،2010 ص .56

ت. **الحرية الجوهرية :وتعني** قدرة الفرد الفعلية على اختيار نمط حياته بحرية، في ظل بيئة تتيح له تحقيق إمكاناته.

بخلاف المقاربات الاقتصادية التقليدية التي تركز على الناتج أو الدخل، فإن نظرية الإمكانات تركز على ما يستطيع الفرد فعله بما لديه، لا على ما يملكه فحسب[1].

ثالثًا: الأصول الفكرية للنظرية: تنتمي هذه النظرية إلى تقاطع بين تيارات فكرية متعددة:

في الفلسفة السياسية تتقاطع نظرية الإمكانات مع الفكر الليبرالي، خاصة في تأكيدها على الحريات الفردية، لكنها تنتقد النظريات الليبرالية مثل نظرية جون راولز في "العدالة كإنصاف" على أساس إهمالها للفروق الفردية في القدرة على تحويل الموارد إلى إنجازات فعلية.
كما تستلهم نوسباوم من أرسطو مفهوم "الازدهار البشري "كغاية نهائية للإنسان، حيث لا يكفي البقاء البيولوجي بل يجب السعي إلى حياة مكتملة تنمي القدرات الذاتية.

في الاقتصاد التنموي طوّر أمارتيا سن نظريته كبديل نقدي للنفعية والمقاربات القائمة على الدخل. وقد ساهم في تطوير مؤشر التنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي أصبح مرجعًا عالميًا لقياس التنمية، عبر التركيز على التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة[2].

وبذلك، فإن نظرية الإمكانات تمثل إطارًا تداخليًا يجمع بين التحليل الفلسفي العميق والاهتمام العملي بالسياسات العامة، ما يجعلها من أبرز النظريات القادرة على الربط بين القيم الأخلاقية والقرارات السياسية.

الفرع الثاني: الجذور الفلسفية والاقتصادية للنظرية

تستند نظرية الإمكانات إلى خلفية فلسفية واقتصادية غنية ومعقدة، تعكس الطابع التداخلي للنظرية بين المجالات المعرفية المختلفة. وقد نشأت هذه النظرية نتيجةً لنقد عميق وهادف لنماذج تقليدية سادت في الفلسفة السياسية والاقتصاد، من مثل النفعية، والمساواة في الموارد، والنظريات القائمة على الناتج المحلي

[1] حسن أبشر الطيب،» المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة «، مجلة الإداري، العدد ،52 (مسقط: معهد الإدارة العامة، 5 مارس 1993)، ص 134-13

[2] لاير ألموند وآخرون، السياسة المقارنة :إطار نظري ، ترجمة: زاهي بشير المغيربي ، ط1 ، ليبيا: جامعة قاريونس، 1996، ص2

أو الدخل الفردي كمؤشرات وحيدة للرفاه والتنمية. ومن هنا، فإن فهم الأسس الفكرية التي قامت عليها هذه النظرية يتطلب العودة إلى أبرز مرجعياتها الفلسفية، والنماذج الاقتصادية التي جاءت بمثابة خلفية أو نقيض لها.

أولًا: الجذور الفلسفية

الفكر الأرسطي يمثل الفكر الأرسطي أحد المرتكزات الأساسية التي استندت إليها مارتا نوسباوم في بناء تصورها لنظرية الإمكانات. فقد تبنت نوسباوم فكرة "الوظيفة البشرية "بوصفها غاية الحياة الجيدة، والتي ترتبط بالقدرة على تطوير الإمكانات الذاتية وتحقيق حياة فضيلة ومزدهرة.

ومن هذا المنطلق، تؤمن نوسباوم بأن العدالة تقتضي توفير شروط موضوعية تتيح لكل فرد أن يحقق قدراته الجوهرية، أي ما يحتاجه ليعيش حياة إنسانية مكتملة، لا مجرد البقاء أو الاكتفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات.

الفلسفة الليبرالية والنقد الراولزي ورثت نظرية الإمكانات بعض مفاهيم الحرية والكرامة من التقليد الليبرالي، ولا سيما من جون راولز في كتابه نظرية العدالة، إلا أنها في الوقت نفسه مارست نقدًا جوهريًا على محدودية هذا النموذج، خصوصًا في اعتماده على "السلع الأولية" كمعيار للعدالة، متجاهلًا التفاوت بين الأفراد في القدرة على تحويل تلك السلع إلى فوائد فعلية.
فقد رأى أمارتيا سن أن راولز أخفق في الانتباه إلى الاختلافات المادية والشخصية بين الأفراد (كالإعاقة، السن، البيئة، الثقافة...)، وهو ما يجعل معيار السلع غير كافٍ لضمان العدالة.

الاهتمام بالكرامة الإنسانية والعدالة الجوهرية أسهمت نوسباوم في تطوير البعد الفلسفي لنظرية الإمكانات من خلال ربطها بمفهوم الكرامة الإنسانية كقيمة غير قابلة للتفاوض. وبناء على ذلك، طرحت قائمة من الإمكانات الجوهرية التي ينبغي أن تُكفل لكل إنسان، على غرار الحق في الحياة، والصحة، والتعليم، واللعب، والانخراط في العلاقات الاجتماعية، وحرية الضمير، وغيرها، مؤكدة أن أي سياسة عادلة يجب أن تضمن هذه الإمكانات كحد أدنى من العدالة[1].

[1] حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص18

ثانيًا: الجذور الاقتصادية

نقد النظرية النفعية وجّه أمارتيا سن نقدًا حادًا للنفعية بوصفها نموذجًا مهيمنًا في الاقتصاد الكلاسيكي، معتبرًا أنها تُغفل الكرامة الفردية، وتعتمد على مجموع المنفعة الكلية بصرف النظر عن كيفية توزيعها بين الأفراد. وقد رأى أن هذا النموذج يُخفي مظاهر الظلم الاجتماعي، ويُقزّم الفقر والحرمان إلى مجرد انخفاض في "الإحساس بالرضا"، متجاهلًا العوامل الهيكلية والسياسية التي تحدّ من الإمكانات.

نقد نموذج الدخل والنمو الاقتصادي ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي الربط بين الرفاه والنمو الاقتصادي، وتم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي للتنمية. لكن أمارتيا سن رفض هذا الربط، معتبرًا أن التركيز على الدخل يُخفي الفروقات النوعية بين الأفراد في القدرة على استخدام ذلك الدخل لتحقيق حياة كريمة.

ولذلك اقترح سن التحول إلى مقاييس بديلة مثل "القدرة على الإنجاز "و"الإمكانات" كمؤشرات أكثر دقة وإنصافًا في تقييم التنمية.

مساهمة سن في تطوير مؤشرات التنمية البشرية من أبرز الإنجازات التطبيقية لنظرية الإمكانات مساهمة سن في تطوير مؤشر التنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اعتُبر هذا المؤشر خطوة عملية في تجاوز اختزال التنمية في الناتج القومي، حيث شمل ثلاثة أبعاد أساسية: التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة.

وكان الهدف منه تقديم بديل يُقارب الإمكانات الفعلية للفرد، لا فقط ما يمتلكه من موارد[1].

ثالثًا: الأثر التكاملي للفلسفة والاقتصاد

ما يميز نظرية الإمكانات عن غيرها من نظريات العدالة والتنمية هو قدرتها على دمج العمق الفلسفي بالتحليل الاقتصادي الواقعي .فهي لا تكتفي بوضع تصورات معيارية للعدالة، بل تقترح أدوات ملموسة لقياس الإمكانات والوظائف، مما يجعلها قابلة للتطبيق في مجالات مثل التعليم، الصحة، السياسة الاجتماعية، والحوكمة.

[1] حسن أبشر الطيب ،مرجع سابق، ص 136

كما أنها تُقدّم بديلًا عن الصراعات التقليدية بين الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية، من خلال التأكيد على أن الحرية الحقيقية لا تكون ممكنة دون تمكين فعلي للإمكانات الجوهرية لكل إنسان[1].

المطلب الثاني :أهمية نظرية الإمكانات

تكتسب نظرية الإمكانات أهميتها من قدرتها على الربط بين القيم الأخلاقية والواقع العملي، فهي لا تكتفي بتقديم نموذج نظري للعدالة، بل تقدم أيضًا إطارًا لتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق الكرامة الإنسانية والحرية الفعلية للأفراد. يهدف هذا المطلب إلى بيان الأبعاد التطبيقية للنظرية، وكيف تُستخدم كمؤشر لتقييم فعالية السياسات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في مجالات التعليم، الصحة، والمساواة بين الجنسين.

الفرع الأول: دورها في فهم التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية

تشكل نظرية الإمكانات تحولًا نوعيًا في مقاربة قضايا التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية، إذ نقلت مركز الاهتمام من التركيز على النمو الاقتصادي والمؤشرات الكمية المجردة إلى التركيز على الإنسان كفاعل وغاية في حد ذاته، وعلى ما يمكنه تحقيقه فعليًا في حياته من قدرات ووظائف ذات قيمة. وتُعدّ هذه النظرية من أهم الإسهامات المعاصرة في تفكيك التصورات التقليدية حول التنمية والعدالة، وفتح آفاق جديدة لفهم أكثر شمولية وإنسانية لهذين المفهومين.

أولًا: في فهم التنمية البشرية

ارتبطت التنمية البشرية تقليديًا بمفاهيم مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو، والدخل الفردي. غير أن هذه المؤشرات أُثبتت قصورها عن عكس الواقع الحقيقي لحياة الأفراد، لأنها تغفل التوزيع الفعلي للموارد، ولا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرات الفردية، أو نوعية الحياة التي يعيشها الناس بالفعل.

وقد جاءت نظرية الإمكانات لتعيد صياغة مفهوم التنمية من خلال التركيز على الجوانب النوعية والإنسانية، حيث عرّفها أمارتيا سن بأنها:

[1] حمد حسين مصطفى، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1994، ص .31

"عملية توسعة الحريات الجوهرية التي يتمتع بها الأفراد، والتي تُمكّنهم من اختيار الحياة التي يقدّرونها ويختارونها لأنفسهم".

وبالتالي، فالتنمية الحقيقية وفقًا لهذا المنظور لا تعني فقط النمو الاقتصادي، بل تعني توسيع نطاق إمكانات الناس في الصحة، والتعليم، والمشاركة المجتمعية، والحياة الكريمة.
وقد تُرجمت هذه الرؤية عمليًا في صياغة مؤشر التنمية البشرية ، الذي أُدخل حيز الاستخدام منذ عام 1990 من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفضل جهود سن وآخرين، حيث يقيس المؤشر ثلاثة أبعاد رئيسية:

- مستوى التعليم.
- متوسط العمر المتوقع (كمؤشر على الصحة).
- نصيب الفرد من الدخل القومي.

إلا أن هذا المؤشر لا يزال يعكس بداية تطبيقات نظرية الإمكانات، دون أن يشمل الإمكانات الجوهرية الأخرى التي اقترحتها نوسباوم لاحقًا[1].

ثانيًا: في فهم العدالة الاجتماعية

تطرح نظرية الإمكانات تصورًا بديلًا عن العدالة، يختلف عن تلك النماذج التي تُركّز إما على توزيع الموارد (كما في نظرية راولز)، أو على تحقيق أقصى منفعة ممكنة (كما في النفعية). فبدلًا من ذلك، تعتبر النظرية أن العدالة تتحقق حين يُتاح لكل فرد حدّ أدنى من الإمكانات الجوهرية التي تمكّنه من تحقيق حياة تليق بكرامته.

وفي هذا السياق، تذهب مارتا نوسباوم إلى أن العدالة الاجتماعية ليست مجرد توزيع عادل للسلع والخدمات، بل هي تمكين فعلي لكل فرد من تطوير قدراته الجوهرية، والتي تتضمن – بحسب قائمتها المعيارية – إمكانات مثل:

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة2001،، ص .29

- القدرة على الحياة والصحة الجيدة.
- القدرة على التفكير والتعبير الحر.
- القدرة على إقامة علاقات اجتماعية.
- القدرة على اللعب، والإبداع، والانتماء.
- القدرة على التحكم في محيطه السياسي والمادي.

وهكذا، يصبح تحقيق العدالة مرهونًا بفعالية السياسات العامة في توسيع الإمكانات الفردية، لا فقط بضمان تساوي الأفراد في الموارد الشكلية. وتُبرز هذه المقاربة أهمية مراعاة الاختلافات الواقعية بين الأفراد –مثل الإعاقة، النوع الاجتماعي، البيئة الثقافية – في تحديد ما يحتاجه كل شخص لتحقيق إمكاناته الخاصة[1].

ثالثًا: التكامل بين التنمية والعدالة

ما تُبرزه نظرية الإمكانات هو أن العدالة والتنمية لا يمكن فصلهما، إذ إن التنمية التي لا توسّع إمكانات الناس تُعدّ ناقصة أو حتى مُضلّلة، والعدالة التي لا تُترجم إلى حياة فعلية ذات كرامة تُعدّ شكلية. ومن هنا، فإن النظرية تمثل إطارًا تكامليًا يمكّن من:

- تقييم السياسات بناء على أثرها في الإمكانات لا في الموارد فقط.
- مراعاة الاختلافات البشرية في القدرات والظروف.
- توسيع الحريات الفردية كغاية للتنمية، لا مجرد وسيلة[2].

إن دور نظرية الإمكانات في إعادة صياغة مفهومي التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية يجعل منها مرجعًا أساسيًا لأي مشروع يسعى إلى تمكين الإنسان وتعزيز كرامته .فهي ترفض الرؤية الاختزالية للإنسان

[1] سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص 29

[2] زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1994، ص 124

كمستفيد اقتصادي فقط، وتُصرّ على التعامل معه بوصفه فاعلًا حرًا يجب أن تتوفر له شروط الحياة الكاملة والاختيار المسؤول.

الفرع الثاني: علاقتها بمفاهيم الكرامة الإنسانية والمساواة

تمثل الكرامة الإنسانية والمساواة ركيزتين محوريتين في نظرية الإمكانات، حيث ترتبط هذه النظرية ارتباطًا وثيقًا بفهم الإنسان ليس فقط ككائن اقتصادي أو اجتماعي، بل كذات حرة تمتلك قيمة جوهرية غير قابلة للتنازل. وعلى خلاف المقاربات التي تكتفي بتحقيق المساواة الشكلية أو توزيع الموارد، فإن نظرية الإمكانات تسعى إلى ضمان تحقيق فعلي للكرامة والمساواة من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى إمكاناتهم الكاملة، بغض النظر عن اختلافاتهم الفردية أو ظروفهم الاجتماعية.

أولًا: الكرامة الإنسانية كأساس معياري للنظرية

تنطلق مارتا نوسباوم في مقاربتها لنظرية الإمكانات من مبدأ أخلاقي فلسفي راسخ، هو أن كل إنسان يمتلك كرامة متأصلة، ويجب أن تُوفّر له شروط تحقيق حياة إنسانية كاملة بغض النظر عن موقعه الاجتماعي أو الاقتصادي أو انتمائه الثقافي.
وترى نوسباوم أن الكرامة لا تعني مجرد البقاء أو الحماية من الإهانة، بل تشمل:

- القدرة على الاختيار الحر لنمط الحياة.
- التمتع بالاحترام المتبادل في المجتمع.
- القدرة الفعلية على تطوير الذات والانخراط في علاقات إنسانية ومعنوية.

وفي ضوء ذلك، فإن أي نظام سياسي أو اقتصادي عادل – في نظر نوسباوم – يجب أن يضمن لكل فرد حدًا أدنى من الإمكانات الجوهرية (مثل الصحة، والتعليم، والمشاركة السياسية...)، لأن حرمان الإنسان منها هو انتهاك مباشر لكرامته.

كما ترتبط الكرامة في فكر أمارتيا سن بفكرة الحرية الجوهرية، والتي تعني أن الفرد يكون كائنًا حرًا بحق فقط إذا توفرت له الإمكانات الواقعية للاختيار والفعل. ومن ثم، فإن سياسات التنمية لا تكون مبررة ما لم تعزز حرية الإنسان وقدرته على العيش الكريم[1].

ثانيًا: المساواة من منظور الإمكانات

بينما تُعالج بعض نظريات العدالة المساواة انطلاقًا من تساوي الموارد أو الفرص الشكلية، تذهب نظرية الإمكانات إلى أن المساواة الحقيقية لا تتحقق إلا حين يُمنح كل فرد القدرة الفعلية على تحقيق حياة ذات قيمة.

فالناس، بطبيعتهم، مختلفون في احتياجاتهم وظروفهم وقدراتهم، ولذلك فإن تساويهم في الموارد لا يعني بالضرورة تساويهم في الإمكانات.

ومن هذا المنطلق، ترى نظرية الإمكانات أن العدالة تتطلب توزيعًا غير متماثل للموارد أحيانًا، لكن لتحقيق مساواة في الإمكانات، أي في القدرة على الاختيار والإنجاز.

ثالثًا: نحو عدالة قائمة على الكرامة والمساواة الجوهرية

إن العلاقة بين الكرامة الإنسانية والمساواة في نظرية الإمكانات تُفضي إلى مفهوم جديد للعدالة، قوامه:

- احترام الاختلافات الفردية، لا تجاهلها.
- تجاوز المفهوم الشكلي للمساواة نحو مساواة في الفعل والتحقق.
- اعتبار الكرامة غير قابلة للمساومة، بما يعني ضرورة ضمان إمكانات أساسية لكل إنسان.

وبهذا تتجاوز نظرية الإمكانات منطق "المعاملة بالمثل" أو "الاستحقاق"، لتؤسس لمقاربة أخلاقية قائمة على أن العدالة لا تُقاس فقط بما يُعطى، بل بما يُمَكّن الإنسان من أن يكونه ويفعله[2].

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص .255-253

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص .31

ربط نظري – تطبيقي

عندما تُترجم نظرية الإمكانات إلى سياسات عامة، تصبح الكرامة والمساواة المعيارية أدوات إرشادية في:

- صياغة السياسات التعليمية والصحية التي تُراعي احتياجات الفئات المهمشة.
- تصميم البرامج الاجتماعية التي تسعى إلى تمكين الأفراد لا فقط إلى "إعانتهم."
- تقويم نتائج السياسات العامة من خلال نوعية حياة الأفراد، وليس مجرد أرقام ومؤشرات اقتصادية.

إن نظرية الإمكانات تقدم إعادة تعريف جذرية لمفاهيم الكرامة والمساواة، من خلال التأكيد على البعد الإنساني والواقعي لهما. فهي تنظر إلى الإنسان بوصفه غاية في ذاته، وتدعو إلى سياسات قائمة على احترام كرامته الفعلية، لا الرمزية، وتحقيق مساواة جوهرية في الإمكانات لا فقط في الموارد. وهذا ما يجعل منها مرجعية قوية في سياق النقاشات الحديثة حول العدالة والتنمية[1].

المطلب الثالث :ارتباط نظرية الإمكانات بالسياسات العامة

في سياق تعدد النظريات الفلسفية التي تناولت العدالة، تبرز نظرية الإمكانات كمقاربة متميزة تمزج بين البعد الأخلاقي والبعد العملي. يسعى هذا المطلب إلى تحديد موقع هذه النظرية ضمن خريطة النظريات المعاصرة مثل نظرية جون رولز في العدالة كنزاهة، والنظرية النفعية، ونظرية الرفاه، مع إبراز ما أضافته الإمكانات من منظور جديد يركز على ما يستطيع الأفراد فعله فعليًا، لا على ما يمتلكونه فقط.

الفرع الأول: تطبيقاتها في السياسات الاجتماعية والاقتصادية

إن واحدة من أبرز نقاط قوة نظرية الإمكانات تكمن في قابليتها للتطبيق العملي في مجالات متعددة، لا سيما في ميدان السياسات الاجتماعية والاقتصادية. فبعيدًا عن كونها مقاربة معيارية أو تأملية، تُقدّم هذه النظرية إطارًا عمليًا لإعادة تصميم السياسات العامة، على نحو يُمكّن الأفراد من تحقيق قدراتهم الجوهرية

[1] نجوى إبراهيم محمود،" مفهوم السياسات العامة "، مجلة الديمقراطية، العدد1 ،مصر :مركز االهرام للدراسات، 2001، ص.12

ويضمن لهم حياة تتسم بالكرامة، الحرية، والعدالة.

ومن خلال اعتماد مفهوم "الإمكانات" بوصفه وحدة تحليل مركزية، يمكن تقييم السياسات العامة بناءً على قدرتها على خلق الفرص الفعلية للناس، لا فقط على حجم الإنفاق أو مستوى النمو.

أولًا: في مجال السياسات الاجتماعية

تجد نظرية الإمكانات تطبيقاتها بوضوح في مجالات مثل الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، والعدالة الجندرية، وذلك من خلال تركيزها على النتائج الفعلية التي تتحقق للأفراد، لا فقط على الموارد المقدَّمة لهم.

أ. **التعليم** :لا تكتفي النظرية بالنظر إلى عدد المدارس أو نسب الالتحاق، بل تُركّز على ما إذا كانت العملية التعليمية تمكّن الأفراد من التفكير النقدي، والاختيار الواعي، والمشاركة المجتمعية.
وفي هذا السياق، ترى مارتا نوسباوم أن التعليم يُعدّ من الإمكانات الجوهرية التي يجب ضمانها لكل إنسان، نظرًا لما يمثله من دور في تكوين الذات وتوسيع الأفق الأخلاقي والسياسي للفرد.

ب. **الصحة** :تُعدّ القدرة على الحياة بصحة جيدة من أهم الإمكانات، ويُقاس نجاح السياسات الصحية في هذا الإطار بمدى إتاحتها الفعلية للخدمات الصحية النوعية، وتمكين الأفراد من اتخاذ قراراتهم الصحية بحرية.
فعلى سبيل المثال، لا يُعدّ توفير المستشفيات كافيًا ما لم يُرفَق ذلك بإزالة الحواجز المالية أو الاجتماعية التي تمنع الفئات الفقيرة أو المهمّشة من الوصول إلى الرعاية الصحية.

ت. **الحماية الاجتماعية** :تسعى النظرية إلى بناء أنظمة دعم اجتماعي لا تقوم فقط على تقديم المساعدات، بل على التمكين الفعلي للأفراد كي يحققوا استقلاليتهم وكرامتهم، سواء في حالة الشيخوخة أو البطالة أو الإعاقة.
وتُعتبر "الاستقلالية" و"القدرة على المشاركة" مؤشرات جوهرية لتقييم مدى فاعلية هذه السياسات.

ث. **العدالة الجندرية** :تلعب نظرية الإمكانات دورًا محوريًا في كشف عدم المساواة الخفيّة التي تعاني منها النساء، حتى في المجتمعات التي تبدو فيها الموارد موزعة بالتساوي.

فهي تُركّز على إزالة القيود البنيوية والثقافية التي تحد من قدرة النساء على الاختيار، والمشاركة، وتحقيق الذات، سواء في المجال الأسري، أو سوق العمل، أو الحياة العامة[1].

ثانيًا: في مجال السياسات الاقتصادية

على خلاف المقاربات الاقتصادية التقليدية التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي أو الكفاءة الاقتصادية، تقترح نظرية الإمكانات منظورًا إنسانيًا للتنمية الاقتصادية، قائمًا على سؤال جوهري:

ما الذي يستطيع الناس فعله أو أن يكونوه من خلال الموارد الاقتصادية المتاحة؟

أ. **التنمية كحرية** : هذا هو العنوان الذي اختاره أمارتيا سن لأحد أهم مؤلفاته، والذي أوضح فيه أن الحرية تُعدّ في آنٍ معًا وسيلة وغاية للتنمية.

فالتنمية الاقتصادية لا تُقاس فقط بزيادة الدخل، بل بقدرة الناس على العيش بصحة، والحصول على التعليم، والمشاركة السياسية، والتمتع بالأمن.

ومن ثمّ، تصبح الوظائف التي يمكن تحقيقها بفضل الدخل – وليس الدخل ذاته – هي المؤشر الحقيقي للتنمية.

ب. **مؤشر التنمية البشرية** :شكّل هذا المؤشر ثمرة عملية لتطبيق نظرية الإمكانات، حيث تم الانتقال من التركيز الحصري على الناتج القومي إلى دمج معايير أكثر ارتباطًا بالقدرات الفعلية للإنسان، مثل التعليم والصحة والدخل.

وعلى الرغم من بساطته، فقد شكّل هذا المؤشر ثورة مفاهيمية في السياسات الاقتصادية العالمية، وفتح الباب أمام مؤشرات أكثر تعقيدًا مثل:

- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.
- مؤشر عدم المساواة في التنمية[2].

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 38

[2] محمد محمود ربيع سماعيل واصبري مقلد وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، ج3 ، الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص 451

ت. **العدالة التوزيعية** :تقدم نظرية الإمكانات منظورًا بديلًا للعدالة التوزيعية، من خلال التشديد على أن التوزيع العادل لا ينبغي أن يُقاس بالمساواة في الدخل فقط، بل بما يُمكِّن الأفراد من تحقيق حياة ذات مغزى.

ففي بعض الحالات، قد يتطلب الإنصاف تخصيص موارد أكبر للفئات المهمّشة أو الضعيفة، من أجل تحقيق مساواة حقيقية في الإمكانات.

ثالثًا: من النظرية إلى السياسات

إن القيمة المضافة لنظرية الإمكانات تكمن في قدرتها على توجيه السياسات العامة عمليًا، من خلال:

- إعادة ترتيب أولويات السياسات بما يعكس الحاجات الفعلية للناس.
- وضع معايير جديدة لتقييم الأداء الحكومي، تستند إلى ما إذا كانت السياسات قد وسّعت إمكانات الأفراد أم لا.
- تشجيع الديمقراطية التشاركية من خلال إدماج أصوات المواطنين في تحديد ما يعتبرونه "حياة جيدة" أو "إمكانات جوهرية."

تُظهر تجربة تطبيق نظرية الإمكانات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية أنها ليست مجرد طرح نظري، بل إطار عملي لإعادة بناء السياسات العامة على أساس تمكين الإنسان وتعزيز كرامته .ومن خلال التركيز على الإمكانات لا الموارد فقط، تقدّم هذه النظرية مدخلًا جديدًا وأكثر عدالة للتنمية والسياسات، يتجاوز حدود الكم إلى عمق النوع، ومن الشكل إلى الجوهر[1].

الفرع الثاني: حدودها وإمكاناتها في التوجيه السياسي

رغم ما تتمتع به نظرية الإمكانات من قوة معيارية وإنسانية تجعلها جذابة كأساس لتوجيه السياسات العامة، إلا أن تحويلها من إطار نظري إلى أداة سياسية عملية لا يخلو من التحديات. فبينما يرى البعض

[1] علي الدين هالل، معجم المصطلحات السياسية، مصر: مطبعة أطلس، 1994، ص212

أنها تمثل قاعدة صلبة لإعادة صياغة السياسات من منظور إنساني، يشير آخرون إلى صعوبات متعددة تتعلق بالتطبيق، والتحديد، والقياس، والمواءمة مع الواقع السياسي والاقتصادي.

وفي هذا السياق، يبرز من الضروري مناقشة كل من إمكانات النظرية في التأثير السياسي، وحدودها في التفعيل العملي.

أولًا: إمكانات نظرية الإمكانات في التوجيه السياسي

أ. **توفير أساس معياري أخلاقي للسياسات العامة** :تُقدّم النظرية أساسًا أخلاقيًا متينًا لصناعة السياسات، يقوم على فكرة أن السياسات ينبغي أن تُصمَّم لتمكين الأفراد من تحقيق حياة يختارونها ويقدّرونها، لا لمجرد تحقيق أهداف اقتصادية أو أمنية.
وهذا ما يجعل النظرية أداة فعالة لتقييم السياسات على أساس ما إذا كانت تعزز كرامة الإنسان وإمكاناته الجوهرية.

ب. **توجيه أولويات الإنفاق والتخطيط التنموي** :تُساعد نظرية الإمكانات في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم، الصحة، المشاركة السياسية، وتمكين الفئات المهمّشة.
بدلًا من التركيز فقط على النمو، تدفع النظرية إلى تحقيق تنمية موجهة بالعدالة والإنصاف.

ت. **تعزيز المساءلة الديمقراطية** :من خلال التركيز على النتائج الفعلية لحياة الناس، يمكن استخدام النظرية كأداة لمساءلة الحكومات حول فاعلية سياساتها في تحقيق الإمكانات الأساسية للمواطنين.
وهذا يقوّي منطق "العدالة المحاسبية" بدلًا من "الإنجاز الكمي."

ث. **المرونة عبر السياقات المختلفة** :ما يميز النظرية أيضًا هو قابليتها للتكيّف مع السياقات السياسية والثقافية المختلفة، حيث لا تفترض نموذجًا واحدًا "للعدالة"، بل تتيح تحديد الإمكانات الأساسية حسب السياق، بشرط احترام الكرامة الإنسانية والحرية[1].

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة1999،،ص.15

ثانيًا: حدود نظرية الإمكانات في التوجيه السياسي

رغم هذه الإمكانات، تبرز عدد من التحديات النظرية والعملية التي تحدّ من فاعلية النظرية في التوجيه السياسي الشامل، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ. **صعوبة تحديد قائمة الإمكانات الجوهرية بدقة** :أحد أبرز الانتقادات الموجهة إلى النظرية هو غياب إجماع حول ما يشكّل "الإمكانات الجوهرية "التي يجب على السياسات أن تضمنها.
فبينما تقترح نوسباوم قائمة معيارية من عشر إمكانات، يرفض أمارتيا سن تقديم قائمة مغلقة، مفضلًا ترك تحديدها للنقاش الديمقراطي والسياق المحلي.
هذا التباين قد يضعف قدرة النظرية على تقديم سياسات موحّدة أو نماذج واضحة للتطبيق.

ب. **مشكلة القياس والتقويم العملي** :تُواجه النظرية صعوبة كبيرة في قياس الإمكانات بشكل دقيق، نظرًا للطبيعة المركّبة وغير الكمية لهذه الإمكانات (مثل الحرية، أو العلاقات الاجتماعية، أو الكرامة).
وهذا يطرح تساؤلات عملية أمام واضعي السياسات: كيف يمكن تحويل الإمكانات إلى مؤشرات قابلة للقياس والمراقبة؟

ت. **التعقيد الإداري والتكلفة الاقتصادية** :تتطلب السياسات المستندة إلى نظرية الإمكانات برامج دقيقة مصممة حسب الفروق الفردية، ما يزيد من تعقيد الإدارة العامة، ويرفع كلفة تنفيذها.
فمثلًا، تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة أو النساء في المجتمعات التقليدية يتطلب تدخلات متعددة الأبعاد، تتجاوز ما تسمح به أحيانًا ميزانيات الحكومات.

ث. **إشكالية التسييس والانحياز الإيديولوجي** :نظرًا للطابع الأخلاقي والإنساني العميق للنظرية، قد تُواجه انتقادات من التيارات التي ترى في تركيزها على الكرامة والمساواة نوعًا من الانحياز الإيديولوجي أو تدخّلًا في الخصوصيات الثقافية.

كما قد تُوظَّف بشكل انتقائي من قبل القوى السياسية لتبرير سياسات لا تنسجم بالضرورة مع روح النظرية[1].

ثالثًا: نحو تفعيل مرن ومتدرّج

تدلّ هذه التحديات على أن نظرية الإمكانات لا يمكن تطبيقها كنموذج جامد أو وصفة جاهزة، بل تحتاج إلى:

- مقاربات متعددة المستويات تراعي الفروق بين الدول والمجتمعات.
- دمج الإمكانات مع مؤشرات كمية وتقنية قابلة للتنفيذ.
- تفعيل النقاش الديمقراطي المحلي لتحديد ما يجب اعتباره "إمكانات جوهرية."
- تحالف بين السياسة والأخلاق، حيث لا تكون الكفاءة الاقتصادية على حساب الكرامة الإنسانية.

إن نظرية الإمكانات تملك من الإمكانات ما يؤهلها لتكون إطارًا موجهًا ومُلهمًا للسياسات العامة المعاصرة، خاصة في ظل أزمات العدالة واللامساواة العالمية. ومع ذلك، فإن التحديات النظرية والعملية التي تواجهها تقتضي فهمًا نقديًا ومرنًا لها، يجمع بين المبادئ الأخلاقية والتقنيات الواقعية، وبين الطموح الإنساني والقيود المؤسساتية. ولذلك، فإن تفعيلها السياسي لا يتطلب فقط إرادة سياسية، بل أيضًا ابتكارًا إداريًا، وتكييفًا سياقيًا، وتفاعلًا مجتمعيًا واسع النطاق[2].

[1] نصر محمد مهنا، الإدارة العامة الحديثة، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2000، ص .45

[2] نصر محمد مهنا، مرجع سابق ، ص45

المبحث الثاني: مارتا نوسباوم ونظرية الإمكانات

يركز هذا المبحث على الفيلسوفة الأمريكية مارتا نوسباوم التي تُعد من أبرز المنظرين في مجال الإمكانات الإنسانية.

يتناول المبحث سيرتها الفكرية والعوامل التي أسهمت في تشكيل رؤيتها الفلسفية، إلى جانب تحليل مساهماتها النظرية في تطوير نموذج قائم على الكرامة الإنسانية والمساواة الجوهرية.

ويُبرز المبحث الأسس الأخلاقية لنظرية نوسباوم من خلال استعراض قائمة الإمكانات المركزية التي اقترحتها كأساس للعدالة الاجتماعية، مع توضيح علاقتها بالسياسات العامة.

المطلب الأول :السيرة الذاتية والفكرية لمارتا نوسباوم

تُعد مارتا نوسباوم من أبرز المفكرين المعاصرين الذين سعوا إلى إعادة إحياء الفلسفة الأخلاقية وربطها بالسياسات العامة. يهدف هذا المطلب إلى تقديم لمحة عن مسارها الأكاديمي وتطور فكرها الفلسفي، مع التركيز على العوامل التي دفعتها إلى تبني مقاربة الإمكانات كأداة معيارية لتقييم العدالة والمساواة، إلى جانب استعراض أهم مؤلفاتها التي أسهمت في نشر هذه النظرية عالميًا.

الفرع الأول: التكوين الأكاديمي والمسار الفلسفي

تُعد مارتا نوسباوم واحدة من أبرز الفلاسفة المعاصرين الذين أسهموا بشكل بارز في تطوير نظرية الإمكانات، وتميّزت مسيرتها الأكاديمية والفكرية بتداخل بين الفلسفة السياسية، الأخلاق، وفلسفة القانون، مما شكل قاعدة متينة لانطلاق رؤيتها النظرية.

بدأت نوسباوم مشوارها العلمي بدراسة الفلسفة في جامعات مرموقة، حيث حصلت على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، وتميزت بأبحاثها حول الفلسفة اليونانية القديمة، خاصة فلسفة أرسطو، التي أثّرت بشكل واضح على تصورها للفرد والمجتمع. استلهمت نوسباوم من الفلسفة الأرسطية مفهوم الفضيلة كأساس للحياة الكريمة، مما دفعها لتطوير فكرة الإمكانات التي تركز على ما يمكن للفرد أن يحققه بالفعل في حياته.

على صعيد المسار الفلسفي، اتخذت نوسباوم موقفًا نقديًا من النظريات الليبرالية التقليدية، التي تميل إلى التركيز على الحقوق والموارد كمقاييس للعدالة، وبدلاً من ذلك قدمت تصورًا إنسانيًا شاملًا يقوم على الكرامة الإنسانية وتمكين الفرد من ممارسة قدراته بشكل فعلي. كما جمعت بين الفلسفة الأخلاقية والسياسية، مشددة على أهمية الاعتراف بالاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تضمن للإنسان حياة كريمة، متجاوزة بذلك النظريات الاقتصادية الضيقة التي تعتمد على المؤشرات الكمية فقط[1].

تميزت نوسباوم أيضًا بربطها بين النظرية الفلسفية والتطبيق العملي، حيث عكفت على تطوير قائمة محددة من الإمكانات الأساسية التي يجب على السياسات العامة ضمانها لكل فرد، والتي تشمل الصحة، التعليم، المشاركة السياسية، والكرامة الإنسانية. ويعكس هذا التوجه حرصها على جعل النظرية قابلة للتطبيق وذات أثر عملي في تطوير سياسات اجتماعية أكثر عدالة وإنسانية.

في المجمل، شكّل التكوين الأكاديمي المتين، إلى جانب انخراطها العميق في قضايا الفلسفة الأخلاقية والسياسية، البيئة المثلى لنمو فكري متميز، جعل من مارتا نوسباوم واحدة من أبرز المفكرين الذين أسهموا في بلورة نظرية الإمكانات على المستويين النظري والتطبيقي[2].

الفرع الثاني: أبرز مؤلفاتها ومجالات تأثيرها

تُعتبر مارتا نوسباوم من الفلاسفة المعاصرين الذين أثروا بشكل واسع في مجالات الفلسفة السياسية، الأخلاق، والحقوق الإنسانية، وقد تميزت مؤلفاتها بتقديم رؤية متكاملة لنظرية الإمكانات وتطبيقاتها في قضايا العدالة والتنمية.

من أبرز أعمالها التي أسهمت في ترسيخ نظرية الإمكانات:

- "**العدالة كإنصاف(Frontiers of Justice, 2006)** "، حيث توسعت نوسباوم في معالجة قضايا العدالة، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات والمواطنين في دول العالم الثالث، مقدمةً نموذجًا موسعًا للعدالة الإنسانية قائمًا على الكرامة والفرص الحقيقية.

[1] أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق ، ص.24

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 36

- "**النموذج الأرسطي في العدالة(Creating Capabilities, 2011)** "، والذي يُعد أحد أهم مؤلفاتها في هذا المجال، حيث وضعت فيه قائمة مفصلة بالإمكانات الأساسية التي ينبغي أن توفرها السياسات العامة لضمان حياة كريمة للإنسان، مؤكدة على الربط بين الفلسفة الأخلاقية والسياسات التنموية.

- "**العواطف والأخلاق والسياسة(Upheavals of Thought, 2001)** "، حيث تناولت العلاقة بين العواطف والحقوق، وبيّنت كيف يمكن للعواطف أن تلعب دورًا محوريًا في بناء مجتمعات عادلة[1].

تجاوز تأثير نوسباوم نطاق الفلسفة النظرية ليشمل مجالات متنوعة، منها:

- **حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية** :حيث ساهمت في إعادة صياغة مفهوم الكرامة الإنسانية كأساس لحقوق الإنسان، مع تركيز خاص على حقوق الفئات المهمشة مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

- **التنمية الدولية** :من خلال تأكيدها على ضرورة اعتماد سياسات تنموية تُركز على إمكانات الأفراد الفعلية، وليس فقط على المؤشرات الاقتصادية التقليدية.

- **الفلسفة السياسية المعاصرة** :حيث أثرت أفكارها في النقاشات حول الديمقراطية، المشاركة السياسية، والعدالة التوزيعية، مما جعلها مرجعية أساسية في الحوارات الأكاديمية والسياسية حول العدالة.

بفضل هذه المؤلفات والإسهامات، باتت نوسباوم شخصية محورية في تطور نظرية الإمكانات، وأثرت بشكل مباشر في صياغة برامج وسياسات عامة تهدف إلى تعزيز العدالة والكرامة الإنسانية على المستويين النظري والتطبيقي[2].

[1] أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق ، ص.24

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة،ط1، عمان: دار مجدالوي للنشر والتوزيع، 2004، ص22

المطلب الثاني :المساهمات النظرية لمارتا نوسباوم

قدمت نوسباوم تصورًا متكاملًا للإمكانات قائمًا على فكرة الكرامة الإنسانية كمرتكز أساسي للعدالة. يهدف هذا المطلب إلى تحليل قائمتها الشهيرة للإمكانات الأساسية التي تراها ضرورية لتحقيق حياة كريمة لكل إنسان، مع مناقشة الأسس الفلسفية التي استندت إليها في بناء هذه القائمة، وكيفية ترجمتها إلى معايير عملية يمكن اعتمادها في رسم السياسات الاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم الكرامة والعدالة في فكرها

تُشكّل الكرامة الإنسانية حجر الزاوية في فلسفة مارتا نوسباوم، حيث تعتبرها أساسًا لا يمكن تجاوزه لفهم العدالة الاجتماعية والتنمية الإنسانية. تنطلق نوسباوم من رؤية ترى الكرامة كقيمة جوهرية تتجاوز البعد الرمزي أو الشكلي، لتصبح معيارًا عمليًا يعكس الاحترام الحقيقي للفرد باعتباره كائنًا قادرًا على تحقيق إمكاناته الذاتية، والعيش حياة مليئة بالمعنى والاختيار الحر.

1.الكرامة كقاعدة أخلاقية وسياسية :ترى نوسباوم أن الكرامة لا يمكن أن تتحقق بمجرد منح الحقوق أو الموارد، بل تتطلب توفير الشروط الفعلية التي تمكّن الإنسان من ممارسة إمكاناته الأساسية، أي «ما يمكن للفرد أن يفعله ويكونه». وهذا يقترب من تعريفها للعدالة، التي لا تقتصر على توزيع الثروة أو الحريات الشكلية، بل تتصل بشكل مباشر بتمكين الفرد ليعيش حياة تستحق أن تُسمى إنسانية. لذلك تقول نوسباوم:

"لا ينبغي أن تُقاس العدالة فقط من خلال المساواة في التوزيع، بل من خلال ضمان أن يكون لكل فرد الفرصة الحقيقية لتحقيق إمكاناته الحياتية".

وهذا الطرح يبرز اختلافها مع نظريات العدالة التقليدية التي تركز على المساواة أو الحقوق بشكل مجرد، مؤكدًة على أن العدالة يجب أن تركز على الحرية الفعلية وليس فقط الحقوق النظرية.

2.العدالة والكرامة في إطار قائمة الإمكانات الأساسية :لجعل مفهوم الكرامة قابلاً للتطبيق العملي، وضعت نوسباوم قائمة للإمكانات الأساسية التي يجب أن تضمنها السياسات العامة، ومنها: الصحة،

التعليم، المشاركة السياسية، الحياة العاطفية، القدرة على التواصل، والحماية من التمييز. هذه الإمكانات تمثل شروطًا أساسية تتيح للإنسان أن يعيش حياة كريمة، وهي ليست قابلة للمساومة أو التفاوض.

تقول نوسباوم في هذا الصدد:

"الكرامة تُنتهك عندما تُحرم بعض الفئات من الوصول إلى الإمكانات الأساسية التي تؤهلهم للعيش كبشر".

وهذا التوجه يجعل من العدالة مفهومًا متعدد الأبعاد يتجاوز مجرد العدالة الاقتصادية ليشمل أبعادًا اجتماعية وأخلاقية وسياسية[1].

3.الاعتراف بالاختلافات وحاجات الفئات الضعيفة :تؤكد نوسباوم على ضرورة الاعتراف بالاختلافات الفردية والاجتماعية، مثل اختلاف الجنس، العمر، الإعاقة، أو الخلفيات الثقافية، وتوفير دعم خاص للفئات التي تواجه تحديات إضافية، لتصحيح الفوارق التي تمنعها من تحقيق إمكاناتها.
في هذا الإطار، تسلط الضوء على أهمية «العدالة التوزيعية التصحيحية» التي تتطلب تدخلات استثنائية لتعزيز المساواة الفعلية، وليس فقط المساواة الشكلية.

4.العلاقة بين الكرامة والحرية :يربط فكر نوسباوم بين الكرامة والحرية، حيث تعتبر الحرية شرطًا لتحقيق الكرامة، لكنها ليست حرية اختيار مجردة، بل حرية مدعومة بإمكانات حقيقية. فالكرامة تتحقق حين يتمكن الفرد من اختيار حياته بحرية ومسؤولية، وليس مجرد فرض حقوق شكلية أو وجود موارد. وهذا يقترب من تصوّرها للإنسان كغاية في ذاته، وليس مجرد وسيلة[2].

الفرع الثاني: قائمة الإمكانات المركزية في تصورها

تشكل قائمة الإمكانات المركزية واحدة من أهم إسهامات مارتا نوسباوم في تطوير نظرية الإمكانات، إذ تقدم من خلالها إطارًا واضحًا ومفصلًا لما يجب أن تضمنه السياسات العامة لضمان حياة كريمة تُحترم فيها الكرامة الإنسانية وتُحقق العدالة الاجتماعية. تستند هذه القائمة إلى تصور أرسطي للفعل البشري، حيث تركز على الوظائف الأساسية التي تمكّن الإنسان من أن يعيش حياة إنسانية ذات معنى.

[1] نجوى ابراهيم محمود،" مفهوم السياسات العامة "، مجلة الديمقراطية، العدد1 ، ،2001 ص12

[2] موفق حديد محمد، الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، ط،1 عمان: دار الشروق،2007، ص117.

1.تعريف قائمة الإمكانات المركزية :تعرف نوسباوم الإمكانات المركزية على أنها مجموعة من القدرات والوظائف الحيوية التي يجب أن تكون متاحة لكل فرد كي يتمتع بحياة ذات جودة، تشمل أبعادًا جسدية، عقلية، اجتماعية وأخلاقية. وهي ليست مجرد حقوق شكلية أو موارد مادية، بل هي فرص حقيقية للعيش بحرية وكرامة.

تقول نوسباوم في هذا السياق:

"تهدف الإمكانات المركزية إلى ضمان أن يتمكن كل فرد من أن يكون فعالًا وقادرًا على تحقيق ما يعتبره جوهريًا لحياته[1]".

2.مكونات قائمة الإمكانات المركزية :تتضمن القائمة مجموعة من الإمكانات التي تشكل الحد الأدنى المقبول من شروط الحياة الكريمة، وتغطي المجالات التالية:

- **الحياة** : القدرة على العيش حياة طبيعية لا تقل عن حد معين من العمر والتمتع بالصحة.
- **الصحة الجسدية** : التمتع بصحة جيدة، والتغذية المناسبة، والحماية من الأمراض.
- **السلامة الجسدية** : الحرية من العنف والاعتداءات، وحرية التنقل والاختيار الشخصي.
- **الحواس، الخيال والفكر** : القدرة على استخدام الحواس، الخيال، والتفكير بحرية، والتي تتطلب نظامًا تعليميًا مناسبًا واحترامًا للحرية الفكرية والدينية.
- **العواطف** : القدرة على التمتع بالعلاقات العاطفية، وتلقي الدعم الاجتماعي، والتعبير عن المشاعر.
- **المعقولية** : القدرة على التفكير العقلاني ووضع خطط حياتية، وحرية تحديد الأهداف الشخصية.
- **الانتماء الاجتماعي** : القدرة على الانخراط في المجتمع، المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، والحصول على احترام الآخرين.
- **العمل** : القدرة على التفاعل مع الحيوانات والطبيعة، كجزء من الحياة الإنسانية المتكاملة.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق ، ص.46

- **اللعب** : إمكانية الترفيه والاستمتاع بالحياة.
- **السيطرة على البيئة** : سواء على المستوى الفردي (الحق في الملكية واتخاذ القرارات) أو الجماعي (المشاركة في السياسة واتخاذ القرارات العامة).

3.أهمية القائمة كأداة معيارية :تُعتبر قائمة الإمكانات المركزية أداة معيارية لتقييم مدى تحقيق العدالة في أي مجتمع، إذ تحدد الحدود الدنيا التي يجب ألا تقل عنها حياة أي فرد، وتوجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية نحو تمكين الإنسان لا مجرد توفير الخدمات أو الموارد.

تؤكد نوسباوم على أن القائمة ليست جامدة أو نهائية، بل يجب أن تتيح مجالاً للتكيف مع السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة، مع الحفاظ على جوهرها الذي يكفل الكرامة الإنسانية. فهي ترفض أن تكون مجرد قائمة انتقائية، وتراها كحد أدنى للحياة الكريمة.

4.التفاعل بين الإمكانات :تشدد نوسباوم على أن هذه الإمكانات مترابطة ومتداخلة، فالنقص في واحدة منها يمكن أن يؤثر على القدرة في أخرى، مما يبرز الحاجة إلى سياسات شمولية ومتوازنة تدعم جميع هذه الأبعاد[1].

المطلب الثالث :المبادئ الأساسية في نظرية الإمكانات عند نوسباوم

يندرج فكر نوسباوم ضمن الجهود الفلسفية الرامية إلى تطوير مفهوم العدالة ليشمل الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية الأعمق. يسعى هذا المطلب إلى إبراز كيفية تعامل نوسباوم مع قضايا العدالة والمساواة من منظور القدرات الفعلية، وكيف تختلف رؤيتها عن المقاربات الليبرالية أو النفعية التقليدية، مع الإشارة إلى تطبيقاتها في مجال العدالة الجندرية والاجتماعية.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق ، ص.52

الفرع الأول: الإنسان كغاية وليس وسيلة

في فلسفة مارتا نوسباوم، يُعتبر الإنسان مركز الاهتمام وغاية في ذاته، وليس مجرد وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. هذه الفكرة تتجذر في التقاليد الفلسفية الكانطية، التي تؤكد على احترام الإنسان باعتباره كائنًا ذي قيمة داخلية لا يجوز استغلاله أو التضحية به لأغراض أخرى.

1.الكرامة الإنسانية كأساس :ترى نوسباوم أن احترام الكرامة الإنسانية يعني التعامل مع كل فرد باعتباره كائنًا له حق في تحقيق إمكاناته وعيش حياة ذات معنى. فالفرد ليس مجرد رقم أو وحدة إنتاجية في معادلة التنمية أو السياسة، بل هو محور كل تحليل للعدالة والتنمية.

تقول في هذا السياق:
"الإنسان يجب أن يُعامل دائمًا كغاية في ذاته، وليس كأداة لتحقيق أهداف الآخرين أو كوسيلة للرفاه الاقتصادي فقط".

هذا المبدأ يضع إطارًا صارمًا للسياسات العامة، حيث يجب أن تركز على تمكين الفرد وتوفير الإمكانات التي تحقق له حياة كريمة، بدلاً من الاقتصار على توزيع الموارد أو تعزيز النمو الاقتصادي دون اعتبار للبعد الإنساني[1].

2.النقد للنظريات التي تعامله كوسيلة :نوسباوم تنتقد بشدة النظريات التي تضع الإنسان كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، مثل بعض المدارس النفعية التي تبرر التضحية بحقوق الفرد من أجل منافع أكبر لمجموعة أو دولة. فهي ترى أن هذا المنطق يؤدي إلى انتهاك الكرامة الإنسانية، ويجعل العدالة مجرد حسابات رياضية لا تراعي الاختلافات الفردية أو الاحتياجات الإنسانية الحقيقية[2].

3.الإنسان والحرية الحقيقية :يربط نوسباوم بين كون الإنسان غاية وبين مفهوم الحرية الحقيقية، التي لا تتحقق فقط من خلال توفير خيارات شكلية، بل بضمان أن تكون هذه الخيارات قابلة للتحقيق فعلًا،

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق ، ص 32
[2] محمد موفق حديد، المرجع السابق ، ص118

من خلال توفير الإمكانات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والحقوق المدنية. فالحرية الحقيقية هي قدرة الفرد على اختيار حياته وتنفيذ خياراته، وليس مجرد وجود بدائل نظرية.

4.تطبيقات فلسفة الإنسان كغاية :من هذا المنطلق، توجه نوسباوم النقد إلى السياسات التي تركز فقط على المؤشرات الاقتصادية أو الكمية، مثل النمو الاقتصادي أو توزيع الدخل، دون الاهتمام بالكيفية التي تؤثر بها هذه السياسات على حياة الأفراد وقدرتهم على تحقيق ذواتهم. وهي بالتالي تدعو إلى تبني سياسات شمولية ترتكز على تنمية الإنسان وتوسيع حريته، وليس فقط على الأرقام والإحصاءات[1].

الفرع الثاني: العلاقة بين الإمكانات والسياسات العامة

ترى مارتا نوسباوم أن نظرية الإمكانات ليست مجرد إطار فكري فلسفي، بل هي أداة عملية يمكن توظيفها لتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق العدالة والتنمية البشرية الشاملة. إن العلاقة بين الإمكانات والسياسات العامة تتميز بكونها علاقة تكاملية، حيث تُمكّن السياسات الفاعلة الأفراد من تطوير قدراتهم الحقيقية والعيش حياة كريمة.

1.الإمكانات كأساس لتقييم السياسات :تعتبر نوسباوم الإمكانات معيارًا لتقييم مدى نجاح أو فشل السياسات العامة، بحيث لا تقتصر على مؤشرات اقتصادية بحتة كالنمو أو الدخل القومي، بل تتجاوز ذلك لتشمل القدرة الحقيقية للأفراد على ممارسة حرياتهم وتحقيق أهدافهم.

في هذا السياق، يجب أن تركز السياسات على توفير شروط تُمكّن كل فرد من تطوير إمكاناته، مثل الصحة والتعليم والحرية المدنية، وليس فقط توزيع الموارد أو تقديم الدعم المؤقت.

2.التوجيه الفلسفي لصنع القرار السياسي :يؤكد مفهوم الإمكانات على ضرورة أن يكون صانع القرار السياسي واعيًا بأبعاد الحرية والكرامة الإنسانية، وأن يضع في الاعتبار تنمية القدرات الفعلية للناس عند تصميم البرامج والسياسات. فالتقييم والسياسات يجب أن تنطلق من سؤال: "هل تمكّن هذه السياسة الفرد من أن يعيش حياة يختارها بنفسه؟"

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق ، ص30

هذا التوجه يوجه صناع السياسات إلى التركيز على الإنسان كغاية وليس مجرد رقم أو هدف اقتصادي[1].

3.التكامل بين المجالات الاجتماعية والاقتصادية :تشدد نوسباوم على أن السياسة العامة يجب أن تكون شاملة ومتعددة الأبعاد، تأخذ في الحسبان التداخل بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية، التي تؤثر جميعها على إمكانات الفرد. فالسياسات الصحية، التعليمية، الثقافية، والسياسات التي تعزز الحقوق المدنية والسياسية كلها عناصر متكاملة تساهم في بناء بيئة تمكينية[2].

4.الحدود والتحديات في تطبيق النظرية :مع ذلك، تشير نوسباوم إلى وجود حدود عملية في تطبيق نظرية الإمكانات في السياسات العامة، تتمثل في:

- صعوبة قياس الإمكانات بشكل دقيق وموضوعي، مما يعيق وضع مؤشرات واضحة لتقييم الأداء.
- تحديات ثقافية وسياسية تحول دون تفعيل السياسات التي تركز على تنمية الإمكانات، خاصة في المجتمعات ذات الهياكل التقليدية أو السلطوية.
- الحاجة إلى تكييف النظرية مع السياقات المحلية دون المساس بجوهرها.

5.دور الدولة والمؤسسات :ترى نوسباوم أن الدولة والمؤسسات العامة تلعب دورًا محوريًا في خلق البيئة التي تمكن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم. وهذا يتطلب وجود إرادة سياسية واعية وتعاون بين الجهات المختلفة لضمان توزيع عادل للفرص والخدمات[3].

---

[1] محمد موفق حديد، المرجع السابق الذكر، ص118

[2] NICHOLAS Henry, Public Administration and Public Affairs , Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1980 , p303

[3] DIMOCK Marshall , GLADYS O. Dimock , Public Administration , New York: Holt, Rinehart and Winston, 1969,p110

المبحث الثالث: أمارتيا سن ونظرية الإمكانات

يُعنى هذا المبحث بدراسة فكر الاقتصادي والفيلسوف الهندي أمارتيا سن الذي أسس لجوهر نظرية الإمكانات من منظور تنموي واقتصادي.

يستعرض المبحث مساره العلمي والفلسفي، وأبرز أعماله التي أسهمت في إعادة تعريف مفهوم التنمية بوصفها توسيعًا للحريات والاختيارات الإنسانية.

كما يهدف إلى إبراز الاختلافات المنهجية بين رؤيته ورؤية نوسباوم، خصوصًا في ما يتعلق بمسألة تحديد الإمكانات وتقييمها، مما يمهد لفهم المقارنة التفصيلية في الفصل الثاني.

المطلب الأول :السيرة الذاتية والمسار الفكري لأمارتيا سن

أمارتيا سن هو مؤسس البنية الفكرية الأولى لنظرية الإمكانات، حيث نقل التفكير الاقتصادي من التركيز على الناتج المادي إلى التركيز على القدرات الإنسانية. في هذا المطلب نتتبع مسيرته العلمية الحافلة، بدءًا من أعماله حول الجوع والفقر، وصولًا إلى كتابه "التنمية حرية"، مع إبراز كيف ساهمت تجاربه الفكرية والواقعية في صياغة منظور جديد للتنمية قائم على الحرية والاختيار.

الفرع الأول: التكوين العلمي والمناصب الأكاديمية

يُعتبر أمارتيا سن واحدًا من أبرز المفكرين في مجالات الاقتصاد والفلسفة، حيث جمع بين التكوين العلمي العميق والمنظور الفلسفي التحليلي، مما أتاح له تطوير نظرية الإمكانات التي أحدثت تحولًا جوهريًا في فهم التنمية والعدالة.

1.التكوين العلمي :وُلد أمارتيا سن في بنغلاديش عام 1933، وبدأ مسيرته الأكاديمية بدراسة الاقتصاد في جامعة كمبريدج بالمملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد. تأثر سن بشكل كبير بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، وكذلك بالفلسفة الأخلاقية والسياسية، مما أتاح له دمج المفاهيم الاقتصادية مع القضايا الفلسفية المتعلقة بالعدالة والتنمية.

تميزت دراسته بالتركيز على العلاقة بين الاقتصاد والتنمية البشرية، متجاوزًا النماذج الاقتصادية التقليدية التي تعتمد فقط على مؤشرات الدخل والنمو[1].

2.المناصب الأكاديمية :شغل أمارتيا سن عدة مناصب أكاديمية مرموقة في جامعات عالمية، منها:

- أستاذ الاقتصاد والفلسفة والسياسة في جامعة هارفارد الأمريكية، حيث أدار برامج متعددة التخصصات تجمع بين الاقتصاد والفلسفة والسياسة العامة.
- عمل أستاذًا في كلية لندن للاقتصاد، وهي واحدة من أبرز المؤسسات البحثية في مجال العلوم الاجتماعية.
- تولى منصب أستاذ في جامعة كامبريدج، حيث ساهم في تأسيس مناهج دراسية جديدة تهتم بالتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

إلى جانب عمله الأكاديمي، شارك سن في مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث كان له دور فعال في صياغة مؤشر التنمية البشرية، الذي يعتمد بشكل مباشر على مفاهيم نظرية الإمكانات.

3.المساهمات الأكاديمية والبحثية :كان لأمارتيا سن إسهامات واسعة في مجالات متعددة، أبرزها:

- تطوير نظرية الإمكانات، التي تمثل نقلة نوعية في تقييم التنمية والعدالة.
- تركيزه على حرية الإنسان وقدرته على اتخاذ الخيارات، بدلاً من الاقتصار على الموارد الاقتصادية.
- دمجه بين الاقتصاد والفلسفة، مما أثرى الحوارات الفكرية حول العدالة والتنمية[2].

[1] موفق حديد محمد، الإدارة العامة :هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، عمان :دار الشروق، 2000 ص 115

[2] NICHOLAS Henry,op-cit,p303

الفرع الثاني: الإسهامات الفكرية في الاقتصاد والفلسفة

يُعتبر أمارتيا سن من أبرز المفكرين الذين جسّدوا التقاطع بين الاقتصاد والفلسفة، مما جعله يُحدث نقلة نوعية في فهم التنمية، العدالة، والحرية. إن إسهاماته الفكرية تتجاوز الإطار الاقتصادي التقليدي لتشمل تحليلات فلسفية عميقة تسلط الضوء على القيم الإنسانية الأساسية.

1.نظرية الإمكانات: تحول في فهم التنمية :يُعد سن رائد نظرية الإمكانات، التي تُركز على قدرات الإنسان الفعلية على تحقيق حياة ذات معنى وقيمة، بدلًا من الاقتصار على الموارد أو الدخل الاقتصادي. هذه النظرية توسع مفهوم التنمية لتشمل الحرية الحقيقية، وتُعتبر إطارًا معاييرياً لتقييم الرفاهية الإنسانية.

قال سن في هذا السياق:

"الحرية ليست فقط غاية في حد ذاتها، بل هي الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية".

2.الاقتصاد والعدالة الاجتماعية :انتقد سن المفاهيم الاقتصادية التقليدية التي تُركز فقط على توزيع الموارد أو النمو الاقتصادي، معتبراً أن العدالة تتطلب تقييمًا أعمق لما يمكن للأفراد فعلاً القيام به وتحقيقه. لذلك، اقترح ضرورة مراعاة الاختيارات الحقيقية والقدرات المتاحة للأفراد عند صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية[1].

3.الحرية كعنصر مركزي :في فلسفته، يربط سن بين التنمية والحرية، مؤكدًا أن التنمية تُقاس بمدى توسيع حرية الإنسان، سواء في حرية الاختيار أو حرية العيش بطريقة يختارها الفرد. وهذا يعزز فكرة أن التنمية ليست مجرد زيادة في الثروات، بل تتعلق بتمكين الإنسان.

4.الإسهامات في الفلسفة الأخلاقية والسياسية :ساهم سن بشكل فعّال في تطوير الفلسفة السياسية الحديثة، خاصة في مجال العدالة. أثرى النقاشات الفلسفية حول مفهوم العدالة من خلال التركيز على الحرية والاختيار كعناصر مركزية، كما انتقد النظريات الليبرالية والنفعية التي تتجاهل الفوارق الفردية والاختيارات الشخصية.

[1] موفق حديد محمد، مرجع سابق ، ص 115

5.تطوير مؤشرات التنمية البشرية :بجانب عمله النظري، ساهم سن في تطوير مؤشرات التنمية البشرية التي تعتمد على قياس الإمكانات والقدرات بدلاً من الاعتماد فقط على الدخل القومي. هذا العمل العملي شكل ثورة في السياسات التنموية على مستوى العالم، حيث أصبحت مؤشرات التنمية البشرية مرجعًا مهمًا للسياسات العامة[1].

المطلب الثاني :الملامح الأساسية لنظرية الإمكانات عند سن

تستند نظرية سن إلى مفاهيم مركزية مثل الحرية، القدرات، والاختيار، وهي مفاهيم تعيد تعريف معنى التنمية والرفاه الإنساني. في هذا المطلب نحلل هذه المفاهيم بدقة، ونوضح العلاقة التكاملية بينها، مع بيان كيف يرى سن أن التنمية الحقيقية لا تقاس بالنمو الاقتصادي، بل بتوسيع قدرات الأفراد على تحقيق ما يختارونه بحرية.

الفرع الأول: مفهوم الحرية والاختيار

يُعد مفهوم الحرية والاختيار من الركائز الأساسية في نظرية الإمكانات عند أمارتيا سن، حيث يرى أن التنمية الحقيقية لا تقاس فقط بزيادة الموارد أو الثروات، بل بمدى توسيع حرية الإنسان في اختيار نمط حياته وتحقيق أهدافه الشخصية والاجتماعية.

1.الحرية كغاية ووسيلة :ينظر سن إلى الحرية باعتبارها غاية جوهرية في حد ذاتها ووسيلة لتحقيق التنمية والرفاهية. فالحرية تمكن الفرد من اتخاذ قراراته بحرية ومسؤولية، وهي العنصر الذي يميز الإنسان ويمنحه القدرة على تحقيق إمكاناته.

ولهذا، تؤكد نظرية الإمكانات على أن السياسة التنموية يجب أن تركز على إزالة العوائق التي تعيق حرية الاختيار، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية.

2.الاختيار الفعلي مقابل الإمكانية النظرية :يميز سن بين نوعين من الحرية:

- **الاختيار الفعلي** : وهو القدرة الحقيقية للفرد على اختيار مسار حياته وفقًا لرغباته واحتياجاته.

[1] مصطفى عبد اهلل خشيم، مرجع سابق، ص 30

- **الاختيار النظري أو الإمكانية** : وهو وجود الخيارات بشكل نظري أو شكلي، دون قدرة فعلية على ممارستها.

وترتكز نظرية الإمكانات على الحرية الفعلية التي تتطلب توفر شروط معينة مثل الصحة، التعليم، والبيئة الاجتماعية الداعمة[1].

3.الحرية والتمكين :يرتبط مفهوم الحرية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التمكين في فكر سن. فالتمكين يعني تزويد الأفراد بالقدرات والفرص التي تمكنهم من اتخاذ خياراتهم بحرية، مما يؤدي إلى تحسين جودة حياتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولذلك، تُعنى السياسات العامة في إطار نظرية الإمكانات بخلق بيئة تمكينية تحترم التنوع الثقافي والاختلافات الفردية.

4.الحرية في مواجهة الفقر والحرمان :يركز سن على أن الفقر لا يُقاس فقط بنقص الموارد، بل بنقص الحرية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الفرد. فالحرمان من الحرية يعني عدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية، مما يزيد من دائرة الفقر الاجتماعي والاقتصادي.

بالتالي، فإن التنمية التي تستند إلى الحرية تسعى إلى تعزيز قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

5.الحرية والعدالة :يشدد سن على أن الحرية هي عنصر أساسي في تحقيق العدالة، حيث لا يمكن اعتبار مجتمع عادل إذا لم تتوفر فيه فرص متساوية للأفراد لممارسة خياراتهم بحرية. وهذا يجعل الحرية معيارًا لتقييم مدى عدالة السياسات العامة ومؤسسات الدولة[2].

[1] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 28

[2] مصطفى عبد اهلل خشيم، مرجع سابق ، ص 74-7

الفرع الثاني: التنمية كحرية

يُعتبر مفهوم "التنمية كحرية" من الأفكار المركزية في فكر أمارتيا سن، حيث طرح رؤية جديدة للتنمية تتجاوز المفاهيم التقليدية التي تركز على النمو الاقتصادي وحده، لتؤكد أن التنمية الحقيقية هي توسيع حرية الإنسان في خياراته وقدراته على عيش حياة يختارها بحرية وكرامة.

1.التحول في مفهوم التنمية :في كتابه الشهير "التنمية كحرية "1999، قدم سن رؤية مفادها أن التنمية لا تعني فقط زيادة الناتج القومي أو الثروة، بل تعني توسيع الحريات الحقيقية للأفراد، بما يشمل حرية التعبير، حرية المشاركة السياسية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية.

هذه الحرية تُعتبر الهدف والوسيلة في آنٍ واحد، فالإنسان الحر قادر على تحسين حياته، وبالتالي تزداد فرص التنمية المستدامة.

2.حرية الإنسان كعنصر محوري :تتمحور نظرية التنمية عند سن حول الحرية الفردية التي تتعلق بتمكين الأفراد من اختيار المسارات التي تناسبهم، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. فالحرية ليست فقط حقًا وإنما أيضًا قدرة فعلية على تحقيق الاختيارات.

يرى سن أن الفقر لا يعني فقط نقص الموارد، بل يُعرّف بأنه نقص في الحرية، وهو ما يؤثر على فرص الفرد في العيش الكريم[1].

3.أنواع الحريات في التنمية :حدد سن عدة أنواع من الحريات التي تشكل بنية التنمية، منها:

- **الحريات السياسية** :مثل حق التصويت، حرية التعبير، وحرية المشاركة في الحياة العامة.
- **الفرص الاقتصادية** :إمكانية الحصول على عمل لائق، الدخل الكافي، والتمتع بظروف معيشية مناسبة.
- **الحريات الاجتماعية** :مثل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

[1] CYERT, R. M. and J. G. March , A Behavioral Theory of the Firm , Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall, 1992 , p232-233

- **الحريات الحماية** :مثل الحماية من التمييز، القمع، أو العنف.

هذه الحريات تعمل متكاملة لتعزيز قدرة الأفراد على تحقيق إمكاناتهم[1].

4.العقبات التي تحد من التنمية كحرية :يشدد سن على أن هناك عدة عوائق قد تحد من الحرية ومنها:

- الفقر المدقع الذي يحرم الأفراد من الحقوق الأساسية.
- التمييز الاجتماعي والثقافي الذي يحد من الفرص المتاحة.
- القمع السياسي وانعدام المشاركة الديمقراطية.
- ضعف المؤسسات وعدم توفر الخدمات الأساسية.

تتمثل مهمة السياسات التنموية في إزالة هذه العوائق لتوسيع حرية الإنسان.

5.التنمية كعملية شاملة ومتعددة الأبعاد :يوضح سن أن التنمية ليست مجرد زيادة في الثروة أو الناتج المحلي، بل هي عملية شاملة تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية. وهو ما يتطلب من صانعي السياسات اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تركز على تعزيز الحريات[2].

6.الأثر العملي للنظرية :أثر مفهوم التنمية كحرية على صوغ مؤشرات التنمية الجديدة، مثل مؤشر التنمية البشرية الذي يعكس قدرة الفرد على التمتع بالحريات الأساسية وليس فقط الدخل. كما شجع هذا المفهوم الحكومات والمنظمات الدولية على إعادة توجيه السياسات نحو تمكين الإنسان[3].

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص12

[2] أحمد مصطفى الحسين، المدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان :مطبعة الجامعة ألاردنية2002، ، ص 76

[3] مصطفى عبد اهلل خشيم ، نظرية السياسة العامة ، محاضرة ملقاة على طلبة اإلدارة العامة بجامعة قاريونس بليبيا2009، ص 119

المطلب الثالث :أوجه التشابه والاختلاف بين سن ونوسباوم

رغم أن نوسباوم وسن يشتركان في الأساس النظري لنظرية الإمكانات، فإن اختلاف تخصصهما الأكاديمي — بين الفلسفة والاقتصاد — أدى إلى تباين في المنهج والمقاربة. يهدف هذا المطلب إلى مقارنة رؤيتيهما من حيث المفهوم، الأهداف، والمنهج، مع تحليل نقاط الالتقاء والافتراق بينهما، خاصة في تحديد قائمة الإمكانات ودور الدولة في تحقيقها.

الفرع الأول: نقاط الالتقاء في الفلسفة والمنهج

على الرغم من الاختلافات الواضحة في خلفيات كل من مارتا نوسباوم وأمارتيا سن الفكرية، إلا أنهما يتشاركان في أسس فلسفية ومنهجية تُشكّل جوهر نظرية الإمكانات، مما يجعل مقاربتهما متكاملة ومتقاربة في كثير من الجوانب.

1.التركيز على الإنسان كغاية :يتفق كل من نوسباوم وسن على أن الإنسان هو المحور الأساسي في عملية التنمية والعدالة، وأن الهدف هو تمكين الأفراد ليعيشوا حياة ذات معنى وكرامة. هذا الموقف يرفض النظر إلى الإنسان كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية مجردة، ويؤكد على قيمته الجوهرية.

2.الأولوية للحرية والقدرات الفعلية :يشدد الطرفان على أن الحرية ليست مجرد حق شكلي، بل تتعلق بقدرة الإنسان الفعلية على ممارسة اختياراته وتحقيق إمكاناته. فالتركيز ليس فقط على الموارد أو الدخل، بل على القدرات الحقيقية التي تمكن الإنسان من تحقيق رفاهيته[1].

3.التكامل بين الفلسفة والأدلة التطبيقية :على الرغم من خلفياتهما المختلفة، إلا أن نوسباوم وسن يتفقان على ضرورة الجمع بين التأملات الفلسفية والتحليل العملي في تقييم السياسات والتنمية. فالفلسفة توفر الإطار القيمي والأخلاقي، بينما يُستخدم التحليل الاقتصادي والاجتماعي لقياس الإمكانات وتقييم النتائج.

[1] أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص 80

4.رفض النفعية كمعيار وحيد للعدالة :يرفض كل من نوسباوم وسن مقاييس النفعية التقليدية التي تركز فقط على زيادة السعادة أو المنفعة الإجمالية دون النظر لتوزيعها أو لحقوق الأفراد. يعتقدان أن العدالة يجب أن تُقاس بمدى قدرة كل فرد على التمتع بحياة كريمة وذات معنى.

5.الاعتراف بالتنوع والاختلافات الفردية :يرى كلاهما أن السياسات العامة يجب أن تراعي التنوع الثقافي، الاجتماعي، والفردي. لا توجد وصفة واحدة تنطبق على الجميع، بل ينبغي تصميم السياسات بطريقة تسمح بتلبية الاحتياجات المتنوعة والاختيارات المختلفة.

6.المنهج النقدي والتطوري :يتشارك نوسباوم وسن في استخدام منهج نقدي، حيث لا تعتبر نظرية الإمكانات نهائية أو جامدة، بل قابلة للتطوير والتكيف مع الظروف الجديدة. كما يرحبان بالنقد البناء لتطوير النظرية وتطبيقها[1].

الفرع الثاني: الفروق في المفهوم والتطبيق

على الرغم من التشابهات الجوهرية بين مارتا نوسباوم وأمارتيا سن في اعتماد نظرية الإمكانات كأساس لفهم العدالة والتنمية، إلا أن هناك فروقًا مهمة في المفهوم والمنهج، تؤثر على كيفية تطبيق النظرية في السياسات العامة.

1.الفروق في المفهوم الفلسفي

- **مفهوم الإمكانات:**

– **نوسباوم** :ترى الإمكانات كقائمة محددة من القدرات الأساسية التي يجب أن تُتاح لكل إنسان بغض النظر عن ظروفه أو اختياراته الشخصية. تركّز على حقوق الإنسان والكرامة كأساس للمطالبة بتوفير هذه الإمكانات، مع إشارة واضحة إلى القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية.

[1] مصطفى عبد اهلل خشيم ، نظرية السياسة العامة، مرجع سابق ص 92

- **سن** :يعتبر الإمكانات أكثر مرونة وقابلية للتكيف، حيث يركّز على قدرة الفرد على الاختيار الفعلي بين بدائل متعددة، مع إعطاء أهمية أكبر للسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يعيش فيه الإنسان.

- **الحرية:**

- نوسباوم :تُعتبر الحرية مرتبطة بتحقيق قائمة الإمكانات الأساسية، وهي ذات طابع كوني وموضوعي، تُحدد مسبقًا كمعايير لحقوق الإنسان.

- سن :يُنظر إلى الحرية على أنها قدرة الفرد على تحقيق ما يختاره بنفسه، مع تأكيد على أهمية المشاركة الاجتماعية والسياسية والظروف التي تُعزز أو تُعيق هذه الحرية[1].

2.الفروق في المنهج

- **المناهج الفلسفية مقابل الاقتصادية:**

- **نوسباوم** :منهجها فلسفي واضح، يعتمد على الفلسفة الأخلاقية والسياسية، ويقدم قائمة إمكانات مركزية كمبادئ توجيهية للنظرية.

- **سن** :يجمع بين الفلسفة والاقتصاد، ويستخدم أدوات اقتصادية وتحليلية مثل مؤشرات التنمية البشرية، ويركز على دراسة الاختيارات والفرص الاقتصادية والاجتماعية.

- **التركيز على القيم الثابتة مقابل المرونة السياقية:**

- **نوسباوم** :تميل إلى الثبات النسبي لقائمة الإمكانات التي ترى أنها ضرورية لكل إنسان، ما يعطي بعدًا عالميًا للنظرية.

[1] TRSKE, P. and M. Schneider, "The Bureaucratic Entrepreneur: The Case of City Managers," Public Administration , Review 54, 1994, p 331-340.

- **سن** :يفضل النهج السياقي والمرن، حيث يرى أن الإمكانات تختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات، ويُفضل اعتماد منهج تشاوري يشرك المتأثرين في تحديد ما هو ضروري لهم[1].

3.الفروق في التطبيقات العملية

- **تطبيقات السياسات الاجتماعية:**

- نوسباوم :تركز على حقوق الإنسان الأساسية مثل الصحة، التعليم، العدالة الجندرية، والكرامة، مع تأكيد على ضرورة ضمان هذه الحقوق ضمن السياسات الاجتماعية بشكل شامل ومتسق.

- **سن** :يميل إلى دمج النظرية في السياسات الاقتصادية والتنموية من خلال مؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية، ويركز على توسيع حرية الاختيار الفردي وتحسين القدرات الاقتصادية والاجتماعية.

- **التعامل مع التنوع الثقافي:**

- نوسباوم :بالرغم من إقرارها بالتنوع الثقافي، إلا أنها تعطي أولوية لقائمة الإمكانات التي تراها كحقوق عالمية، مما قد يثير جدلًا في السياقات الثقافية المختلفة.

- **سن** :أكثر انفتاحًا على التكيف مع السياقات المحلية والثقافية، ويؤكد على أهمية احترام الاختلافات الثقافية في تحديد وتنفيذ السياسات.

4.الفروق في تقييم السياسات

- نوسباوم :تركز على تقييم السياسات بناءً على مدى تحقيق الإمكانات الأساسية وضمان الكرامة الإنسانية، مع اهتمام خاص بالعدالة الاجتماعية.

---

[1] BRIDGMAN, P and G. Davis , "What Use is a Policy Cycle?: Plenty, If the Aim is Clear," The Australian Journal of Public Administration", N° 62 , 2003 , p 98-102

- سن :يقيم السياسات من خلال مدى توسيع حرية الأفراد في اختيار حياتهم، مع مراعاة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على هذه الحرية[1].

ملخص الفروق

المحور	مارتا نوسباوم	أمارتيا سن
تعريف الإمكانات	قائمة إمكانات أساسية ثابتة وموضوعية	إمكانات مرنة تعتمد على الاختيار والسياق
مفهوم الحرية	حرية مرتبطة بتحقيق الإمكانات الأساسية	حرية اختيار فردي مع مراعاة المشاركة الاجتماعية
المنهج	فلسفي وأخلاقي، مع قائمة إمكانات محددة	فلسفي–اقتصادي، مرن وسياقي
تطبيقات السياسات	تركيز على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية	تركيز على توسيع الحرية الفردية والتنمية الاقتصادية
التعامل مع التنوع	أولوية للقائمة الكونية للإمكانات	احترام أكبر للتنوع الثقافي والسياقي
تقييم السياسات	بناء على تحقيق الإمكانات وضمان الكرامة	بناء على توسيع حرية الاختيار وتحسين القدرات

[1] SMITH, G and D. May, "The Artificial Debate Between Rationalist and Instrumentalist: Models of Decision Making, In The Policy Process" , New York: Harvester Wheat sheaf, 1993,SP

خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل الإطار النظري لنظرية الإمكانات، مركّزًا على أصولها الفكرية والفلسفية، وأهميتها في فهم التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى ارتباطها بالسياسات العامة، مع استعراض معمق لمساهمات كل من مارتا نوسباوم وأمارتيا سن. بدأ الفصل بتعريف نظرية الإمكانات كمنهج فكري وفلسفي يركّز على قدرة الإنسان الفعلية على تحقيق حياة كريمة ومستقلة، متجاوزًا المقاييس التقليدية التي تعتمد فقط على الموارد أو الناتج الاقتصادي. وتم توضيح الجذور الفلسفية للنظرية التي تستند إلى مبادئ الحرية، الكرامة الإنسانية، والعدالة، إضافة إلى خلفياتها الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار قدرة الأفراد على ممارسة خياراتهم الفعلية.

ثم انتقل الفصل إلى تحليل أهمية النظرية في فهم التنمية البشرية باعتبارها عملية تمكين، وليس مجرد نمو اقتصادي، وتسليط الضوء على علاقتها الوثيقة بمفاهيم الكرامة الإنسانية والمساواة، حيث تشكّل النظرية إطارًا لتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. كما تمّ بحث تطبيقات نظرية الإمكانات في السياسات العامة، خصوصًا في مجالات التعليم، الصحة، والعدالة الاجتماعية، مع التركيز على إمكاناتها في توجيه السياسات بشكل يراعي التنوع الثقافي والاقتصادي، وكذلك حدودها في مواجهة التحديات السياسية والمؤسسية. وأخيرًا، قدّم الفصل دراسة مفصلة حول مساهمات مارتا نوسباوم وأمارتيا سن، موضحًا خلفيات كل منهما الفكرية والفلسفية، مع التركيز على المفاهيم الجوهرية لكل منهما: قائمة الإمكانات الأساسية عند نوسباوم، ومفهوم الحرية والاختيار الفعلي عند سن، إضافة إلى المبادئ التي ترتكز عليها نظرية الإمكانات في سياق السياسات العامة.

الفصل الثاني:

المقارنة بين منهج نوسباوم ومنهج سن في نظرية الإمكانات

الفصل الثاني: المقارنة بين منهج نوسباوم ومنهج سن في نظرية الإمكانات

تمهيد

ينتقل الفصل الثاني من الجانب التأسيسي إلى الجانب التحليلي المقارن، حيث يتناول بالدراسة والمقارنة المنهجين الفلسفيين المختلفين اللذين اعتمدتهما كل من مارتا نوسباوم وأمارتيا سن في صياغة نظرية الإمكانات. فعلى الرغم من اشتراكهما في الهدف العام المتمثل في تعزيز العدالة وتمكين الإنسان، إلا أن منهجهما يختلف في الأساس الفلسفي والبعد التطبيقي.

يركز هذا الفصل على تحليل الأسس النظرية لكل من نوسباوم وسن، ومقارنة تصوّرهما لمفهوم الإمكانات، ثم ينتقل إلى دراسة تطبيقات النظرية في السياسات العامة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، من خلال استعراض النماذج التي تأثرت بفكر كل منهما. كما يتطرق الفصل إلى الانتقادات الموجهة للنظريتين، لتحديد أوجه القصور والقيود التي تحد من فاعلية تطبيق النظرية في الواقع العملي.

وبذلك يشكل هذا الفصل حلقة وصل بين الجانب النظري الذي تم تناوله في الفصل الأول، والجانب التطبيقي والسياسي الذي سيُدرس في الفصل الثالث، مما يسمح بتقييم شامل لقدرة النظرية على تجاوز حدود التنظير إلى التفعيل الواقعي.

المبحث الأول: الأسس النظرية والمنهجية

يتناول هذا المبحث المقارنة بين المنطلقات النظرية لكل من نوسباوم وسن، من خلال تحليل المفاهيم الفلسفية التي يستندان إليها في بناء مقاربتيهما حول الإمكانات.

يهدف المبحث إلى توضيح الأساس المعياري عند نوسباوم القائم على الأخلاق والكرامة الإنسانية، مقابل المنهج الإجرائي عند سن الذي يركز على الحريات والقدرات الواقعية.

ومن خلال هذا التحليل، يسعى المبحث إلى تحديد نقاط الالتقاء والاختلاف المنهجي التي تُشكّل جوهر النقاش بين المفكرين.

المطلب الأول :المبادئ الأساسية في نظرية نوسباوم

تتأسس كل من نظرية مارتا نوسباوم ونظرية أمارتيا سن على رؤية إنسانية مشتركة تعتبر الكرامة والحرية مركز العدالة الاجتماعية، غير أن خلفية كل منهما الفلسفية والعملية أفرزت اختلافًا في المنهج والمضمون. يهدف هذا المطلب إلى تحليل الجذور الفلسفية التي انطلقت منها النظريتان، مثل الفكر الأرسطي والليبرالية الحديثة، مع تبيان أثرها في تحديد مفهوم العدالة والرفاه الإنساني في كل مقاربة.

الفرع الأول: التأسيس الفلسفي للعدالة والإمكانات

يرتكز منهج كل من مارتا نوسباوم وأمارتيا سن في نظرية الإمكانات على أُسس فلسفية متينة تسعى إلى إعادة تعريف مفهوم العدالة من خلال التركيز على قدرة الإنسان الفعلية في تحقيق حياة كريمة، بعيدًا عن المقاربات التقليدية التي تركز على الموارد أو النتائج الاقتصادية فقط.

1.مارتا نوسباوم: العدالة كتمكين من خلال قائمة الإمكانات :تعتمد نوسباوم في تأسيسها الفلسفي على فلسفة الأخلاق السياسية، حيث ترى أن العدالة يجب أن تُقاس بمدى توفير الإمكانات الأساسية التي تضمن للإنسان أن يعيش حياة ذات كرامة وحرية حقيقية. وتشير إلى أن هذه الإمكانات تمثل مجموعة محددة من القدرات والفرص التي لا يمكن التنازل عنها، لأنها ترتبط بالحقوق الإنسانية الأساسية.

ترتكز فلسفة نوسباوم على مفهوم الإنسان كغاية في ذاته، وليس مجرد وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، ما يجعل من العدالة التوزيعية ضرورة لضمان هذه الإمكانات الأساسية. هذا التأسيس يربط العدالة ارتباطًا وثيقًا بالمساواة والكرامة الإنسانية، ويعطيها بعدًا أخلاقيًا قويًا يعكس الالتزام بحماية كل فرد على قدم المساواة[1].

2.أمارتيا سن: العدالة كحرية وتوسيع للإمكانات :ينطلق سن من فلسفة الحرية، ويرى أن العدالة لا تقتصر على توزيع الموارد، بل تتعلق بتوسيع حرية الأفراد في اختيار الحياة التي يرغبونها. ويركز على الإمكانات كقدرة فعلية على القيام بالوظائف المختلفة التي تمكن الفرد من العيش بحرية.

يرى سن أن الحرية الحقيقية تُقاس بقدرة الفرد على الاختيار بين بدائل متعددة، وهذا يتطلب النظر إلى العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على هذا الاختيار. وعليه، فإن العدالة تعني توفير فرص متكافئة لتوسيع هذه الإمكانات، وليس فرض قائمة ثابتة من الإمكانات كما تفعل نوسباوم.

3.الفرق في التأسيس الفلسفي :بينما تركز نوسباوم على قائمة محددة من الإمكانات الأساسية كأساس للعدالة، والتي تُعتبر حقوقًا لا يجوز التنازل عنها، يرى سن العدالة من منظور أوسع وأكثر مرونة، حيث يعتمد على توسيع حرية الفرد والاختيارات الواقعية في سياقات مختلفة.

هذا الاختلاف يعكس الفارق بين النهج الكلي الذي يطرح معيارًا عالميًا، والنهج السياقي الذي يراعي التنوع الثقافي والاجتماعي، ويفضل النهج التشاوري في تحديد ما يجب تحقيقه[2].

الفرع الثاني: الإمكانات كمعيار للرفاهية الإنسانية

يُعد مفهوم الإمكانات عند كل من نوسباوم وسن معيارًا أساسيًا لتقييم الرفاهية الإنسانية، متجاوزًا المقاييس التقليدية التي تركز على الدخل أو الموارد المادية فقط. إن النظر إلى الرفاهية من منظور الإمكانات يعيد تعريف ما يعنيه "العيش الجيد" من خلال التركيز على ما يستطيع الإنسان فعله أو أن يكونه، وليس فقط ما يملكه.

[1] حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص.301

[2] علي شرقاوي، السياسات الإدارية. الإسكندرية: الدار الجامعية، ،1987 ص .13

1.أمارتيا سن: الرفاهية كتحقيق حرية الاختيار :يرى سن أن الرفاهية يجب أن تُقاس بناءً على الحرية الحقيقية التي يمتلكها الفرد في اختيار نمط حياته. الإمكانات هنا تعني الفرص الفعلية المتاحة للفرد للقيام بوظائف حيوية تعزز من جودة حياته، مثل الصحة، التعليم، المشاركة السياسية، والحياة الاجتماعية.

وبهذا، يصبح معيار الرفاهية ليس مجرد الحالة الاقتصادية أو المادية، بل القدرة على تحقيق الأهداف التي يختارها الفرد بحرية. كما يتيح هذا المنهج إمكانية مقارنة الرفاهية بين الأفراد بناءً على الفروقات في فرصهم الواقعية، وليس فقط على الدخل أو الثروة.

2.مارتا نوسباوم: قائمة الإمكانات كقاعدة للرفاهية :تتبنى نوسباوم رؤية أكثر تحديدًا، حيث تقدم قائمة من الإمكانات الأساسية التي يجب توفيرها لكل إنسان لكي يعيش حياة كريمة. تشمل هذه الإمكانات الجوانب الجسدية، العقلية، العاطفية، والوجودية، مثل القدرة على الحياة الصحية، التعلم، المشاركة السياسية، والاحترام الذاتي[1].

تعتبر نوسباوم أن عدم تحقيق أي من هذه الإمكانات يشكل قصورًا في الرفاهية، إذ تؤكد على ضرورة وجود حد أدنى من الإمكانات لضمان العدالة والكرامة الإنسانية.

3.المقارنة والتكامل بين المنهجين :رغم أن كلا المنهجين يركزان على الإمكانات كمقياس للرفاهية، إلا أن نوسباوم تعتمد معيارًا محددًا وقابلًا للقياس عبر قائمة ثابتة من الإمكانات، بينما يفضل سن المرونة والسياقية في تحديد الإمكانات بحسب الظروف الاجتماعية والثقافية.

هذا الاختلاف يسمح بإمكانية دمج المنهجين، بحيث تُستخدم قائمة نوسباوم كمعيار أدنى للرفاهية، مع اعتماد سن على التكيف حسب السياق لتعزيز الحرية والاختيار[2].

[1] حمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002، ص 13-15.

[2] أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة. ط5، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص 8.

المطلب الثاني :المبادئ الأساسية في نظرية أمارتيا سن

رغم اشتراك نوسباوم وسن في مفهوم "الإمكانات" كمرتكز للتنمية والعدالة، إلا أن كلًّا منهما يقدم تصورًا مختلفًا لطبيعتها ووظيفتها. في هذا المطلب نحلل كيف ركز سن على القدرات كحرية فعلية للفرد في اختيار حياته، بينما جعلت نوسباوم الإمكانات معيارًا معياريًا لتحديد ما ينبغي أن تتكفل به الدولة لتحقيق العدالة. كما يُعرض التباين بين المنظورين من حيث البعد الفلسفي والاقتصادي.

الفرع الأول: القدرات والاختيارات الفردية

في مركز نظرية الإمكانات عند أمارتيا سن تقف فكرة القدرات والاختيارات الفردية، والتي تشكل جوهر مفهوم الحرية والرفاهية. فبالنسبة له، لا يكفي أن يمتلك الإنسان موارد أو دخلًا معيّنًا، بل يجب أن يكون قادرًا فعليًا على تحويل هذه الموارد إلى قدرات تمكنه من ممارسة حياته بالشكل الذي يختاره بحرية.

1.القدرات: ما يمكن للفرد فعله أو أن يكونه :يعرّف سن القدرات بأنها مجموعة الوظائف أو الإمكانات الفعلية التي يمتلكها الفرد ليحقق ما يراه ذا قيمة في حياته. هذه القدرات تتضمن كل ما يسمح للفرد بالعيش، التعلم، المشاركة في المجتمع، والتمتع بحقوقه الإنسانية. بالتالي، ليست القدرات مجرد إمكانيات نظرية، بل هي فرص حقيقية قابلة للتحقيق.

2.الاختيارات الفردية وأهميتها :يشدد سن على أن حرية الاختيار تعد جوهر الحرية الإنسانية. فالاختيار بين البدائل المتاحة يعكس قدرة الفرد على التحكم في حياته واتخاذ قرارات تعكس قيمه وأهدافه الشخصية. من هنا، فإن توسيع القدرات يهدف إلى تعزيز حرية الاختيار وليس فرض نموذج محدد للحياة الجيدة[1].

3.العوامل المؤثرة على القدرات والاختيارات :تؤثر عدة عوامل على القدرة الحقيقية للفرد على اختيار خياراته بحرية، منها الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية. فعلى سبيل المثال، قد يمتلك فرد ما موارد مالية، لكنه يفتقر إلى تعليم أو صحة جيدة تمكنه من استثمار هذه الموارد في تحسين حياته، ما يعني وجود قيود حقيقية على قدراته.

[1] كمال محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة. عمان: دار الثقافة، ،2001 ص .85

4.الفرق بين الموارد والقدرات :يُميز سن بوضوح بين الموارد والقدرات ، حيث تمثل الموارد الوسائل التي يمتلكها الفرد، في حين تعكس القدرات الإمكانات الفعلية للتحول إلى وظائف أو أنشطة ذات قيمة. هذا التمييز يسمح بتحليل أعمق للوضع الاجتماعي للفرد، حيث يمكن أن يمتلك موارد كبيرة دون أن يكون قادرًا على تحقيق قدراته بسبب عوائق متعددة[1].

الفرع الثاني: التمييز بين الوسائل والغايات في التنمية

يُعد التمييز بين الوسائل والغايات في التنمية من المفاهيم المركزية في نظرية الإمكانات عند أمارتيا سن، حيث يؤكد على ضرورة التركيز على ما ينبغي أن يكون هدف التنمية، وليس فقط على الموارد أو المؤشرات الاقتصادية التي غالبًا ما تُستخدم كوسائل.

1.التنمية كوسيلة أم غاية؟ :يرى سن أن التنمية لا يجب أن تُنظر إليها كزيادة في الناتج الاقتصادي أو تراكم الموارد فقط، بل كعملية تهدف إلى توسيع حرية الأفراد وقدراتهم على العيش حياة يختارونها بحرية. لذا، فإن التنمية هي غاية في حد ذاتها تتمثل في توسيع الإمكانات، وليس مجرد وسيلة لتحقيق أهداف أخرى مثل النمو الاقتصادي.

2.الفصل بين الوسائل والغايات :يشدد سن على ضرورة التمييز الواضح بين الوسائل — مثل التعليم، الصحة، الدخل — التي تُستخدم لتحقيق التنمية، والغايات التي تمثل الحرية والقدرة على الاختيار. فمثلاً، التعليم يمكن أن يكون وسيلة لتمكين الفرد من الحصول على وظائف أفضل، لكن الغاية الحقيقية هي توسيع خيارات الحياة التي يمكن للفرد أن يختار منها.

3.أهمية التركيز على الغايات في صياغة السياسات :هذا التمييز يسمح لصانعي السياسات بالتركيز على النتائج الفعلية التي تحسن حياة الأفراد بدلاً من مجرد التركيز على مؤشرات اقتصادية أو كمية. فمثلاً، زيادة الدخل لا تعني بالضرورة تحسين الرفاهية إذا لم تصاحبها قدرة الأفراد على استخدام هذا الدخل لتلبية حاجاتهم الحقيقية أو تحقيق أهدافهم.

[1] حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص.309

4.التنمية الشاملة من منظور الإمكانات :ينبني مفهوم التنمية عند سن على توسيع حرية الفرد في اختيار حياته، وهو ما يتطلب العمل على تحسين القدرات الأساسية مثل الصحة والتعليم، إلى جانب إزالة العوائق الاجتماعية والسياسية التي قد تعيق هذه الحرية. بالتالي، التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تتجاوز الأرقام الاقتصادية لتشمل البعد الإنساني والحقوقي[1].

المطلب الثالث :التحليل المقارن للأسس النظرية

تُعدّ الحرية محورًا أساسيًا في فكر أمارتيا سن، بينما تراها نوسباوم جزءًا من منظومة أوسع للإمكانات الإنسانية. يهدف هذا المطلب إلى مناقشة كيف تنظر كل من النظريتين إلى الحرية كوسيلة وغاية للتنمية، مع تحليل علاقة هذه الحرية بالتنمية البشرية المستدامة، وبكيفية صياغة السياسات العامة الهادفة إلى تمكين الأفراد من ممارسة اختياراتهم بحرية ومسؤولية.

الفرع الأول: مقارنة بين مفهوم الإمكانات عند نوسباوم وسن

تشكل نظرية الإمكانات إطارًا فكريًا مشتركًا بين مارتا نوسباوم وأمارتيا سن، إلا أن كل منهما يقدم تصورًا مميزًا يختلف في الأبعاد الفلسفية والمنهجية، مما يؤثر على كيفية فهم الإمكانات وتطبيقها في مجالات العدالة والتنمية.

1.المنطلقات الفلسفية :

- **نوسباوم** :تعتمد على تأصيل فلسفي أرسطي وكونتي، حيث ترى أن الإمكانات قائمة على مجموعة محددة من القدرات الإنسانية التي يجب ضمانها لكل فرد لتحقيق حياة كريمة، وهي تمثل حقوقًا أساسية لا تقبل المساومة. توجهها الفلسفي يركز على الكرامة الإنسانية كغاية عليا، ويدعو إلى تحديد قائمة واضحة للإمكانات الأساسية التي تضمن العدالة.

[1] نفس المرجع السابق.

- **سن** :يعتمد على منظور أكثر مرونة وتعددي، مع التركيز على حرية الفرد في اختيار إمكاناته بناءً على ظروفه الشخصية والاجتماعية. يرى سن أن الإمكانات ليست قائمة جامدة بل قابلة للتغير والتكيف، ويعتبر الحرية والاختيار جوهر النظرية.

2.مفهوم الإمكانات :

- **نوسباوم** :تقدم قائمة محددة من الإمكانات المركزية التي تشمل الجوانب الجسدية، العقلية، الاجتماعية، والسياسية، مثل القدرة على الحياة الصحية، التعلم، المشاركة السياسية، والعلاقات الاجتماعية. هذه الإمكانات تشكل الحد الأدنى المطلوب لضمان العدالة.

- **سن** :لا يقدم قائمة محددة، بل يركز على الإمكانات التي تسمح للفرد بالقيام بالوظائف التي يقدرها، مع تأكيد على أهمية السياق الثقافي والاجتماعي في تحديد هذه الإمكانات[1].

3.التركيز على الحرية مقابل الكرامة

- **نوسباوم** :تضع الكرامة الإنسانية في مركز النظرية، حيث تعتبر أن توفير الإمكانات الأساسية هو تعبير عن احترام الكرامة والحقوق الإنسانية.

- **سن** :يركز أكثر على الحرية الفردية، ويعتبر أن تنمية الإمكانات تهدف إلى توسيع حرية الاختيار، مما يسمح للأفراد بالعيش وفقًا لقيمهم وأهدافهم الشخصية.

4.التطبيقات السياسية

- نوسباوم :تميل إلى رؤية نظرية الإمكانات كقاعدة لحقوق الإنسان والسياسات التي تضمن حدًا أدنى من العدالة والكرامة، مع التركيز على السياسات الاجتماعية التي تضمن تلبية هذه الإمكانات الأساسية.

[1] مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة مدكرة ماجستير، جامعة باتنة،1 ،2010 ص.31

- **سن** :يرى في النظرية أداة لتقييم السياسات التنموية بشكل أوسع، مع أهمية تخصيص السياسات وفقًا للسياق المحلي، ويؤكد على تنمية القدرات التي توسع حرية الفرد بشكل عام.

5.المرونة مقابل التحديد

- نوسباوم :تعتمد على إطار محدد وثابت إلى حد كبير، مما يسهل تقييم مدى تحقيق الإمكانات، لكنه قد يواجه تحديات في تطبيقه عبر ثقافات مختلفة.
- **سن** :يفضل نهجًا أكثر مرونة يسمح بالتكيف مع الظروف المتغيرة والتنوع الثقافي، مما يعزز إمكانية تطبيق النظرية في سياقات متعددة[1].

الفرع الثاني: أوجه التكامل والاختلاف المنهجي

تُعد المقارنة المنهجية بين مارتا نوسباوم وأمارتيا سن في نظرية الإمكانات ضرورية لفهم كيفية تعامل كل منهما مع المفهوم نفسه من منظور مختلف، وكيف يمكن أن يتكامل هذا التنوع في بناء رؤية أكثر شمولاً وعمقًا. يتناول هذا الفرع أوجه التشابه والاختلاف في المنهجية بينهما، مع إبراز إمكانات التكامل في الأطر النظرية والتطبيقية.

1.أوجه الاختلاف المنهجي

- **التركيز الفلسفي مقابل المنهج التحليلي:**

– نوسباوم تعتمد بشكل كبير على التأسيس الفلسفي الأخلاقي، مستندة إلى الفلسفة الأرسطية ومبادئ حقوق الإنسان، حيث تسعى لوضع قائمة محددة من الإمكانات الأساسية التي يجب توفيرها لكل فرد. هذا النهج يتميز بالوضوح والصرامة في تحديد المعايير الأخلاقية.

[1] Michael Hill, Under standing social policy, (new jersey : black Publishers), p.14

- سن يتبع منهجًا تحليليًا أكثر مرونة، يميل إلى التعامل مع الإمكانات بوصفها أداة لتقييم السياسات التنموية والاقتصادية، مع التركيز على حرية الاختيار والتعددية الثقافية، مما يجعله أكثر تكيّفًا مع الظروف المتغيرة.

- **الثبات مقابل المرونة:**

- نوسباوم تصمم قائمة الإمكانات المركزية بحيث تكون ثابتة نسبيًا، تؤكد على حقوق الإنسان الأساسية بشكل عام، مما يضمن نوعًا من التوحيد في التقييم.

- سن يرفض تحديد قائمة ثابتة للإمكانات، ويعتبر أن الإمكانات يجب أن تُحدد وفقًا للسياق الاجتماعي والثقافي، مما يمنحه مرونة أكبر لكنه قد يواجه تحديات في التوحيد والتطبيق العام.

- **التركيز على الكرامة مقابل الحرية:**

- منهج نوسباوم يضع الكرامة الإنسانية كأساس لتطوير النظرية، ويرى في الإمكانات تعبيرًا عن احترام هذه الكرامة.

- سن يركز على الحرية الفردية والاختيار، معتبرًا أن الهدف الأساسي هو توسيع حرية الفرد في تحديد نمط حياته[1].

2.أوجه التكامل المنهجي

- **توظيف الفلسفة والتحليل الاقتصادي معًا:**

- يمكن الجمع بين العمق الفلسفي لنوسباوم مع المرونة التحليلية لسن، بحيث تُستخدم قائمة الإمكانات الأساسية كنواة صلبة تُكملها تعددية سن في التكيف مع السياقات المختلفة.

[1] طلعت مصطفى وآخرون، السياسة العامة الاجتماعية، الأردن: دار الفكر، ،2015 ص 19

- **توحيد الأبعاد القيمية والعملية:**

– نوسباوم توفر إطارًا قويًا للقيم الأخلاقية والحقوقية، بينما يقدم سن أدوات لتقييم السياسات وتحليل الإمكانات بشكل عملي، ما يسمح بتقريب النظرية من الواقع التطبيقي.

- **التوازن بين الثبات والمرونة:**

– عبر دمج المنهجين يمكن وضع إطار توجيهي يحتوي على قائمة مركزية للإمكانات تضمن الحد الأدنى من العدالة والكرامة، مع فتح المجال للتكيف وفقًا لخصوصيات الثقافات والسياقات المختلفة.

3.التأثير على السياسات العامة

- يتفق المنهجان على أهمية الإمكانات كأساس لتقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية، لكنهما يختلفان في كيفية بناء وتطبيق هذه السياسات.

- التكامل المنهجي يفتح الباب أمام تصميم سياسات عامة شاملة تجمع بين حماية الحقوق الأساسية (نوسباوم) وتمكين الحرية الفردية (سن) مع مراعاة التفاوتات الثقافية والاجتماعية[1].

المبحث الثاني: تطبيقات نظرية الإمكانات في السياسات العامة

يركز هذا المبحث على الجانب العملي للنظرية، من خلال استعراض تطبيقاتها في مجالات السياسة العامة لدى كل من نوسباوم وسن.

ففي حين تركز نوسباوم على السياسات الاجتماعية والتعليمية والصحية كأساس لتمكين الإنسان، يوجه سن اهتمامه إلى الجوانب الاقتصادية والتنموية.

[1] Karen k. kirst, introduction to social work and social welfare– critical thinking perspective, (new York : Brooks kole), p.179.

يهدف المبحث إلى تحليل فعالية تطبيق النظرية في الواقع، ومدى قدرتها على إحداث تغيير ملموس في حياة الأفراد والمجتمعات.

المطلب الأول :تطبيق أفكار نوسباوم في السياسة الاجتماعية

تسعى مارتا نوسباوم من خلال نظريتها إلى تحويل مبادئ العدالة إلى أدوات عملية ضمن السياسات الاجتماعية. في هذا المطلب نوضح كيف تُرجم تصورها للإمكانات في مجالات التعليم، الصحة، المساواة بين الجنسين، وحماية الفئات الضعيفة، مع التركيز على فكرة الكرامة الإنسانية كمحدد رئيسي للسياسة الاجتماعية. كما يُبرز المطلب مدى نجاح هذه التطبيقات في تحقيق العدالة الاجتماعية في بعض الدول.

الفرع الأول: العدالة الجندرية والتعليم

تعتبر العدالة الجندرية من المحاور الأساسية التي تناولتها نظرية الإمكانات، خاصة في تطبيقات مارتا نوسباوم، التي ركزت بشكل خاص على تمكين النساء والفئات المهمشة ضمن إطار التعليم كأحد أهم وسائل توسيع الإمكانات. فالتعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة، بل هو أداة حيوية لتوسيع القدرات الحقيقية للأفراد، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

1.أهمية التعليم في توسيع الإمكانات :يرى كلا من نوسباوم وسن أن التعليم يشكل ركيزة أساسية في تنمية القدرات والإمكانات الإنسانية، حيث يتيح للأفراد فرصًا أكبر لممارسة خياراتهم بحرية، والمشاركة الفاعلة في المجتمع. في السياق الجندري، يمثل التعليم وسيلة حاسمة لتفكيك الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تقيد حرية المرأة وتحد من إمكاناتها.

- **نوسباوم** :تؤكد على التعليم كحق من حقوق الإنسان التي يجب أن تضمن لكل فرد دون تمييز، مع التركيز على تطوير الإمكانات الأساسية مثل التفكير النقدي، التعبير الذاتي، والتمتع بصحة جيدة، التي تتيح للنساء المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

- **سن** :يركز على قدرة التعليم على توسيع حرية الاختيار، حيث يمكن للفرد، وبخاصة المرأة، بناء حياة وفقًا لرغباتها وأهدافها، متجاوزة القيود التقليدية المفروضة عليها[1].

2.العدالة الجندرية وأثر التعليم

- **تمكين المرأة** :التعليم يُعتبر أداة تمكين رئيسية تمكن المرأة من اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يساهم في تقليص الفجوات الجندرية ويحقق مبدأ المساواة.

- **تحقيق الكرامة والاحترام** :من خلال تعليم متكافئ وعادل، يُعزز احترام حقوق المرأة وكرامتها، ويكسر الصور النمطية التي تحصر دورها في أطر اجتماعية محدودة.

- **الحد من الفقر والتهميش** :تعليم المرأة يؤدي إلى تحسين فرصها الاقتصادية، مما يسهم في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، خصوصًا في المجتمعات التي تعاني من تفاوتات جندرية حادة.

3.التحديات التي تواجه العدالة الجندرية في التعليم

- **الحواجز الثقافية والاجتماعية** :في العديد من المجتمعات، توجد عقبات ثقافية تقيد حق الفتيات في التعليم، مثل التقاليد التي تفضل التعليم للذكور، أو زواج القاصرات، مما يحول دون توسيع إمكانات النساء.

- **الفقر والتفاوت الاقتصادي** :يؤثر الوضع الاقتصادي على قدرة الأسرة على توفير التعليم للبنات، ويؤدي إلى تفاوت في فرص التعلم بين الجنسين.

- **السياسات التعليمية غير المتكافئة** :غياب السياسات التي تعزز المساواة في الوصول إلى التعليم، أو ضعف البرامج التي تستهدف الفتيات بشكل خاص، يحد من فعالية الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الجندرية[2].

---

[1] للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. 2015. نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية إطار وتحليل مقارن. نيويورك: الأمم المتحدة. ص .112

[2] بلقاسم نويصر و كريمة حاتي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ، ص 349.

4.نماذج تطبيقية

- **برامج تمكين الفتيات** :تعتمد بعض الدول والمنظمات الدولية على برامج تعليمية تستهدف الفتيات لتحسين مهاراتهن وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، مما يوسع من إمكاناتهن.
- **إصلاح المناهج التعليمية** :إدخال مناهج تحترم التنوع الجندري وتروج للمساواة يساهم في تغيير النظرة المجتمعية تجاه دور المرأة.
- **التدخلات الحكومية** :سياسات تشجيع التعليم الإلزامي للبنات، وتوفير منح دراسية خاصة، تساهم في زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس.

5.دور نظرية الإمكانات في توجيه السياسات

من خلال منظور نظرية الإمكانات، يتضح أن تحقيق العدالة الجندرية في التعليم لا يقتصر فقط على توفير الفرص، بل يتطلب بناء القدرات التي تمكن النساء من استثمار هذه الفرص فعليًا، وتحقيق حرية الاختيار في حياتهن. هذا يتطلب سياسات شاملة تراعي الفروق الاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة العوائق المادية والمعنوية التي تعترض سبيل تمكين المرأة[1].

الفرع الثاني: الصحة والرفاه الاجتماعي

يعتبر محور الصحة والرفاه الاجتماعي من أبرز المجالات التي تناولتها نظرية الإمكانات، باعتبارها من الركائز الأساسية التي تحدد قدرة الأفراد على العيش بكرامة وممارسة حرياتهم الأساسية. فقد أكدت كل من مارتا نوسباوم وأمارتيا سن على أهمية ضمان الصحة الجيدة كجزء لا يتجزأ من توسيع الإمكانات الحقيقية للإنسان، مما يجعل من هذا المجال محورًا أساسيًا في صياغة السياسات الاجتماعية والتنموية.

[1] Jon Simon saoep, social policy in encyclopedia of social work, 20the Edition, NASW press, New York, oxford university, p.178.

1.الصحة كإمكان أساسي في نظرية الإمكانات

- **نوسباوم** :تدرج الصحة ضمن قائمة الإمكانات الأساسية التي يجب أن تتوفر لكل فرد، حيث ترى أن القدرة على العيش حياة صحية وطويلة تُعدّ من أهم شروط الكرامة الإنسانية. الصحة هنا لا تعني فقط غياب المرض، بل تشمل الرفاه الجسدي والنفسي والاجتماعي الذي يمكّن الإنسان من تحقيق إمكاناته الأخرى.

- **سن** :يربط الصحة ارتباطًا وثيقًا بالحرية، معتبرًا أن القدرة على اختيار نمط حياة صحي هو جزء من الحرية التي تسعى التنمية إلى توسيعها. وبذلك، فإن تحسين الصحة لا يقتصر على توفير الخدمات الطبية فحسب، بل يشمل خلق بيئة اجتماعية واقتصادية تمكّن الفرد من اتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بحياته.

2.الرفاه الاجتماعي وتأثيره على الإمكانات

- الرفاه الاجتماعي يشمل عوامل متعددة مثل الأمن الغذائي، السكن الملائم، والحماية الاجتماعية، وكلها تلعب دورًا في تعزيز قدرة الفرد على العيش الكريم.

- توفر شبكة دعم اجتماعي فعّالة يساهم في مواجهة الأزمات الصحية والاجتماعية، مما يحد من الفقر ويقلل من التفاوتات في الوصول إلى الخدمات الأساسية[1].

3.السياسات الصحية والعدالة الاجتماعية

- **التأمين الصحي الشامل** :من خلال توفير خدمات صحية شاملة ومتاحة لجميع فئات المجتمع، تعمل السياسات على تقليل الفوارق الصحية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

- **الرعاية الصحية الأولية** :تركز على الوقاية والعلاج المبكر، خاصة في المجتمعات الفقيرة، مما يرفع من مستوى الصحة العامة ويعزز فرص الأفراد في تحقيق إمكاناتهم.

[1] سالم عبد علي الهادي و مثال عبد اهلل غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دو لة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، العدد 96، ص 49

- **دعم الفئات الضعيفة** :تتطلب العدالة الاجتماعية اهتمامًا خاصًا بالفئات الضعيفة مثل الأطفال، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة لضمان تمتعهم بفرص متكافئة في الصحة والرفاه.

4.التحديات التي تواجه تطبيق نظرية الإمكانات في الصحة والرفاه

- **الفوارق الاقتصادية والاجتماعية** :تؤدي التفاوتات في الدخل والتعليم إلى تفاوتات في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، مما يحد من فعالية السياسات.

- **القيود المؤسسية** :ضعف البنية التحتية الصحية، ونقص التمويل، وسوء توزيع الموارد يؤثر سلبًا على قدرة الأنظمة الصحية على توفير خدمات شاملة وعادلة.

- **التحديات الثقافية** :قد تؤثر العادات والتقاليد على سلوكيات الأفراد الصحية، مما يستوجب سياسات تأخذ هذه الجوانب في الاعتبار لتحقيق نتائج أفضل.

5.نماذج تطبيقية

- **أنظمة التأمين الصحي الوطنية** :في بعض الدول، تؤدي سياسات التأمين الصحي إلى توفير خدمات متكاملة تقلل من التفاوتات وتحسن الرفاه.

- **مشاريع الصحة المجتمعية** :تركز على نشر الوعي الصحي وتعزيز مشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات الصحية، مما يسهم في تحسين المؤشرات الصحية على المستوى المحلي.

- **برامج دعم التغذية والسكن** :تعد جزءًا من السياسات المتكاملة لتعزيز الرفاه الاجتماعي، خصوصًا في المناطق الفقيرة.

6.دور نظرية الإمكانات في صياغة السياسات الصحية :

من منظور نظرية الإمكانات، يجب أن تركز السياسات الصحية والاجتماعية على توفير الشروط الضرورية التي تُمكن الأفراد من التمتع بصحة جيدة كجزء من حقهم في حياة كريمة. ويشمل ذلك ليس فقط

الخدمات الطبية، بل أيضاً تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الصحة، مع ضمان إشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ هذه السياسات[1].

المطلب الثاني :تطبيق أفكار أمارتيا سن في السياسات الاقتصادية

يركز أمارتيا سن على جعل التنمية مشروعًا تحرريًا يهدف إلى توسيع خيارات الإنسان وقدراته، بدلًا من قياسها بالناتج القومي أو الدخل الفردي. يتناول هذا المطلب تحليل تطبيقات فكره في المجال الاقتصادي، خاصة في صياغة مؤشر التنمية البشرية الذي تبنته الأمم المتحدة، مع إبراز كيف ساهمت مقاربته في إعادة توجيه الفكر الاقتصادي العالمي نحو البعد الإنساني في التنمية.

الفرع الأول: التنمية البشرية ومؤشر القدرات

تُعد التنمية البشرية أحد المفاهيم الأساسية التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بنظرية الإمكانات، وخاصة في رؤية أمارتيا سن. فقد قدم سن تصورًا جديدًا للتنمية، لا يقتصر على النمو الاقتصادي وحده، بل يركز على توسيع حرية الأفراد في اختيار حياة يرؤنها ذات قيمة، مما يشكل تحولًا جوهريًا في فهم عملية التنمية.

1.التنمية البشرية في إطار نظرية الإمكانات

- **تحول المفهوم** :ربط سن التنمية بحقوق الإنسان والحرية، معتبرًا أن التنمية تعني توسعة الخيارات المتاحة للأفراد وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الحقيقية.
- **الحرية كغاية ووسيلة** :يوضح سن أن الحرية ليست فقط الهدف من التنمية، بل هي أيضًا الوسيلة لتحقيقها، عبر تعزيز القدرات الفردية في مجالات متعددة مثل الصحة، التعليم، والمشاركة السياسية.

2.مؤشر القدرات كمقياس للتنمية

- تم تطوير **مؤشر القدرات** كبديل مؤثر لمؤشرات التنمية التقليدية التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الفردي فقط.

[1] نفس المرجع السابق، ص 50

- يعتمد مؤشر القدرات على قياس الإمكانات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد، مثل القدرة على العيش حياة صحية، الحصول على التعليم، المشاركة الاجتماعية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

- يعكس المؤشر مدى تمتع الإنسان بحرية الاختيار والفرص المتاحة له، وليس فقط الموارد المادية التي يمتلكها[1].

3.الفروق بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

- التنمية الاقتصادية تقيس النجاح من خلال المؤشرات المادية كالناتج القومي أو معدلات النمو، بينما التنمية البشرية تركز على ما يمكن للأفراد فعله ويكونوا عليه، أي على الإمكانات الحقيقية.

- تؤكد نظرية الإمكانات أن النمو الاقتصادي لا يضمن بالضرورة تحسين حياة الناس أو توسيع خياراتهم، مما يحتم إعادة النظر في سياسات التنمية لتكون شاملة ومتمركزة حول الإنسان.

4.تطبيقات مؤشر القدرات في السياسات العامة

- يُستخدم مؤشر القدرات كأداة لتقييم السياسات التنموية، حيث يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تدخل لتحسين القدرات البشرية.

- يوجه صانعي السياسات إلى التركيز على المجالات التي تعزز حرية الفرد وقدرته على اختيار حياته، مثل التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية.

- يمكن أن يكون مؤشر القدرات أداة لقياس الفوارق الاجتماعية والجندرية، مما يساعد في تصميم برامج تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا[2].

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية . تحليل مفاهيمي .، سلسة دراسات السياسات الاجتماعية 8، الأمم المتحدة . نيويورك، ،2004 ص .05

[2] Christelle Jannet Robert, Concours 2020 – 2021 Politiques Sociales, Vuibert, Paris, 2020 p 10

5.التحديات المرتبطة بقياس القدرات

- **تعقيد القياس** :صعوبة تحديد وقياس القدرات بشكل موضوعي بسبب تنوعها وتعقيدها، واعتمادها على السياقات الثقافية والاجتماعية.
- **الاختلافات الثقافية** :تختلف قيمة الإمكانات وأهميتها بين المجتمعات، مما يجعل من الصعب وضع مؤشر عالمي موحد.
- **البيانات المتاحة** :نقص البيانات الدقيقة والمحدثة في العديد من الدول، خاصة في الدول النامية، يحد من فعالية المؤشر[1].

الفرع الثاني: العدالة التوزيعية وتقليص الفوارق

1.العدالة التوزيعية في إطار نظرية الإمكانات :تُعنى العدالة التوزيعية في سياق نظرية الإمكانات بتوزيع الموارد والفرص بما يمكن الأفراد من تحقيق قدراتهم الفعلية والتمتع بحياة ذات قيمة. يرفض أمارتيا سن التركيز الضيق على توزيع الموارد فقط، إذ يرى أن العدالة الحقيقية تتطلب النظر إلى ما يمكن للأفراد أن يفعلوه أو يكونوه، أي إمكاناتهم الحقيقية.

هذا التوجه يوسع مفهوم العدالة ليشمل ما هو أكثر من مجرد تساوي الدخل أو الثروة، ليشمل القدرة على التمتع بحقوق متساوية في التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية والسياسية. من هنا، تصبح العدالة التوزيعية ليست فقط حول «الكمية» بل حول «الجودة» والفعالية في توسيع الحريات الإنسانية.

2.تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية

- **تجاوز الفوارق الاقتصادية الضيقة** :يشدد سن على أن الفوارق في الدخل ليست بالضرورة تعني تفاوتًا في الحرية أو الرفاهية، إذا كانت الموارد موزعة بطريقة تمكن الجميع من الوصول إلى إمكاناتهم الأساسية.

[1] Denis Bouget and Gerard Brovelli, Citezenship , Social Welfare System and social policies in France , European socities– TAYLOR and Francis 2002, P 136

- **التركيز على الفوارق في الإمكانات** :يشير سن إلى أهمية تقليص الفوارق في الإمكانات الإنسانية، التي قد تكون مرتبطة بالطبقة الاجتماعية، النوع الاجتماعي، العرق أو البيئة. فالفوارق في القدرات الحقيقية هي التي تحدد تفاوت فرص الحياة، وليس الفوارق الاقتصادية فقط.

- **العدالة كإنصاف** :يركز سن على مفهوم «الإنصاف (Equity) «الذي يعنى بمعالجة الحواجز الهيكلية التي تمنع بعض الفئات من الحصول على فرص متساوية، مثل التمييز أو الفقر المزمن[1].

3.العدالة التوزيعية والسياسات العامة

- **تصميم سياسات معززة للقدرات** :وفقًا لنظرية الإمكانات، يجب أن تهدف السياسات العامة إلى توسيع قدرات الأفراد على المشاركة الكاملة في المجتمع، وليس مجرد توزيع الموارد بشكل متساوٍ.

- **التدخلات الاستراتيجية** :تتطلب العدالة التوزيعية وضع برامج تستهدف الفئات الأكثر تهميشًا، مثل النساء، الأطفال، والفئات الفقيرة، لضمان تمتعهم بإمكانات متكافئة.

- **التركيز على المساواة في الفرص** :بدلاً من المساواة في النتائج فقط، تؤكد النظرية على توفير فرص متساوية تمكن الأفراد من استثمار إمكاناتهم بأقصى قدر[2].

4.أمثلة تطبيقية

- **برامج مكافحة الفقر** :تعتمد العديد من الدول التي تتبنى مقاربة نظرية الإمكانات على برامج تنموية تهدف إلى تحسين القدرات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، لتعزيز فرص الأفراد في تحسين حياتهم.

- **مبادرات العدالة الجندرية** :تهدف هذه المبادرات إلى تقليص الفوارق بين الجنسين من خلال تعزيز فرص النساء في التعليم، العمل، والمشاركة السياسية، وهو ما يتماشى مع رؤية نوسباوم وسن حول العدالة والكرامة الإنسانية.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص .12

[2] طالب محيبس الوائلي، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802 . 1946، مجلة كلية التربية . واسط، العدد العاشر، ،2011 ص 140

- **توزيع الفرص في الدول النامية** :تشير تجارب عدة دول إلى أن التركيز على توسيع الإمكانات بدلاً من مجرد زيادة الدخل، يساهم في تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق تنمية أكثر شمولية[1].

المطلب الثالث :مقارنة التطبيقات العملية

أحدثت نظرية الإمكانات نقلة نوعية في الفهم المعاصر للتنمية والعدالة، حيث نقلت التركيز من الإنتاج إلى الإنسان. يهدف هذا المطلب إلى تحليل كيف أسهمت كل من نوسباوم وسن في إعادة تعريف هذين المفهومين، بحيث لم يعدا مرتبطين فقط بالنمو الاقتصادي، بل بتمكين الأفراد من تحقيق حياة ذات معنى، مع إبراز الأثر المفاهيمي لهذه النقلة في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر.

الفرع الأول: مدى نجاح النماذج التطبيقية

1.تعريف النجاح في تطبيق نظرية الإمكانات :يُقصد بنجاح النماذج التطبيقية مدى قدرة السياسات التي استندت إلى نظرية الإمكانات على تحقيق أهدافها المتمثلة في توسيع قدرات الأفراد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والرفاهية البشرية. ويتم قياس هذا النجاح من خلال مؤشرات مثل تحسن مستوى التعليم والصحة، تقليص الفوارق الاجتماعية، وزيادة حرية الاختيار.

2.عوامل نجاح النماذج التطبيقية :

- **الملاءمة السياقية** :تكيف السياسات مع الواقع الثقافي، الاقتصادي، والاجتماعي للمجتمع المستهدف. حيث تظهر النماذج نجاحًا أكبر عند مراعاة خصوصيات السياق المحلي.
- **التمويل والدعم المؤسسي** :توفر الموارد المالية والبنية التحتية المناسبة، إلى جانب دعم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.
- **التركيز على الفئات المستضعفة** :تحقيق تقدم ملحوظ في توسيع الإمكانات للفئات المهمشة مثل النساء، الأطفال، والفقراء.

[1] بسام محمد أبو عليان، طرق الخدمة الاجتماعية: مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، مسترجع من موقع سما سيسيولوجيا، الرابط من https://bassam79.blogspot.com/2019/09/blog-post_29.html

- **المشاركة المجتمعية** :إشراك الأفراد والمجتمعات في تصميم وتنفيذ السياسات، مما يزيد من فعاليتها واستدامتها[1].

3.نماذج ناجحة :

- **برنامج الألف يوم الأول** : في عدة دول، ركز هذا البرنامج على تغذية الأم والطفل في أول ألف يوم من الحياة، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الصحة والقدرات الإدراكية للطفل، ومن ثم توسيع إمكاناته المستقبلية.

- **المبادرات التعليمية في البرازيل** :تطبيقات تعتمد على تقديم تعليم مجاني وعالي الجودة للأطفال من الفئات الفقيرة، أسهمت في تقليص فجوة الفرص التعليمية.

- **برامج تمكين المرأة في الهند** :استراتيجيات تدعم تعليم وتمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، مما عزز من قدرتهن على المشاركة في التنمية واتخاذ القرارات.

4.التحديات التي تواجه النجاح

- **التنفيذ غير الكافي** :في بعض الحالات، تظل السياسات النظرية غير فعالة بسبب ضعف التنفيذ، البيروقراطية، أو الفساد.

- **قياس النتائج** :صعوبة تحديد مدى تحقيق توسيع الإمكانات بسبب تعقيد المفهوم وغياب بيانات دقيقة.

- **الاختلافات الثقافية** :بعض السياسات قد لا تكون ملائمة ثقافيًا، مما يقلل من أثرها[2].

[1] طالب محيبس الوائلي، المرجع السابق ص 122.

[2] جون ديكسون وروبرت ، دولة الرعاية الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 72 بيروت، ،2014 ص 176

الفرع الثاني: انعكاس النظرية على جودة السياسات العامة

1.تغيير إطار التفكير في صياغة السياسات :تعكس نظرية الإمكانات تحولًا نوعيًا في كيفية تصميم السياسات العامة، من التركيز التقليدي على الموارد والنواتج الاقتصادية إلى التركيز على القدرات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد. هذا التحول يجعل من جودة السياسات معيارًا يعتمد على مدى تمكين الأفراد من العيش بحرية وكرامة، وليس مجرد توفير الخدمات أو الدعم المالي.

2.توسيع مفهوم العدالة في السياسات :توفر النظرية إطارًا أكثر شمولية لفهم العدالة الاجتماعية، بحيث لا تقتصر على المساواة في الفرص أو النتائج فقط، بل تشمل القدرة الفعلية على استثمار هذه الفرص. هذا ينعكس في سياسات تركز على إزالة الحواجز البنيوية والثقافية التي تمنع فئات معينة من تحقيق إمكاناتهم، مما يعزز من العدالة والإنصاف[1].

3.تعزيز فعالية السياسات عبر التركيز على الإمكانات :عندما تستند السياسات إلى توسيع الإمكانات، فإنها تعالج الجذور الحقيقية للمشكلات الاجتماعية مثل الفقر والتمييز، بدلاً من مجرد معالجة أعراضها. وهذا يعزز من فعالية السياسات ويجعلها أكثر استدامة، حيث يُمكن للأفراد تحقيق استقلاليتهم والاعتماد على أنفسهم بدلاً من الوقوع في تبعية دائمة للمساعدات.

4.دعم المشاركة الفاعلة والتمكين :نظرية الإمكانات تشجع على إشراك الأفراد والمجتمعات في صنع القرار، حيث يتم التركيز على تعزيز حرية الاختيار والمشاركة السياسية والاجتماعية. هذا الانعكاس يؤدي إلى سياسات أكثر استجابة لاحتياجات الناس وتطلعاتهم، مما يزيد من قبولها ونجاحها.

5.تحسين آليات التقييم والمتابعة :بفضل تركيز النظرية على الإمكانات والقدرات، يتم تطوير مؤشرات تقييم نوعية تتجاوز المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي. مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات القدرات التي تقيس الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة بشكل أعمق، مما يساعد على تقييم جودة السياسات بدقة أكبر[2].

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] Mimi Abramovit, Theorising the neoliberal welfare state for social work, the sage hand book of Social work, 2012, P 34

المبحث الثالث: الانتقادات والقيود النظرية والتطبيقية

يأتي هذا المبحث ليتناول الجانب النقدي من الدراسة، من خلال استعراض أبرز الانتقادات التي وُجّهت إلى نظرية الإمكانات في صيغتيها النوسباومية والسنّية.

يسعى إلى تحليل القيود النظرية والمنهجية التي تحد من شمولية النظرية أو من قابليتها للتطبيق العملي في السياسات العامة.

كما يتناول التحديات التي تواجه صناع القرار عند محاولة تحويل النظرية إلى نموذج عملي، مع اقتراح قراءة نقدية تجمع بين الواقعية الفلسفية والإمكانات التطبيقية.

المطلب الأول :الانتقادات الموجهة لنظرية نوسباوم

رغم الأهمية الواسعة التي اكتسبتها نظرية الإمكانات، إلا أنها لم تسلم من النقد الأكاديمي. فقد وُجهت إليها اعتراضات تتعلق بطابعها المعياري، وبالغموض في تحديد قائمة الإمكانات، وبصعوبة قياسها تجريبيًا. في هذا المطلب نعرض أهم هذه الانتقادات، ونناقش مشروعيتها من وجهة نظر فلسفية ومنهجية، مع بيان ردود نوسباوم وسن على تلك الانتقادات.

الفرع الأول: الملاحظات الفلسفية والمنهجية

1.الملاحظات الفلسفية

- **التركيز المسبق على قائمة الإمكانات المركزية** :أحد الانتقادات الفلسفية الرئيسية الموجهة لنظرية نوسباوم هي اعتمادها على قائمة محددة من الإمكانات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان. يعتقد بعض النقاد أن هذا التحديد المسبق يمكن أن يكون جامدًا وغير مرن، حيث يتجاهل التنوع الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات المختلفة، كما قد يقيد حرية الأفراد في تحديد ما يرونه ضروريًا في حياتهم.
- **الإثبات المطلق لمفهوم الكرامة الإنسانية** :ترى نوسباوم أن الإنسان يجب أن يعامل كغاية في ذاته، وهو موقف فلسفي ينبع من الفلسفة الكانطية. إلا أن بعض الفلاسفة ينتقدون هذا الطرح

باعتباره مثاليًا إلى حد ما، وغير قابل للتطبيق بشكل عملي في جميع الثقافات أو الأنظمة السياسية، حيث تختلف المفاهيم الثقافية حول الكرامة والغاية.

- **التقارب بين الأخلاق والسياسة** :في فلسفة نوسباوم، هناك دمج قوي بين القيم الأخلاقية والسياسات العامة، ما يثير تساؤلات حول إمكانية فصل السياسة عن الأخلاق في تطبيقات عملية. ينتقد البعض هذا الموقف باعتباره قد يؤدي إلى فرض رؤى أخلاقية محددة على المجتمع، مما قد يقلل من التعددية الثقافية والسياسية[1].

2.الملاحظات المنهجية

- **الاعتماد على المنهج الفلسفي النظري** :تركز نوسباوم بشكل أساسي على التحليل الفلسفي والنظري، مع إعطاء أولوية كبيرة للتأملات الأخلاقية والقيمية، ما قد يحد من قدرتها على تقديم نماذج تطبيقية قابلة للقياس أو للتنفيذ العملي في سياقات سياسية واقتصادية معقدة.

- **صعوبة قياس الإمكانات** :قائمة الإمكانات التي وضعتها نوسباوم ليست سهلة القياس أو التقييم الكمي، مما يضعف إمكانية التقييم الموضوعي للسياسات المبنية على هذه النظرية، ويحد من قدرتها على تقديم أدوات عملية دقيقة لصناع القرار.

- **عدم التركيز على الاختيارات الفردية** :مقارنة بأمارتيا سن، تنتقد نظرية نوسباوم لقلة التركيز على حرية الاختيار الفردي، حيث تُعتبر الإمكانات كعناصر ثابتة يجب توفيرها، دون إعطاء أهمية كافية لكيفية استخدام الأفراد لهذه الإمكانات أو تفضيلاتهم الشخصية.

- **الطابع الكوني لقائمة الإمكانات** :اعتماد نوسباوم على قائمة كونية من الإمكانات يطرح مشكلة منهجية في تطبيق النظرية في بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة، حيث قد تكون بعض الإمكانات غير ذات أولوية أو لا تتناسب مع خصوصيات المجتمع المحلي[2].

[1] بلقاسم نويصر و كريمة حاتي، مرجع سابق، ص 350

[2] مسعود البلي، مرجع سابق، ص 32.

الفرع الثاني: الانتقادات التطبيقية في السياق السياسي

1.صعوبة التكييف مع التنوع الثقافي والسياسي :تواجه نظرية نوسباوم انتقادات حادة عند تطبيقها في سياقات سياسية وثقافية متنوعة، خاصة في المجتمعات متعددة الثقافات أو التي تعاني من توترات سياسية. فعلى الرغم من أن نوسباوم تؤكد على أهمية الكرامة والحقوق الإنسانية، إلا أن التحديد المسبق لقائمة الإمكانات قد لا يعكس الأولويات الحقيقية للمجتمعات المختلفة، مما يؤدي إلى صدامات أو رفض اجتماعي. على سبيل المثال، في بعض المجتمعات التقليدية، قد تُعتبر بعض الإمكانات مثل "الحرية السياسية" أو "الاستقلالية الشخصية" أقل أولوية مقارنة بالقيم الجماعية أو العائلية، ما يجعل تطبيق النظرية صعبًا أو مرفوضًا.

2.تحديات التنفيذ في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية :في الأنظمة الاستبدادية أو الهشة، تصبح تطبيقات نظرية الإمكانات على أرض الواقع أكثر تعقيدًا، إذ قد تفتقر هذه الأنظمة إلى الإرادة السياسية اللازمة لتوفير الإمكانات الأساسية للمواطنين أو السماح لهم بممارسة حقوقهم بحرية. هنا، ينتقد البعض نظرية نوسباوم لعدم تقديمها آليات واضحة للتعامل مع مثل هذه البيئات السياسية، ما يحد من قدرتها على التأثير في السياسات العامة في هذه البلدان.

3.الافتقار إلى أدوات قياس وتقييم واضحة :تواجه السياسات المستندة إلى نظرية الإمكانات عند نوسباوم مشكلة في تقييم مدى تحقيق الأهداف بسبب غياب مؤشرات موضوعية دقيقة لقياس "الكرامة" أو "الإمكانات" التي يتم توفيرها. هذه المشكلة تؤدي إلى صعوبات في إعداد تقارير الأداء، ورصد التقدم، وضبط السياسات، خاصة في الأطر السياسية التي تعتمد على المعايير الكمية في صنع القرار.

4.تحديات التمويل والموارد :تطبيق سياسات تستند إلى قائمة الإمكانات المركزية التي وضعتها نوسباوم يحتاج إلى موارد مالية وبشرية ضخمة، وهذا ما يمثل عائقًا كبيرًا في الدول النامية أو ذات الميزانيات المحدودة. على سبيل المثال، توفير الإمكانات الأساسية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية بشكل متكامل قد يكون صعبًا في ظل ضغوط اقتصادية أو أزمات اجتماعية، ما يجعل النظرية تبدو طموحة لكن غير واقعية في العديد من السياقات.

5.التركيز على القيم الفردية مقابل الجماعية :ينتقد بعض الباحثين أيضًا أن نظرية نوسباوم تميل إلى التركيز على الإمكانات والحقوق الفردية، مما قد يتعارض مع القيم الجماعية أو التضامنية في بعض المجتمعات. هذا التباين قد يؤدي إلى تعقيد تطبيق السياسات التي تهدف إلى تعزيز الإمكانات، حيث قد تُعتبر بعض المبادرات فردانية أو غير متوافقة مع الهياكل الاجتماعية السائدة[1].

المطلب الثاني :الانتقادات الموجهة لنظرية أمارتيا سن

يُعدّ الانتقال من النظرية إلى التطبيق التحدي الأكبر في مقاربة الإمكانات، إذ تواجه هذه النظرية صعوبات متعددة تتعلق بالتنفيذ والقياس والتمويل. يتناول هذا المطلب العقبات التي تحد من إمكانية إدماج النظرية ضمن السياسات العامة، مثل اختلاف السياقات الثقافية والسياسية، ومحدودية الموارد، وصعوبة ترجمة المفاهيم الفلسفية إلى أدوات سياسية عملية.

الفرع الأول: حدود المفهوم الاقتصادي للإمكانات

1.التعقيد في قياس الإمكانات الاقتصادية :رغم أن نظرية الإمكانات لدى أمارتيا سن تولي اهتمامًا كبيرًا بالقدرات والفرص المتاحة للأفراد، إلا أن المفهوم الاقتصادي للإمكانات يواجه صعوبة كبيرة في التحديد والقياس الدقيق. فالتركيز لا يكون فقط على الموارد أو الدخل، بل على قدرة الأفراد على تحويل هذه الموارد إلى حياة ذات معنى وقيمة، وهو ما يصعب اختزاله في مؤشرات اقتصادية بسيطة أو معيارية. ينتقد بعض الاقتصاديين هذا الجانب باعتباره يفتقر إلى القابلية للتطبيق العملي في إطار السياسات الاقتصادية التي تتطلب مؤشرات كمية واضحة.

2.الإمكانات مقابل الموارد: التحدي في السياسة الاقتصادية :يرى سن أن الموارد لا تعبر بالضرورة عن مستوى رفاهية الفرد، وإنما الإمكانات المتاحة له. هذا التمييز يطرح تحديات كبيرة لصانعي السياسة، إذ يتطلب الأمر من الحكومة ليس فقط توفير الموارد، بل ضمان قدرة الأفراد على استخدامها

[1] طلعت مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ص .21-22

بفعالية. هذا المفهوم يضع عبئًا إضافيًا على الحكومات من حيث ضمان البيئة والبنية التحتية والخدمات الداعمة التي تحول الموارد إلى إمكانات فعلية، وهو أمر معقد ومكلف اقتصاديًا[1].

3.الإمكانات والاختيار الحر: قيد الواقع الاقتصادي :تؤكد نظرية سن على أهمية حرية الاختيار والتنوع في الإمكانات، لكن الواقع الاقتصادي والاجتماعي غالبًا ما يقيد هذه الحرية. فالفقر، والبطالة، والتمييز الاجتماعي، والعوامل الاقتصادية الأخرى تحد من حرية الأفراد في تحويل إمكاناتهم إلى إنجازات فعلية. هذا يطرح تساؤلات حول مدى قدرة النظرية على التعامل مع المشكلات الاقتصادية البنيوية التي تواجهها المجتمعات.

4.محدودية تطبيق نظرية الإمكانات في الاقتصاد التقليدي :يُنتقد تطبيق نظرية الإمكانات في الاقتصاد التقليدي، الذي يعتمد بشكل كبير على النماذج الكمية والتحليل الإحصائي، لأن الإمكانات ليست بالضرورة قابلة للقياس بسهولة أو التوحيد عبر المجتمعات. مما يجعل من الصعب إدراجها بشكل فعال في السياسات الاقتصادية التي تعتمد على مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الفردي.

5.إشكالية التوزيع وعدم المساواة الاقتصادية :تشير نظرية الإمكانات إلى أن العدالة لا تتحقق فقط بتوزيع الموارد بل بتمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم. إلا أن هذا المفهوم يواجه انتقادات اقتصادية بسبب صعوبة ضمان تمكين متكافئ في ظل عدم المساواة الاقتصادية الحادة. إذ يمكن أن تبقى الإمكانات مجرد فرضيات نظرية إذا لم يتم التعامل مع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تعيق تحقيقها على أرض الواقع[2].

الفرع الثاني: الإشكالات التطبيقية في الدول النامية

1. **تحديات البنية التحتية والمؤسساتية** :تعاني العديد من الدول النامية من ضعف البنية التحتية المؤسسية والاجتماعية، مثل ضعف أنظمة التعليم، والصحة، وعدم وجود مؤسسات قوية لدعم السياسات التنموية. هذا الضعف يعوق قدرة هذه الدول على تحويل الإمكانات النظرية إلى واقع

[1] نفس المرجع السابق، ص .32

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار و تحليل مقارن، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك،2005، ص .55

عملي ملموس، إذ تتطلب نظرية الإمكانات بيئة مؤسساتية مستقرة تسمح بتوفير الخدمات الأساسية التي تمكّن الأفراد من تطوير قدراتهم.

2. **الفقر المدقع وعدم المساواة الهيكلية** :تشكل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في الدول النامية عقبة كبرى أمام تطبيق نظرية الإمكانات. إذ لا يمكن تمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الحقيقية دون معالجة الأسباب الجذرية للفقر والتمييز. وهذا يتطلب تدخلات عميقة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر غالبًا ما يتعارض مع الموارد المحدودة والإرادات السياسية في هذه الدول.

3. **التنوع الثقافي والاجتماعي وتأثيره على تحديد الإمكانات** :تواجه الدول النامية إشكالية تحديد الإمكانات الجوهرية التي يجب التركيز عليها، بسبب التنوع الثقافي والاجتماعي الكبير. فالمقاربة التي تركز على إمكانات معينة قد لا تتناسب مع قيم ومعتقدات بعض المجتمعات المحلية، مما يخلق صعوبة في تبني نموذج موحد. وهذا يتطلب مرونة كبيرة في تكييف النظرية لتتلاءم مع السياقات المحلية المختلفة[1].

4. **نقص البيانات والإحصائيات الدقيقة** :من المشاكل التطبيقية في الدول النامية قلة توفر بيانات دقيقة وموثوقة عن مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل من الصعب قياس الإمكانات بشكل فعّال. كما أن غياب آليات قياس شاملة ومتكاملة يؤدي إلى صعوبات في تقييم نجاح السياسات المبنية على نظرية الإمكانات.

5. **الضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية** :تعاني بعض الدول النامية من تأثيرات اقتصادية وسياسية خارجية مثل الدين الخارجي، والهيمنة الاقتصادية، والصراعات السياسية، التي تحد من قدرتها على تنفيذ سياسات تنموية تعتمد على تمكين الإمكانات. هذه الضغوط تجعل من الصعب تحقيق السيادة في اختيار السياسات التي تعزز العدالة والتنمية.

[1] Algerie guide économique et social, Rouiba: ANEP, 1991, p. 334

6. **التحديات في دمج النظرية ضمن الأجندات التنموية القائمة** :غالبًا ما تُفرض أجندات تنموية خارجية أو سياسات اقتصادية تقليدية تركز على النمو الاقتصادي فقط، مما يجعل من الصعب دمج نظرية الإمكانات في الخطط الوطنية. هذا يعكس تحديًا كبيرًا في تغيير توجهات السياسات العامة لتأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية التي تؤكد عليها النظرية[1].

المطلب الثالث :حدود تطبيق نظرية الإمكانات في السياسات العامة

استجابةً للانتقادات الموجهة لنظريتهما، قام كل من نوسباوم وسن بتطوير أفكارهما لتتلاءم مع الواقع التطبيقي. في هذا المطلب نعرض أبرز محاولات التعديل وإعادة التكييف، مثل إدماج المفهوم في مؤشرات التنمية البشرية، وتوسيع قائمة الإمكانات لتشمل قضايا البيئة والعدالة الجندرية، مع تحليل مدى نجاح هذه الجهود في تجاوز القيود النظرية والتطبيقية.

الفرع الأول: العقبات المؤسسية والتنفيذية

1. **ضعف البنية المؤسسية والتنظيمية** :تُعتبر المؤسسات الحكومية والإدارية الفاعلة من العوامل الأساسية لنجاح تطبيق نظرية الإمكانات، إذ تعتمد على وجود هياكل تنظيمية قادرة على ترجمة السياسات النظرية إلى برامج عملية ملموسة. في العديد من الدول، خاصة النامية، تعاني المؤسسات من ضعف في الكفاءة والشفافية، مما يؤدي إلى تأخير التنفيذ أو تحويل الموارد بعيدًا عن الأهداف المنشودة.

2. **الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية** :تطبيق السياسات القائمة على تعزيز الإمكانات يتطلب استثمارات مالية كبيرة وبنية تحتية متطورة، بالإضافة إلى كوادر مؤهلة ومدربة. لكن العديد من الدول تواجه قيودًا في الموارد المالية، ناهيك عن نقص في الخبرات الفنية والإدارية، ما يؤثر سلبًا على قدرة الحكومات على تنفيذ البرامج التنموية بشكل فعّال ومستدام[2].

---

[1] Daniel Kubler, Jacques de Maillard, Analyser les politiques publiques, presse universitaire de grenoble, France,2009,P9.

[2] جابرييل ، بنجهام بويل، ، السياسة المقارنة إطار نظري ، ترجمة :محمد بشري ، بنغازي :منشورات .قاز يونس، ،1996ص272

3. **المقاومة السياسية والاجتماعية** :قد تواجه سياسات تمكين الإمكانات مقاومة من بعض الفئات السياسية أو الاقتصادية التي قد ترى في هذه السياسات تهديدًا لمصالحها. بالإضافة إلى ذلك، قد توجد مقاومة اجتماعية ناجمة عن تغييرات جذرية في أنماط العيش والقيم الثقافية التي تتطلبها النظرية، مما يعوق التبني الكامل والمستدام للسياسات.

4. **تعقيد التنسيق بين الجهات المعنية** :إن تطبيق نظرية الإمكانات يتطلب تنسيقًا فعّالًا بين مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص. في كثير من الأحيان، يؤدي غياب هذا التنسيق إلى تكرار الجهود أو تضارب السياسات، مما يقلل من فعالية البرامج ويضعف أثرها على تحسين قدرات الأفراد.

5. **ضعف نظم المتابعة والتقييم** :نجاح تطبيق نظرية الإمكانات يعتمد بشكل كبير على وجود أنظمة دقيقة للمتابعة والتقييم تقيس مدى تحقيق الأهداف وفعالية السياسات. لكن في الواقع، غالبًا ما تعاني الدول من نقص في آليات التقييم، أو من ضعف في جمع البيانات وتحليلها، مما يحد من القدرة على تعديل السياسات وتحسينها بشكل مستمر.

6. **القصور في التكيف مع السياقات المحلية** :غالبًا ما يتم استيراد أو تبني نماذج نظرية الإمكانات دون تكييفها بشكل كافٍ مع السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية المحلية، مما يؤدي إلى ضعف ملاءمتها وفعاليتها. هذا القصور يؤثر على مدى استجابة المجتمعات للسياسات وعلى قدرتها على تمكين الأفراد من تطوير إمكاناتهم الحقيقية[1].

الفرع الثاني: إمكانية تجاوز القيود عبر مقاربات بديلة

تُواجه نظرية الإمكانات تحديات وعقبات مؤسسية وتنفيذية في العديد من الدول، خصوصًا في السياقات النامية، مما يبرز الحاجة إلى اعتماد مقاربات بديلة أو مكمّلة لتجاوز هذه القيود وتحقيق الأهداف المرجوة من السياسات القائمة على تمكين الإنسان. وفيما يلي أبرز هذه المقاربات:

[1] أحمد دسوقي ومحمد إسماعيل، .2009 أصول تحليل السياسات العامة، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص36. .

1. **تعزيز الحوكمة الرشيدة والمؤسساتية** :يلعب تحسين نظم الحوكمة ودعم الشفافية والمساءلة دورًا محوريًا في تجاوز ضعف المؤسسات الحكومية. من خلال بناء مؤسسات أكثر كفاءة، وتفعيل دور الرقابة المجتمعية، يمكن تقليل الفساد وتحسين تخصيص الموارد، مما يسهل تنفيذ السياسات التنموية المبنية على تعزيز الإمكانات.

2. **الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص** :تُعد الشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أدوات فعّالة لتعزيز الموارد والخبرات، والتوسع في نطاق التأثير. تسهم هذه الشراكات في تعويض أوجه القصور المؤسسية، وتقديم خدمات تنموية مبتكرة تتناسب مع خصوصيات المجتمعات المحلية.

3. **التركيز على النماذج المجتمعية والتشاركية** :يُعد تبني مقاربات تشاركية تعزز مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ السياسات من العوامل الأساسية لتجاوز المقاومة الاجتماعية والثقافية. يسمح هذا النهج بمواءمة البرامج التنموية مع القيم والتقاليد المحلية، مما يزيد من قبولها وفاعليتها[1].

4. **تطوير أدوات قياس ومتابعة مرنة** :للتغلب على ضعف نظم المتابعة والتقييم، يمكن تبني أدوات قياس أكثر مرونة وتكاملية، تستخدم التكنولوجيا الحديثة مثل البيانات المفتوحة، والاستشعار عن بُعد، والمنصات الرقمية لجمع وتحليل البيانات في الوقت الفعلي. يسهم ذلك في تحسين الرصد المستمر للنتائج، وتمكين اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة.

5. **تكييف السياسات مع السياقات المحلية** :ينبغي تطوير إصدارات محلية من سياسات الإمكانات تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع. يمكن ذلك عبر دراسات ميدانية معمقة تشارك فيها جميع الأطراف المعنية، لضمان صياغة برامج تنموية ملائمة وقابلة للتنفيذ[2].

---

[1] Goodin, Robert E. 2006. The Oxford Handbook Of Public Policy. New York: Oxford University Press, P. 39

[2] Esra Dundar Aravacik (November 28th 2018). Social Policy and the Welfare State, Public Economics and Finance, Bernur Açıkgöz, IntechOpen, DOI: 10.5772/intechopen.82372. Available from: https://www.intechopen.com/books/publiceconomics-and-finance/social-policy-and-the-welfare-state

6. **تعزيز التعليم والتوعية بالحقوق والقدرات** :تمكين الأفراد يبدأ من رفع الوعي بحقوقهم وبالإمكانات التي يمتلكونها لتطوير حياتهم. برامج التعليم والتوعية، خصوصًا في المناطق المهمشة، تساهم في بناء ثقافة تمكينية تعزز الطلب على سياسات عادلة، وتحفز المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

7. **اعتماد مقاربات متعددة التخصصات** :نظرًا لتعقيد قضايا التنمية والعدالة، يزداد أهمية دمج مجالات متعددة مثل الاقتصاد، العلوم الاجتماعية، الفلسفة، والسياسة في تصميم وتنفيذ السياسات. يتيح هذا التنوع المنهجي رؤية أشمل وأدوات أكثر فعالية لتجاوز القيود التي تعترض تطبيق نظرية الإمكانات[1].

[1] محمد محمود، ربيع و عبد هللا، الغنيم واخرون، موسوعة العلوم السياسية،ج،9 الكويت، 1993 ،ص451

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل، تمّ التركيز على المقارنة المنهجية والفلسفية بين نموذجَي مارتا نوسباوم وأمارتيا سن في نظرية الإمكانات، وذلك من خلال دراسة الأسس الفلسفية لكل منهما، وطرق تعاملهما مع مفهوم الإمكانات كمعيار للرفاهية الإنسانية، إلى جانب التطبيقات العملية لنظرياتهما في السياسات الاجتماعية والاقتصادية. لقد أظهرت المقارنة أن نوسباوم تركز على تأصيل نظرية الإمكانات من منظور فلسفي يرتكز على مفهوم الكرامة الإنسانية وقائمة إمكانات مركزية ثابتة، بينما يُولي سن أهمية أكبر للحرية الفردية والاختيار، مع مرونة في تحديد الإمكانات التي تختلف بحسب السياقات الاجتماعية والثقافية.

من جهة أخرى، برزت أوجه التكامل بين النموذجين في التأكيد على أهمية تمكين الإنسان وضرورة أن تعكس السياسات العامة هذه الإمكانات لتعزيز العدالة والتنمية، إلا أن اختلافهما في المنهج والمفهوم يؤدي إلى تباين في التطبيق العملي، حيث تميل نوسباوم إلى تبني مقاربة أكثر تحديدًا وثباتًا، فيما يعتمد سن على مقاربة أكثر انفتاحًا ومرونة.أما في مجال التطبيقات، فقد تم توضيح أن نوسباوم تركز في سياساتها على قضايا العدالة الجندرية والتعليم، وتعزيز الصحة والرفاه الاجتماعي، بينما يبرز سن في مجالات التنمية البشرية، واستخدام مؤشر القدرات، والعدالة التوزيعية وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرًا، تناول الفصل النقد والقيود التي تواجه كلا المنهجين، من حيث الملاحظات الفلسفية والمنهجية، إضافة إلى التحديات التطبيقية، خصوصًا في السياقات السياسية والاجتماعية المتباينة، مع إبراز الحاجة إلى تطوير مقاربات بديلة لتجاوز العقبات المؤسسية والتنفيذية.

الفصل الثالث:

آفاق تطبيق نظرية الإمكانات في الإطار السياسي المعاصر

الفصل الثالث: آفاق تطبيق نظرية الإمكانات في الإطار السياسي المعاصر

تمهيد

يأتي الفصل الثالث ليُجسّد البعد التطبيقي للدراسة، من خلال تحليل إمكانات وسبل تفعيل نظرية الإمكانات في مجال السياسات العامة .فبعد أن تمّ تناول الإطار النظري والمقارن في الفصلين السابقين، يهدف هذا الفصل إلى استكشاف كيفية تحويل المفاهيم الفلسفية إلى أدوات عملية في صناعة القرار السياسي.يتناول الفصل دراسات حالة تطبيقية تبرز مدى نجاح أو إخفاق تطبيق أفكار نوسباوم وسن في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مع تحليل النتائج المترتبة على ذلك في مجالات التعليم، والصحة، والتنمية البشرية. كما يعرض توصيات عملية تهدف إلى تعزيز فعالية النظرية في توجيه السياسات العامة، مع التأكيد على ضرورة تكييفها مع السياقات المحلية والثقافية لكل مجتمع.

وفي النهاية، يستشرف هذا الفصل آفاق البحث المستقبلي، من خلال طرح مقترحات نظرية وعملية لتطوير مقاربة الإمكانات، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، كاللامساواة، والإقصاء الاجتماعي، والتحولات الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: دراسات حالة في تطبيق نظرية الإمكانات

يشكل هذا المبحث انتقالًا من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي، إذ يُبرز من خلال دراسات حالة واقعية كيف جرى تطبيق نظرية الإمكانات في مجالات متعددة كالتعليم، الصحة، والتنمية البشرية.

يسعى المبحث إلى تحليل هذه التجارب استنادًا إلى نموذجَي نوسباوم وسن، مع مقارنة النتائج وتأثيرها في تحقيق العدالة والرفاهية.

ويُظهر المبحث مدى قابلية النظرية للتطبيق في سياقات مختلفة، مع تقييم مدى نجاحها أو إخفاقها في مواجهة التحديات العملية.

المطلب الأول :دراسة حالة من منظور نوسباوم

شكّلت الدول المتقدمة مجالًا خصبًا لتطبيق نظرية الإمكانات بفضل استقرار مؤسساتها السياسية والاقتصادية، وقدرتها على تبنّي سياسات اجتماعية قائمة على العدالة والمساواة. في هذا المطلب نتناول تجارب تطبيق هذه النظرية في دول مثل السويد، كندا، أو بريطانيا، مركّزين على كيفية إدماج مبادئ الإمكانات ضمن السياسات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، ومدى نجاحها في تعزيز الكرامة الإنسانية وتحقيق التنمية البشرية الشاملة.

الفرع الأول: السياسات الاجتماعية في التعليم والصحة

يُعد قطاعا التعليم والصحة من الركائز الأساسية في تطبيق نظرية الإمكانات، إذ يمثلان المجالين الأكثر مباشرةً في تمكين الأفراد من توسيع خياراتهم الحياتية وممارسة حرياتهم الفعلية.
فالقدرة على التعليم تعني القدرة على التفكير النقدي والمشاركة في الحياة العامة، أما الصحة فتمثل الأساس الجسدي والعقلي لأي قدرة أخرى.
لذلك، يُنظر إلى السياسات الاجتماعية في هذين المجالين كاختبار عملي لمدى نجاح الدول في تطبيق رؤية سن ونسبوم داخل سياساتها العامة.

أ. عند أمارتيا سن:

- يرى سن أن **التحسين الفعلي في رفاه الإنسان** لا يقاس بالدخل أو الناتج القومي فقط، بل بمدى قدرة الناس على "أن يكونوا ويفعلوا" ما يقدرونه في حياتهم.
- **التعليم** يمثل "إمكانًا تمكينيًا "لأنه يفتح للفرد خيارات جديدة في سوق العمل والمشاركة السياسية.
- **الصحة** تمثل "إمكانًا تأسيسيًا "لأنها تتيح للفرد القدرة الجسدية والعقلية على استثمار باقي إمكاناته.
- بالتالي، السياسات العامة التي تركز على التعليم والصحة ليست فقط خدمات اجتماعية، بل أدوات لتوسيع الحريات الفعلية[1].

ب. عند مارتا نسبوم:

- تعد نسبوم التعليم والصحة من بين القدرات الجوهرية العشر في قائمتها (مثل الحياة، السلامة الجسدية، الانتماء الاجتماعي...).
- تعتبر أن حق الأفراد في التعليم والرعاية الصحية هو حق أخلاقي وإنساني عالمي وليس مرتبطًا بالمستوى الاقتصادي للدولة.
- تدعو إلى أن تكون هذه الحقوق قابلة للقياس والضمان القانوني، ما يجعلها من أساسيات العدالة الاجتماعية في أي نظام سياسي[2].

[1] «دراسة متعددة الأبعاد للامساواة في المنطقة العربية من خلال عدسة القدرات: تقديم دراسة تجريبية في لبنان مع التركيز على هدف التنمية المستدامة العاشر». اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 2020 ص 122

[2] بوارو، جاك؛ الخطابي، عز الدين (مترجمان). «مقاربة "John Rawls و Amartya Sen لمسألة الإنصاف والفعالية في مجال التربية والتنمية». مجلة «الأزمنة الحديثة»، العدد 21، المغرب، 2023، صفحات 28-38

السياسات التعليمية:

أ. تحليل مقارن للسياسات[1]:

مؤشرات	مخرجات قابلة للقياس	مقاربة السياسات	الدولة
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، مؤشر التعليمHDI ، معدل الفجوة بين الجنسين.	ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس من 78% عام 2000 إلى أكثر من 95% عام 2020.	التركيز على "توسيع فرص التعليم الابتدائي" من خلال برامج حكومية شاملة (مثل برنامج التعليم للجميع).	**الهند (نموذج سن)**
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي، جودة التعليم وفق مؤشر OECD.	ارتفاع معدل رضا الطلبة والمعلمين، وانخفاض الفوارق الطبقية التعليمية.	التعليم حق اجتماعي مضمون قانونيًا، مع تركيز على المساواة في الوصول ونوعية التعليم.	**السويد/فنلندا (نموذج نسبوم)**

ب. أدوات القياس المقارنة:

- مؤشر جودة التعليم
- معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي
- نسبة الأمية ومعدل التسرب المدرسي
- الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي)
- الفوارق التعليمية بين الجنسين

ج. التحليل السياسي:

- في نموذج **سن (الهند)** :التعليم يُستخدم كوسيلة لتقليل الفقر وتوسيع الفرص الاقتصادية.
- في نموذج **نسبوم (السويد)** :التعليم يُستخدم كوسيلة لتحقيق المساواة والكرامة الإنسانية.

[1] سن، أمارتيا. التنمية كحرية: قراءة في نظرية أمارتيا سين. حاتم حميد محسن. مجلة «ثقافة وإعلام». 25 نيسان 2019.ض 41

النتيجة المقارنة :الأولى تنطلق من منطق "الفعالية الاقتصادية"، والثانية من منطق "العدالة الاجتماعية."

السياسات الصحية[1]:

أ. تحليل مقارن للسياسات:

مؤشرات	أبرز البرامج	نوع المقاربة	الدولة
انخفاض وفيات الأطفال من 66 لكل 1000 (2000) إلى 27 لكل 1000.(2020)	برنامج الصحة الوطنية الريفية.(NRHM) "	تحسين الوصول إلى الرعاية الأولية في المناطق الريفية.	**الهند (نموذج سن)**
معدل وفيات الأطفال 3 >لكل 1000، متوسط عمر متوقع 82 سنة.	نظام الرعاية الصحية الشاملة Universal Healthcare.	نظام صحي شامل ممول من الدولة، يضمن المساواة في الوصول وجودة الخدمة.	**السويد/النرويج (نموذج نسبوم)**

ب. أدوات القياس المقارنة:

- معدل العمر المتوقع عند الولادة
- معدل وفيات الأطفال والأمهات
- الإنفاق الصحي العام (% من الناتج المحلي)
- مؤشر الرعاية الصحية
- مستوى الرضا عن الخدمات الصحية

ج. التحليل السياسي:

- نموذج **سن** يسعى إلى تعميم الخدمات الصحية كوسيلة لتوسيع الفرص الإنتاجية.

[1] سن، أمارتيا. العقلانية والحرية. ترجمة شهرت محمود أمين. الدار العربية للعلوم ناشرون / المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.ص 25

- نموذج **نسبوم** يركز على أن الرعاية الصحية حق غير قابل للتفاوض يضمن الكرامة الإنسانية.

النتيجة المقارنة:

سياسات سن أكثر مرونة في الدول النامية ذات الموارد المحدودة، بينما سياسات نسبوم أكثر ملاءمة للدول المتقدمة ذات الهياكل الاجتماعية المستقرة.

دلالات المقارنة وأهم النتائج:

أ. الدول التي تستثمر أكثر في التعليم والصحة تحقق تحسنًا مباشرًا في مؤشرات التنمية البشرية (HDI).

ب. الفلسفة السياسية التي تنطلق من "القدرات" أثبتت قدرتها على توجيه سياسات اجتماعية فعّالة في مختلف البيئات.

ت. الاختلاف في المنطلق النظري (اقتصادي عند سن، حقوقي عند نسبوم) ينتج عنه اختلاف في طبيعة تصميم السياسات العامة.

ث. التحدي الأكبر يكمن في قابلية التعميم: كيف يمكن تطبيق نموذج نسبوم الحقوقي في دول ذات موارد محدودة؟ وكيف يمكن لتوجه سن الاقتصادي أن يضمن العدالة في المخرجات الاجتماعية؟

يمثل الاستثمار في التعليم والصحة جوهر تطبيق نظرية الإمكانات في الإطار السياسي المعاصر، فهو يعكس العلاقة المباشرة بين الحرية الإنسانية وقدرة الدولة على تمكين مواطنيها.
تظهر المقارنة بين نماذج تطبيق النظرية أن التحول من منطق النمو الاقتصادي إلى منطق توسيع القدرات هو الأساس لبناء سياسات اجتماعية عادلة ومستدامة[1].

إن دمج نظرية الإمكانات في السياسات الاجتماعية الخاصة بالتعليم والصحة يُعد خطوة هامة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية الشاملة. من خلال تزويد الأفراد بإمكانات مثل التعليم الجيد

[1] نوسبوم، مارتا. هشاشة الخيرية: الحظ والأخلاق في التراجيديا اليونانية وفي الفلسفة. ترجمة عز العرب حكيم بناني. جداول للنشر والتوزيع، 2020. ص 71

والرعاية الصحية، يمكن تحقيق رفاههم الاجتماعي وتحقيق التكامل بين الأبعاد الإنسانية المختلفة. على الرغم من التحديات التي قد تواجه تنفيذ هذه السياسات، تظل ضرورة العمل على تحسين وصول الأفراد إلى هذه الإمكانات أمرًا لا غنى عنه من أجل تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع[1].

الفرع الثاني: أثرها على المساواة والكرامة الإنسانية

تسعى نظرية الإمكانات في جوهرها إلى إعادة تعريف العدالة الاجتماعية من خلال ربطها بمفهومي **الحرية الإنسانية** و**الكرامة البشرية**.

فالمساواة، وفق هذا المنظور، لا تعني المساواة في الموارد أو النتائج فحسب، بل **المساواة في القدرات الفعلية** التي تتيح للفرد أن يختار حياة يراها ذات معنى.

وعليه، تُعد الكرامة الإنسانية النتيجة الطبيعية لتوسيع الإمكانات، إذ لا تتحقق الكرامة إلا عندما يمتلك الإنسان الأدوات الكافية لتقرير مصيره بحرية واستقلالية.

الأساس النظري للعلاقة بين الإمكانات والمساواة والكرامة

أ. عند أمارتيا سن:

- يربط سن بين المساواة والقدرة على الاختيار؛ فالمجتمع العادل هو الذي يوفّر للأفراد فرصًا متكافئة لتطوير قدراتهم.
- لا يركز سن على "تكافؤ الموارد"، بل على تكافؤ الفرص في تحقيق الإمكانات.
- بالنسبة له، العدالة تتحقق عندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى القدرات التي تُمكّنهم من العيش بكرامة.
- بالتالي، فإن الكرامة الإنسانية ليست شعارًا أخلاقيًا بل ناتجًا لسياسات تنموية تمنح الناس حرية واقعية.

[1] فهمي خليفة، الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية و التحليل، الأردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ،2001 ، ص16

ب. عند مارتا نسبوم:

- تعتبر نسبوم أن الكرامة الإنسانية هي المبدأ الأخلاقي الأعلى الذي يجب أن تبنى عليه السياسات العامة.
- تصوغ عشر "قدرات أساسية" تُمثّل الحد الأدنى الذي بدونه لا يمكن اعتبار الحياة إنسانية بحق)مثل الحياة، الصحة، التعليم، الانتماء، المشاركة السياسية.(...
- ترى أن المساواة الجوهرية تعني أن لكل إنسان الحق في تحقيق هذه القدرات إلى الحد الأدنى المقبول إنسانيًا.
- لذلك، فهي تنادي بـ التدخل الإيجابي للدولة لتصحيح الفوارق الاجتماعية وضمان الكرامة لجميع الأفراد.

الفرق الجوهري:

- أمارتيا سن ← يركز على الحرية الفردية والقدرة على الاختيار (الجانب الاقتصادي–الاجتماعي).
- مارتا نسبوم ← تركز على الكرامة كحق إنساني مطلق يتطلب التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا من الدولة (الجانب الحقوقي–الأخلاقي)[1].

[1] (مقال) «إشكالية العدالة في المنظومة الليبرالية الجديدة، أمارتيا سين أنموذجا». مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 2022، عدد 10، 2، ص110-118.

الأثر على المساواة الاجتماعية في تطبيقات السياسات العامة

أ. التحليل المقارن[1]:

الدولة	المقاربة النظرية	سياسات المساواة	المؤشرات الكمية
الهند (نموذج سن)	التركيز على تقليص الفقر وتحسين القدرات البشرية.	برامج تمكين المرأة–Self) (Help Groups، تعليم الفتيات، دعم الفقراء في الصحة.	انخفاض معدل الفقر من 45% (1993) إلى 16% (2022). تحسن مؤشر المساواة بين الجنسين (GGI) بنسبة 18.%
السويد/فنلندا (نموذج نسبوم)	المساواة كحق إنساني أساسي في السياسات الاجتماعية.	مجانية التعليم والرعاية الصحية، دعم الأمومة، سياسات الرفاه الشامل.	أعلى مؤشرات المساواة عالميًا : GGI=0.83، مؤشر السعادة=10/7.7 (2024).

ب. أدوات القياس المقارنة:

- مؤشر المساواة بين الجنسين – (Gender Gap Index) المنتدى الاقتصادي العالمي.
- مؤشر اللامساواة في التنمية البشرية – (IHDI) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مؤشر العدالة الاجتماعية – (Social Justice Index) مؤسسة بيرتلسمان.
- معدل تمثيل النساء في البرلمان (%) كمؤشر سياسي للمساواة.

ج. النتائج التحليلية:

- المقاربة القائمة على الإمكانات تحقق تحسنًا ملحوظًا في المساواة الاجتماعية أكثر من السياسات التي تركز فقط على النمو الاقتصادي.
- الدول التي تتبنى منظور نسبوم تسجل مستويات أعلى من العدالة النوعية والمساواة الجندرية.

[1] سن، أمارتيا. (2001). التنمية حرية. دار النشر: Oxford University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1999. مكان النشر: نيويورك. رقم الصفحة: 75.

- أما في الدول النامية، فإن تطبيق مقاربة سن أدى إلى تحسن تدريجي في العدالة الاقتصادية، لكنه لا يضمن دائمًا العدالة النوعية أو الكرامة الثقافية.

الأثر على الكرامة الإنسانية

أ. البعد الفلسفي:

- الكرامة الإنسانية في فكر نسبوم تعني أن كل إنسان يجب أن يُعامل كغاية لا كوسيلة — أي أن السياسات العامة يجب أن تُصمم بحيث تحترم وتُنمّي كرامة الفرد.
- أما عند سن، فالكرامة تتحقق عندما يمتلك الإنسان قدرة فعلية على ممارسة اختياره بحرية، وليس مجرد وعود أو إمكانيات نظرية.

ب. التحليل التطبيقي[1]:

الفارق الدلالي	السويد (نسبوم)	الهند (سن)	المؤشر
انخفاض حاد في الفقر يعكس تحسين الإمكانات الأساسية، لكن تفاوتات قائمة.	0.002	0.069	**مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد(MPI)**
دلالة على التزام أعلى بالكرامة الإنسانية في نموذج نسبوم.	0.94	0.70	**مؤشر حقوق الإنسان(HRMI)**
ارتباط وثيق بين الكرامة، المساواة، والرفاه العام.	7.6/10	4.0/10	**مؤشر الرضا عن الحياة (World Happiness Report)**

ج. التحليل السياسي:

- **في الدول ذات الموارد المحدودة (الهند، البرازيل)** :تتحقق الكرامة تدريجيًا عبر تحسين القدرات المعيشية (منظور سن).

[1] نسبوم، مارثا سي. (2011). خلق القدرات: النهج الإنساني للتنمية. دار النشر: The Belknap Press of Harvard University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2011. مكان النشر: كامبريدج، ماساتشوستس. رقم الصفحة: 33.

- **في الدول ذات المؤسسات الراسخة (السويد، النرويج)** :الكرامة تُعد أساس التشريع والسياسات (منظور نسبوم).

النتيجة: نظرية الإمكانات تُظهر أن الكرامة لا تنفصل عن العدالة؛ فكل تقدم في القدرات هو تقدم في صون الكرامة الإنسانية.

التحديات أمام تحقيق المساواة والكرامة:

أ. **عدم تكافؤ الموارد** بين الدول يجعل تطبيق النظرية متفاوتًا.

ب. **القيود الثقافية والسياسية** قد تحدّ من إمكانات النساء أو الأقليات (خصوصًا في الأنظمة السلطوية).

ت. **قصور مؤشرات القياس** :كثير من مؤشرات المساواة والكرامة تعتمد على بيانات كمية، بينما الجوانب النوعية (مثل الكرامة الذاتية) يصعب قياسها بدقة.

ث. **غياب الإرادة السياسية** في بعض الدول لتبني سياسات قائمة على الإمكانات لا على المنفعة أو النمو الاقتصادي فقط[1].

دلالات المقارنة:

- كلما زاد الاستثمار في القدرات البشرية (التعليم، الصحة، الحرية السياسية)، ارتفعت مستويات المساواة والكرامة.
- نظرية الإمكانات تتيح مقاربة معيارية جديدة للعدالة، تتجاوز الاقتصاد نحو الحقوق الإنسانية.
- الفارق بين سن ونسبوم يقدّم نموذجين للتطبيق:
  - سن = نموذج "الحرية الممكنة. "

[1] سن، أمارتيا. (1999). التنمية كحرية. دار النشر: Oxford University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1999. مكان النشر: أكسفورد. رقم الصفحة: 18.

– نسبوم = نموذج "الكرامة المضمونة. "

تُظهر المقارنة أن نظرية الإمكانات تقدم تصورًا تقدميًا للمساواة والكرامة الإنسانية، حيث تُحوّل العدالة من مفهوم نظري إلى ممارسة سياسية ملموسة.

ففي الوقت الذي يجعل أمارتيا سن من المساواة مسارًا لتوسيع الحرية، تجعل مارتا نسبوم من الكرامة هدفًا أخلاقيًا مطلقًا للسياسات العامة.

ويبيّن التحليل الإحصائي أن البلدان التي تتبنى مقاربات قائمة على تمكين القدرات تحقق مستويات أعلى من المساواة الجوهرية والكرامة الفعلية، مما يؤكد أن العدالة في القرن الحادي والعشرين لا يمكن فصلها عن تمكين الإنسان.

تُعد نظرية الإمكانات أداة فعّالة لتحقيق المساواة والكرامة الإنسانية في السياسات العامة. من خلال توفير الفرص والقدرات للأفراد، تُسهم هذه النظرية في خلق مجتمع أكثر عدالة وتُعزز من قدرة الأفراد على اتخاذ خيارات حرة تُحقق لهم الرفاهية .ومع ذلك، تظل هناك تحديات كبيرة أمام تطبيق هذه المبادئ في العالم الواقعي، خاصة في الدول ذات الفوارق الاقتصادية والثقافية[1].

المطلب الثاني :دراسة حالة من منظور أمارتيا سن

تواجه الدول النامية تحديات خاصة تجعل تطبيق نظرية الإمكانات أكثر تعقيدًا، مثل ضعف البنى التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، وتفاوت الفرص الاقتصادية. يهدف هذا المطلب إلى تحليل كيفية توظيف هذه النظرية في بيئات ذات موارد محدودة، مع عرض تجارب بعض الدول التي حاولت تطبيق مقاربة الإمكانات، مثل الهند أو جنوب إفريقيا، وبيان مدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

الفرع الأول: تطبيقات في التنمية الاقتصادية

تشكل التنمية الاقتصادية أحد الميادين الجوهرية لتطبيق نظرية الإمكانات، إذ تتجاوز المفهوم الكلاسيكي للتنمية الذي يركز على النمو الاقتصادي (زيادة الناتج المحلي)، لتتبنى مفهومًا أكثر إنسانية يتمحور حول تحسين نوعية حياة الأفراد وتوسيع حرياتهم الفعلية.

[1] عامر خضري، الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2000ص 117

فوفقًا لأمارتيا سن ومارتا نسبوم، لا تتحقق التنمية عندما ترتفع مؤشرات الدخل فقط، بل عندما تتسع إمكانات الأفراد وقدرتهم على الاختيار والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الإطار النظري لتطبيق نظرية الإمكانات في التنمية الاقتصادية

أ. عند أمارتيا سن:

- أعاد سن تعريف التنمية من كونها عملية اقتصادية إلى كونها عملية توسيع للحرية الإنسانية.
- في كتابه *(1999) "Development as Freedom"* ، يبيّن أن الفقر هو حرمان من الإمكانات وليس فقط نقصًا في الدخل.
- السياسات الاقتصادية يجب أن تهدف إلى بناء القدرات البشرية (من خلال التعليم، الصحة، والضمان الاجتماعي) لأنها الوسائل الحقيقية للإنتاج والتنمية.
- يقترح مؤشر التنمية البشرية (HDI) كأداة بديلة للناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، لقياس التنمية على أساس القدرات لا الثروة.

ب. عند مارتا نسبوم:

- تتبنى نسبوم منهجًا قريبًا من سن، لكنها تضيف بعدًا حقوقيًا وأخلاقيًا:
  التنمية لا تكون عادلة ما لم تضمن لكل إنسان مستوى معيشي يحقق له الكرامة الإنسانية.
- تعتبر أن التنمية الاقتصادية يجب أن تقوم على تحقيق القدرات الجوهرية)مثل التعليم، الصحة، الكرامة، والمشاركة السياسية.(
- ترفض اختزال التنمية في النمو الاقتصادي، وتؤكد على العدالة التوزيعية التي تراعي الفئات المهمشة والنساء والأقليات[1].

[1] نسبوم، مارثا سي. (2000). المرأة والتنمية البشرية: النهج الإنساني. دار النشر: Cambridge University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2000. مكان النشر: كامبريدج. رقم الصفحة: 78.

المقاربة المقارنة بين التنمية التقليدية والتنمية القائمة على الإمكانات

المقاربة	الهدف الرئيسي	أدوات القياس	النتائج المتوقعة
التنمية التقليدية (النمو الاقتصادي)	زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)وتحسين المؤشرات المالية.	مؤشرات اقتصادية بحتة (GDP, GNP, الاستثمار.(	تحسين الثروة الكلية لكن استمرار اللامساواة والفقر البنيوي.
التنمية وفق نظرية الإمكانات	توسيع القدرات البشرية وتحقيق العدالة والكرامة.	مؤشرات بشرية (HDI, IHDI, GII).	رفاه شامل، مشاركة أكبر، ومجتمع أكثر عدالة وإنصافًا.

التحول المفاهيمي الأساسي :من "اقتصاد النمو" إلى "اقتصاد الإنسان[1]."

دراسات حالة مقارنة

أ .الهند (نموذج أمارتيا سن):

- اعتمدت الهند بعد التسعينات برامج مستوحاة من مقاربة سن:
  - برنامج التعليم للجميع
  - برنامج الصحة الريفية الوطنية
  - برامج دعم المرأة والتمكين الاقتصادي المحلي.
- هذه السياسات ركزت على توسيع القدرات الإنتاجية للفقراء، بدلًا من الاكتفاء بالتحويلات المالية.

نتائج كمية:

- نمو الناتج المحلي: من 4.9% (1990) إلى 7.4.(2020) %
- انخفاض معدل الفقر من 45% إلى 16.%

[1] روبينز، إنجريد (محرر). (2016). نهج القدرات في الممارسة: تحدي العوائق. دار النشر: Routledge. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2016. مكان النشر: لندن. رقم الصفحة: 45.

- ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من 0.42 (1990) إلى 0.64.(2022)
- ازدياد معدل المشاركة النسائية في القوى العاملة من 22% إلى 31.%

ب .السويد/فنلندا (نموذج مارتا نسبوم):

- التنمية الاقتصادية في هذه الدول تستند إلى مبدأ الكرامة والمساواة بوصفهما قيمتين مركزيتين في السياسة العامة.
- تُموّل الدولة التعليم والرعاية الصحية بشكل كامل، مع برامج لتمكين الفئات الضعيفة وضمان التوازن الاجتماعي.
- الاستثمار في الإنسان يُعتبر ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام.

نتائج كمية:

- مؤشر التنمية البشرية 0.93 :(HDI) من الأعلى عالميًا.
- معامل جيني منخفض = 0.25 (أحد أدنى مستويات اللامساواة).
- معدل الفقر أقل من 6.%
- متوسط الدخل السنوي للفرد = 55,000 دولار (2024)، مع رضا مجتمعي مرتفع[1].

[1] ألكير، سابينا. (2002). تقييم الرفاهية: نهج القدرات. دار النشر: Oxford University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2002. مكان النشر: أكسفورد. رقم الصفحة: 115.

أدوات القياس الإحصائية المقارنة

لتحليل تطبيق نظرية الإمكانات في التنمية الاقتصادية، يمكن اعتماد مؤشرات كمية موضوعية، مثل:

المؤشر	الدلالة	مصدر البيانات
مؤشر التنمية البشرية(HDI)	يقيس الصحة والتعليم والدخل معًا.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)
مؤشر عدم المساواة في التنمية البشرية(IHDI)	يدمج العدالة في توزيع القدرات.	UNDP.
مؤشر تمكين المرأة(GII)	يقيس الفجوات الجندرية في القدرات الاقتصادية والسياسية.	World Economic Forum.
معامل جيني(Gini Index)	يقيس درجة اللامساواة في توزيع الدخل.	البنك الدولي.
مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI)	يقيس الفقر في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.	Oxford Poverty & Human Development Initiative.

يمكن استخدام هذه المؤشرات لبناء نموذج مقارنة كمي بين الدول ذات التوجه "القدراتي" والدول ذات التوجه "النمووي."

التحليل السياسي للتطبيقات الاقتصادية

أ. في نموذج أمارتيا سن:

- التنمية الاقتصادية أداة لتحرير الإنسان من الفقر والتهميش.
- السياسات ترتكز على الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم، الصحة، المهارات).
- الدولة ليست مجرد منظم اقتصادي، بل فاعل اجتماعي يعيد توزيع الفرص.

ب. في نموذج مارتا نسبوم:

- التنمية الاقتصادية يجب أن تراعي المعايير الأخلاقية: العدالة، الكرامة، المساواة.

- رفض السياسات النيوليبرالية التي ترى الإنسان كأداة للإنتاج.
- السياسات الاقتصادية يجب أن تُصمم بما يضمن كرامة الفئات الهشة (النساء، ذوي الإعاقة، الأقليات)

النتائج والدلالات المقارنة

أ. التنمية القائمة على الإمكانات تحقق نمواً أكثر استدامة وعدلاً من النمو القائم على السوق وحده.

ب. الاستثمار في التعليم والصحة يولّد مردودًا اقتصاديًا أعلى على المدى الطويل (نمو الإنتاجية والإبداع).

ت. الدول التي تبنّت مقاربة سن أو نسبوم سجلت تحسناً ملحوظًا في مؤشرات العدالة والمساواة.

ث. السياسات الاقتصادية ذات البعد الإنساني تُسهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، ما يزيد من الاستقرار السياسي.

التحديات والقيود

- ضعف الموارد المالية في الدول النامية يحد من القدرة على تبني سياسات إمكانات شاملة.
- الضغوط النيوليبرالية تفرض أولويات السوق على حساب العدالة الاجتماعية.
- صعوبة القياس :بعض القدرات (مثل الكرامة أو المشاركة السياسية) يصعب تحويلها إلى مؤشرات كمية دقيقة.
- الفساد وضعف المؤسسات يعطل التنفيذ العادل للسياسات الاقتصادية[1].

[1] نسبوم، مارثا سي. (2006). الحدود العدائية: الإرادة السياسية والمواقف العاطفية. دار النشر: Princeton University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2006. مكان النشر: برينستون. رقم الصفحة: 157.

تُبرز نظرية الإمكانات أن التنمية الاقتصادية لا تُقاس بمعدلات النمو بل بمدى اتساع خيارات الإنسان وقدرته على عيش حياة يختارها بحرية وكرامة.

تُظهر المقارنة بين مقاربة سن ونسبوم أن الأولى تُعطي الأولوية للتمكين الاقتصادي بوصفه وسيلة للحرية، في حين تضع الثانية الكرامة الإنسانية كغاية عليا للتنمية.

وعليه، يمكن القول إن التنمية القائمة على الإمكانات تمثل تحولًا في الفلسفة السياسية للتنمية من التركيز على الثروة إلى التركيز على الإنسان ذاته بوصفه غاية الاقتصاد ووسيلته في آنٍ واحد.

تُعد نظرية الإمكانات في التنمية الاقتصادية نقلة نوعية في فهم كيفية قياس وتحقيق رفاهية الإنسان . من خلال التركيز على القدرات والفرص المتاحة للأفراد، وليس فقط على المؤشرات الاقتصادية التقليدية، تساهم نظرية الإمكانات في تقديم مفهوم شامل للتنمية. رغم التحديات التي قد تواجه تطبيقها، فإن تركيزها على الحرية و العدالة في الفرص يجعلها نموذجًا مثاليًا في صياغة السياسات الاقتصادية التي تركز على الإنسان وتمكنه من الازدهار في جميع جوانب حياته[1].

الفرع الثاني: مؤشرات القدرات البشرية

مؤشرات القدرات البشرية هي أداة مهمة في قياس رفاهية الأفراد والمجتمعات من منظور نظرية الإمكانات لأمارتيا سن. بينما تركز الاقتصادات التقليدية على المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو مستوى الدخل لتقييم رفاهية المجتمع، فإن نظرية الإمكانات تقدم بديلًا يعكس بشكل أكثر دقة القدرات الفعلية للأفراد في تحقيق حياة كريمة بناءً على فرصهم و اختياراتهم المتاحة لهم.

1.تعريف مؤشرات القدرات البشرية :في سياق نظرية الإمكانات، تُعتبر القدرات هي الحرية الفعلية للأفراد في أن يعيشوا الحياة التي يرغبون فيها. إن مؤشرات القدرات البشرية لا تقتصر على المال أو الدخل، بل تركز على مجموعة واسعة من القدرات الإنسانية التي تساهم في تحسين نوعية الحياة، مثل:

- **الصحة الجيدة** :القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والعلاج.

[1] R.A.D.P, Décret n° 64-110 du 10 Avril 1964 portant création et statuts de l'Institut national de Santé publique, Journal Officile, n° 35, du 28 Avril 1964, p. 509.

- **التعليم** :القدرة على الحصول على التعليم الجيد وتطوير المهارات.
- **القدرة على العمل** :الحصول على فرص عمل لائقة تضمن استقلالية مالية.
- **العيش في بيئة آمنة** :القدرة على العيش في بيئة خالية من العنف أو التلوث البيئي.

تتمثل الفكرة الأساسية في نظرية الإمكانات في أن القدرة على تحقيق رفاه الإنسان لا تعتمد على كميات معينة من الموارد (مثل المال أو السلع) بقدر ما تعتمد على قدرة الأفراد على تحويل تلك الموارد إلى إمكانات حقيقية تتيح لهم ممارسة اختياراتهم بحرية[1].

2.مؤشرات القدرات كمقياس للرفاهية :مؤشرات القدرات البشرية تتجاوز الطرق التقليدية لقياس التنمية أو الرفاهية، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو دخل الفرد، وذلك لأن هذه المؤشرات قد لا تعكس الواقع الفعلي للقدرات المتاحة للأفراد. يركز سن على مبدأ أن التنمية الحقيقية تُقاس بمدى قدرة الأفراد على الاختيار والتمتع بحياة تُلبي احتياجاتهم الأساسية.

أ. مؤشر التنمية البشرية : يعد مؤشر التنمية البشرية مثالًا مهمًا على كيفية تطبيق مفاهيم نظرية الإمكانات في الواقع. يُستخدم هذا المؤشر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويأخذ في اعتباره ثلاث أبعاد رئيسية للرفاهية:

- مستوى الصحة :يُقاس عبر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويعكس صحة السكان بشكل عام.
- مستوى التعليم :يشمل معدل الالتحاق بالتعليم و معدل الأمية، مما يشير إلى فرص التعلم المتاحة.
- الدخل :يتم قياسه من خلال الدخل القومي الإجمالي للفرد.

ب. المؤشرات البديلة :بالإضافة إن هناك مؤشرات أخرى تهدف إلى تقييم رفاهية الإنسان استنادًا إلى القدرات:

[1] R.A.D.P, Décret n° 69-96 du 08 juillet 1969 relatif au traitement obligatoire et gratuit de la tuberculose, journal officiel, n° 59, du 11 juillet 1969, p. 560.

- **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد** : يركز هذا المؤشر على جوانب مختلفة من الفقر مثل التعليم، و الصحة، و المعيشة، مما يسمح بتقييم مستوى الرفاهية بناءً على القدرات التي يملكها الأفراد في هذه المجالات.

- **مؤشر الحرية الاقتصادية** :يقيس الحرية التي يتمتع بها الأفراد في اتخاذ قرارات اقتصادية، مثل القدرة على امتلاك الأعمال الخاصة، الحصول على التمويل، والتحكم في الموارد الشخصية .وهذه الجوانب تُعتبر أساسية في نظرية الإمكانات، حيث أن الحرية الاقتصادية تعد من أهم الإمكانات التي تتيح للأفراد تحسين حياتهم.

- **مؤشر القدرات الإنسانية** : والذي تم تطويره لتوسيع مفهوم مؤشر التنمية البشرية عبر إضافة جوانب جديدة تشمل قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم، مثل الحقوق السياسية، والحقوق الثقافية، والقدرة على التعبير عن الذات[1].

3.استخدام مؤشرات القدرات البشرية في السياسات العامة :تتعدى نظرية الإمكانات كونها مجرد أداة فلسفية أو نظرية؛ فهي توفر أيضًا أساسًا عمليًا لإصلاح السياسات العامة. يساهم مؤشر القدرات البشرية في توجيه السياسات الحكومية نحو تعزيز رفاه الإنسان بشكل أكبر من مجرد النظر إلى الاقتصاد بشكل ضيق.

أ. التعليم والصحة :تعتمد السياسات العامة المتوافقة مع نظرية الإمكانات على تحقيق فرص متساوية لجميع الأفراد في الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية الشاملة. على سبيل المثال، يمكن استخدام مؤشر القدرات في توجيه السياسات التعليمية نحو ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، قادرون على الوصول إلى تعليم عالي الجودة.

ب. تعزيز العدالة الاجتماعية :إحدى الركائز الأساسية في نظرية الإمكانات هي تعزيز العدالة الاجتماعية .يشمل ذلك الحد من التفاوتات في الفرص الاقتصادية والتعليمية والصحية. من خلال تطبيق

[1] محمد لمين أجال لعجال ، هجرة الكفاءات العربية، الأسباب والمقترحات للحد منها حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعالقات الدولية، ،1990 ص 197

مؤشرات القدرات البشرية في السياسات العامة، يمكن للحكومات قياس وتحديد النقاط التي تحتاج إلى إصلاح لضمان تحقيق العدالة وتوسيع الفرص المتاحة للأفراد في المجتمع.

ج. خلق بيئة اقتصادية دائمة للفرص :إحدى الاستراتيجيات الفعالة في تحسين القدرات البشرية هي تحفيز بيئات العمل التي تتيح الفرص الاقتصادية لجميع الأفراد. مثلا، توفير الوظائف اللائقة وتحفيز رواد الأعمال من خلال التمويل الصغير أو توفير الموارد التقنية يمكن أن يعزز قدرة الأفراد على تحقيق الإمكانات البشرية[1].

4.التحديات في تطبيق مؤشرات القدرات البشرية :رغم أهمية مؤشرات القدرات البشرية في القياس والتحليل، فإن تطبيقها يواجه تحديات عدة:

- **التحديات القياسية** :يصعب تحديد مؤشرات القدرات بشكل دقيق في بعض المجالات مثل الحقوق السياسية والقدرة على المشاركة .يتطلب ذلك توفير بيانات دقيقة تتعلق بمشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية.

- **القيود الثقافية** :في بعض البلدان، قد يكون هناك صعوبة في تطبيق مؤشرات القدرات بسبب التحديات الثقافية أو الهيكلية، مثل التمييز أو التفاوت الاجتماعي الذي يمكن أن يحد من قدرة بعض الأفراد على الوصول إلى الفرص المتساوية.

- **التحديات الاقتصادية** :تطبيق مؤشرات القدرات البشرية في السياسات العامة يتطلب استثمارًا في القطاعات الأساسية مثل التعليم و الصحة، وهو ما قد يتطلب موارد مالية ضخمة، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض.

مؤشرات القدرات البشرية توفر وسيلة فعالة لقياس وتحقيق رفاه الإنسان على عكس المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تركز على الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي. من خلال التركيز على القدرات الفعلية للأفراد في الوصول إلى الفرص وتحقيق اختياراتهم، يُمكن تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية

[1] HENNI Mustapha, la question de l'habitat en Algerie ,: Aspects économiques, Magister en sciences économiques, Université d'Alger: Institut des sciences éconmiques, 1982.p.125

بشكل أكثر شمولاً واستدامة. كما يمكن أن تُوجه هذه المؤشرات السياسات العامة نحو التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية التي تتيح لكل فرد الفرصة لتحقيق إمكاناته البشرية[1].

المطلب الثالث :المقارنة بين الحالتين

يتيح تحليل نتائج تطبيق النظرية في الدول المتقدمة والنامية استخلاص فروق جوهرية في الأثر والفعالية. يركّز هذا المطلب على المقارنة بين التجربتين من حيث درجة الاندماج المؤسسي، ومستوى المشاركة الاجتماعية، ومدى احترام القيم الثقافية، مع محاولة تفسير التباين في النتائج من منظور نظرية الإمكانات نفسها، وما تطرحه من ضرورة لتكييف المبادئ مع السياقات المحلية.

الفرع الأول: أوجه النجاح والفشل في التطبيق

تُعد **نظرية الإمكانات** من أكثر النظريات تأثيرًا في الفكر التنموي والسياسي المعاصر، لأنها أعادت تعريف مفهوم التنمية من منظور **إنساني شامل** يركز على تمكين الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية.
غير أن **تطبيقها العملي** واجه تفاوتًا كبيرًا بين الدول، فبينما نجحت بعض التجارب في تحويل هذه النظرية إلى سياسات فعّالة (مثل بلدان الشمال الأوروبي)، واجهت أخرى (كالهند ودول الجنوب العالمي) صعوبات في تحقيق أهدافها الكاملة.
يناقش هذا الفرع إذن **عوامل النجاح والفشل** في تطبيق نظرية الإمكانات من خلال تحليل مقارن بين الأطر النظرية والتطبيقية، والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها.

[1] موفق حديد محمد، مرجع سابق ، ص 137

معايير تقييم التطبيق

قبل تحليل النجاحات والإخفاقات، يجب تحديد المتغيرات القابلة للقياس التي تُستخدم لتقييم مدى نجاح تطبيق النظرية، وتشمل:

المصدر	أداة القياس	المؤشر	المجال
UNDP	Education Index	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة / نسبة الالتحاق بالتعليم	التعليم
WHO	Health Index	العمر المتوقع / وفيات الأطفال	الصحة
البنك الدولي / Bertelsmann	Gini Index / Social Justice Index	معامل جيني / (Gini) مؤشر العدالة الاجتماعية	العدالة الاجتماعية
WEF	Gender Gap Index	مشاركة النساء في سوق العمل والسياسة	المساواة بين الجنسين
UNDP / Oxford HDI	HDI / MPI	مؤشر التنمية البشرية / (HDI)مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد(MPI)	التنمية الشاملة

هذه المؤشرات تمكّن من التمييز الكمي بين حالات النجاح والفشل، وإدراك الفروق بين البيئات السياسية والاقتصادية المختلفة[1].

أوجه النجاح في التطبيق

أ .النجاح في الدول ذات المؤسسات الراسخة (النموذج الاسكندنافي – منظور نسبوم)

- طبّقت السويد، فنلندا، والنرويج فلسفة قريبة من **نسبوم** تقوم على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كقيمة عليا.

[1] سن، أمارتيا. (1985). السلع والقدرات. دار النشر: North-Holland. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1985. مكان النشر: أمستردام. رقم الصفحة: 16.

- السياسات تركز على:
  - مجانية التعليم والرعاية الصحية.
  - دعم المساواة الجندرية.
  - ضمان حد أدنى من الدخل وحقوق العمل.

النتائج الكمية:

المؤشر	السويد	فنلندا	المتوسط العالمي
HDI	0.93	0.94	0.72
Gini	0.26	0.25	0.39
Gender Gap Index	0.82	0.83	0.68

التحليل:

نجاح هذه الدول يرتبط بتكامل المؤسسات الديمقراطية، والثقافة السياسية التوافقية، والاستثمار في القدرات البشرية كأولوية استراتيجية.

بذلك تحققت علاقة متوازنة بين التنمية الاقتصادية والكرامة الإنسانية، وهو جوهر نظرية الإمكانات عند نسبوم.

ب .النجاح الجزئي في الدول الصاعدة (نموذج أمارتيا سن – الهند مثالًا)

- ركزت السياسات الهندية منذ التسعينات على تحسين القدرات البشرية عبر التعليم والصحة وبرامج مكافحة الفقر.
- كان الهدف الأساسي تحويل النمو الاقتصادي إلى نمو إنساني شامل.

النتائج الكمية:

المؤشر	1990	2020	التحسن(%)
HDI	0.42	0.64	+52%
معدل الفقر	45%	16%	−29%
العمر المتوقع	58سنة	70سنة	+21%

التحليل:

حققت الهند تقدمًا ملموسًا في توسيع القدرات الأساسية (التعليم والصحة)، لكنها واجهت عقبات بنيوية:

- تفاوتات طبقية وجندرية.
- ضعف في كفاءة المؤسسات الإدارية.
- فجوة بين السياسات الوطنية والتطبيق المحلي.

→النتيجة :**نجاح جزئي في تحسين القدرات، دون تحقيق المساواة الجوهرية.**

ج .النجاح المحدود في بعض الدول النامية (البرازيل، جنوب إفريقيا)

- تبنّت البرازيل (خلال فترة لولا دا سيلفا) سياسات مستوحاة من فكر سن، مثل برنامج **Bolsa Família**لدعم الفقراء مقابل التعليم والصحة.
- جنوب إفريقيا طبّقت برامج تمكين اجتماعي بعد الفصل العنصري[1].

النتائج:

- انخفاض الفقر في البرازيل من 36% إلى 18.(2003–2014) %

[1] كلارك، ديفيد أ. (2005). نهج القدرات لسين: التقدم والقياس. دار النشر: Palgrave Macmillan. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2005. مكان النشر: باسينجستوك. رقم الصفحة: 89.

- ارتفاع متوسط العمر المتوقع في جنوب إفريقيا من 54 إلى 64 سنة.
- لكن معامل جيني لا يزال مرتفعًا (0.45<) مما يدل على استمرار عدم المساواة.

التحليل:

نجاح نسبي في تحسين القدرات المعيشية، لكنه لم يتحول إلى عدالة هيكلية بسبب التفاوت في توزيع الدخل والفرص.

أوجه الفشل أو التعثر في التطبيق

أ .غياب الإرادة السياسية والتبني الشكلي

- في بعض الدول، جرى استخدام مفاهيم "التمكين" و"القدرات" كشعارات دون تحويلها إلى سياسات قابلة للتنفيذ.
- **أمثلة:**

– بعض دول الشرق الأوسط التي تبنّت خطط تنمية "رؤية" دون إصلاح مؤسساتي حقيقي.

– النتيجة: استمرار فجوة بين النصوص الاستراتيجية والنتائج الفعلية.

ب .هيمنة المقاربة النيوليبرالية

- تقويض السياسات الاجتماعية بسبب التركيز على السوق والخصخصة.
- خفض الإنفاق العام على الصحة والتعليم أدى إلى تراجع مؤشرات القدرات في عدة دول إفريقية وآسيوية.
- مثال: في دول إفريقيا جنوب الصحراء، رغم نمو الناتج المحلي، بقي HDIدون 0.50.

ج .ضعف المؤسسية والفساد

- في دول كثيرة، تُعيق البيروقراطية والفساد تطبيق البرامج الاجتماعية.
- الفساد يلتهم الموارد المخصصة للتعليم والصحة، مما يحرم الفئات الضعيفة من فرص التنمية.

د .قيود ثقافية وجندرية

- المجتمعات التقليدية تُقيّد تمكين المرأة والمساواة في التعليم والعمل.
- مثال: في باكستان أو نيجيريا، تُظهر المؤشرات فجوة نوعية كبيرة رغم السياسات التنموية.

تحليل مقارن لعوامل النجاح والفشل

عوامل الفشل	عوامل النجاح
أنظمة سلطوية وضعف المساءلة.	وجود مؤسسات ديمقراطية قوية.
سياسات اقتصادية منفصلة عن العدالة الاجتماعية.	سياسات اجتماعية متكاملة (تعليم – صحة – مساواة).
الفساد وسوء الإدارة العامة.	شفافية مالية وإدارة فعّالة للموارد.
ثقافة تقليدية أو تمييزية.	ثقافة سياسية داعمة للمواطنة والكرامة.
عدم الاستقرار أو التغيرات الحكومية المتكررة.	إرادة سياسية مستمرة واستقرار سياسي.

النتيجة التحليلية:

نجاح تطبيق نظرية الإمكانات ليس مرتبطًا فقط بموارد الدولة، بل بقدرتها المؤسسية والسياسية على تحويل النظرية إلى سياسات عادلة ومستدامة.

القراءة السياسية للنتائج

- في التجارب الناجحة (السويد، فنلندا)، كانت العدالة التوزيعية والكرامة الإنسانية جزءًا من العقد الاجتماعي.

- في التجارب المتعثرة (الهند، البرازيل)، تحققت إمكانات مادية دون استكمال البنية المؤسسية.
- أما في الدول الفاشلة (بعض الدول الإفريقية والعربية)، فقد فشلت النظرية بسبب غياب الشرط الديمقراطي والمؤسسي، مما جعل التنمية شكلية وغير مستدامة.

يتضح من التحليل المقارن أن نجاح تطبيق نظرية الإمكانات يتوقف على مدى توافر بيئة سياسية ومؤسسية داعمة، قادرة على تحويل المفاهيم النظرية إلى آليات تنفيذ واقعية.
فالدول التي جمعت بين الإرادة السياسية، العدالة المؤسسية، والمساءلة الديمقراطية نجحت في تحقيق تنمية إنسانية شاملة، كما في النماذج الإسكندنافية.
أما الدول التي اكتفت بتبني النظرية على المستوى الخطابي، دون إصلاح جذري في بنية الحكم أو توزيع الموارد، فقد عانت من إخفاقات هيكلية جعلت من التنمية عملية ناقصة ومحدودة الأثر.

يتيح تحليل نتائج تطبيق النظرية في الدول المتقدمة والنامية استخلاص فروق جوهرية في الأثر والفعالية. يركّز هذا المطلب على المقارنة بين التجربتين من حيث درجة الاندماج المؤسسي، ومستوى المشاركة الاجتماعية، ومدى احترام القيم الثقافية، مع محاولة تفسير التباين في النتائج من منظور نظرية الإمكانات نفسها، وما تطرحه من ضرورة لتكييف المبادئ مع السياقات المحلية[1].

الفرع الثاني: انعكاسات النتائج على الرفاهية الفردية والجماعية

تسعى نظرية الإمكانات كما صاغها أمارتيا سن ومارتا نسبوم إلى إعادة تعريف مفهوم الرفاهية ، ليس بوصفه مجرد تحسّن في الدخل أو الاستهلاك، بل بوصفه توسيعًا فعليًا لخيارات الإنسان وقدرته على عيش حياة ذات معنى وكرامة.
إن تطبيق هذه النظرية في السياسات العامة لا يهدف فقط إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية، بل إلى إحداث تحول نوعي في حياة الأفراد والمجتمعات من خلال تمكينهم من تحقيق ذواتهم والمشاركة في صياغة مصيرهم.

[1] نسبوم، مارثا سي. (2011). القدرات والعدالة. في "خلق القدرات". دار النشر: Harvard University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2011. مكان النشر: كامبريدج. رقم الصفحة: 71.

وعليه، يبحث هذا الفرع في انعكاسات نجاح أو فشل تطبيق نظرية الإمكانات على مستوى الرفاهية الفردية والجماعية، مع تحليل مقارن للتجارب الدولية.

الإطار النظري للعلاقة بين الإمكانات والرفاهية

أ. عند أمارتيا سن:

- يعتبر أن الرفاهية لا تُقاس بالدخل بل بـ القدرات الفعلية التي يمتلكها الفرد.
- يرى أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تُقاس بمدى توسيعها للحريات الجوهرية مثل التعليم، الصحة، المشاركة.
- الرفاهية هي "القدرة على أن تكون وتفعل ما تختاره بحرية" — أي أنها تتجاوز البُعد المادي لتشمل البُعد القيمي والاختياري.

ب. عند مارتا نسبوم:

- تضيف إلى مفهوم الرفاهية بُعدًا أخلاقيًا وكراميًا .
- تعتبر أن تحقيق الرفاهية يتطلب ضمان القدرات الجوهرية العشر لكل إنسان، مثل الحياة، السلامة الجسدية، الانتماء، والخيال.
- تربط الرفاهية ارتباطًا مباشرًا بـ الكرامة الإنسانية والعدالة التوزيعية، معتبرة أن غياب أي من القدرات الأساسية يمثل إخلالًا بالعدالة.

انعكاسات التطبيق على الرفاهية الفردية

أ. في الدول التي نجحت في التطبيق (النموذج الإسكندنافي):

- المواطن يتمتع بقدرات فعلية عالية:
  - التعليم المجاني والرعاية الصحية الشاملة.

- حماية اجتماعية قوية تقلل من المخاطر الاقتصادية.
- مشاركة سياسية ومجتمعية واسعة[1].

- **النتيجة:**

ارتفاع مستوى الرضا الذاتي عن الحياة والسعادة الفردية.

المؤشرات الكمية:(2024)

الدولة	مؤشر الرفاهية–Well) (being Index	مؤشر السعادة العالمي	متوسط العمر المتوقع	معدل الثقة الاجتماعية
فنلندا	0.95	1الأولى) عالميًا(	82سنة	72%
السويد	0.93	6	81سنة	70%
المتوسط العالمي	0.70	—	72سنة	45%

التحليل:

تتجلى الرفاهية الفردية هنا كنتيجة مباشرة لسياسات تقوم على العدالة، التعليم، والمشاركة، أي على تفعيل القدرات البشرية وليس على تراكم الثروة فقط.

ب. في الدول ذات النجاح الجزئي (نموذج أمارتيا سن – الهند، البرازيل):

- تحسين التعليم والصحة زاد من الرفاهية المعيشية ، لكن لم ينعكس دائمًا على الرفاهية الذاتية أو الإدراكية .
- السبب يعود إلى استمرار الفوارق الاجتماعية والجندرية، ما يحدّ من الشعور العام بالعدالة والمساواة.

[1] دريز، جان. (2004). التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الهند. دار النشر: Oxford University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2004. مكان النشر: دلهي. رقم الصفحة: 203.

مؤشرات مختارة[1]:

الدولة	HDI	معامل جيني	مؤشر السعادة العالمي	معدل الفقر متعدد الأبعاد
الهند	0.64	0.47	126 / 146	27%
البرازيل	0.76	0.48	49 / 146	11%

التحليل:

رغم التحسن المادي، بقيت مستويات الرفاهية الفردية منخفضة بسبب ضعف العدالة التوزيعية وانعدام الثقة بالمؤسسات، أي أن القدرات توسعت كمفهوم، لكنها لم تتحول بالكامل إلى حريات فعلية.

ج. في الدول المتعثرة (بعض الدول العربية والأفريقية):

- ضعف تطبيق نظرية الإمكانات أدى إلى استمرار الحرمان الهيكلي في الصحة والتعليم والمشاركة السياسية.
- محدودية الخدمات العامة، وغياب العدالة الاجتماعية، أدت إلى تدهور في مؤشرات الرفاهية الفردية رغم وفرة الموارد في بعض الحالات (كحالة الريع النفطي).

المؤشرات التقريبية[2]:(2024)

الدولة	HDI	Gini	Well-being Index	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
مصر	0.73	0.36	0.65	20%
نيجيريا	0.55	0.43	0.54	35%
اليمن	0.47	—	0.42	48%

[1] سن، أمارتيا. (2009). فكرة العدالة. دار النشر: Harvard University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2009. مكان النشر: كامبريدج، ماساتشوستس. رقم الصفحة: 231.

[2] نسبوم، مارثا سي. (1995). عواطف التفكير. دار النشر: Cambridge University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1995. مكان النشر: كامبريدج. رقم الصفحة: 64.

التحليل:

الرفاهية الفردية في هذه الدول تتأثر أكثر بالعوامل السياسية والمؤسسية (الاستبداد، ضعف الشفافية) مما يجعل تطبيق نظرية الإمكانات محدود الأثر.

نظرية الإمكانات تُعد أداة مثالية لتحسين الرفاهية الفردية والجماعية، حيث تركز على الحرية و القدرة على الاختيار، مما يعزز الكرامة الإنسانية و العدالة الاجتماعية .على الرغم من التحديات التي تواجه تطبيق هذه النظرية في سياقات مختلفة، إلا أنها تقدم إطارًا غنيًا ومرنًا لتحليل وتطوير السياسات العامة التي تسعى إلى تحقيق رفاه الإنسان وتحسين العدالة الاجتماعية عبر تعزيز القدرات والفرص المتاحة لكل فرد في المجتمع[1].

المبحث الثاني: إمكانات تطوير نظرية الإمكانات في السياسات العامة

يتناول هذا المبحث السبل الممكنة لتفعيل نظرية الإمكانات في السياسات العامة عبر مقاربات أكثر تكاملاً ومرونة.

يركز على كيفية دمج النظرية في التخطيط السياسي، وتكييفها مع السياقات المحلية والثقافية للدول النامية والمتقدمة على السواء.

كما يسعى إلى إبراز أهمية تطوير أدوات قياس جديدة تُمكّن صناع القرار من توظيف النظرية بصورة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الأول :دمج نظرية الإمكانات في التخطيط السياسي

يُعدّ إدماج نظرية الإمكانات في صياغة السياسات العامة خطوة أساسية نحو بناء مجتمعات أكثر عدلًا وإنصافًا. في هذا المطلب نناقش الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل النظرية إلى أدوات عملية تعتمدها الحكومات والمؤسسات، سواء من خلال تطوير مؤشرات قياس للإمكانات أو إدراج مبادئها في التشريعات والسياسات الاجتماعية، مع التركيز على أهمية الإرادة السياسية في إنجاح هذا المسار.

[1] عاشور، يوسف حسني، نظرية القرارات،:الجامعة الإسلامية قسم إدارة الأعمال 1996، ، 20 ص.102

الفرع الأول: نحو سياسة تنموية شاملة

أثبتت التجارب المقارنة في تطبيق نظرية الإمكانات أن التنمية لا يمكن اختزالها في معدلات النمو الاقتصادي، بل يجب أن تتجاوزها نحو مفهوم أكثر شمولًا يدمج بين العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، والمشاركة السياسية.

ومن ثمّ، فإن التوجه نحو سياسة تنموية شاملة يتطلب إعادة بناء النموذج التنموي على أسس جديدة قوامها القدرات البشرية والمؤسسات الديمقراطية والتوازن بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
بهذا المعنى، تصبح التنمية الشاملة سياسة دولة ومجتمع، لا مجرد برنامج اقتصادي، وهو ما تسعى إليه نظرية الإمكانات في صيغتها المعاصرة.

مفهوم السياسة التنموية الشاملة في ضوء نظرية الإمكانات

أ. من النمو الاقتصادي إلى تنمية القدرات:

- يرى أمارتيا سن أن التنمية الحقيقية تتحقق حين تتحول الموارد الاقتصادية إلى قدرات بشرية قابلة للتحقق.
- بينما تعتبر نسبوم أن السياسة التنموية الشاملة يجب أن تقوم على ضمان القدرات الجوهرية لكل فرد —التعليم، الصحة، الأمان، الكرامة، والمشاركة.

ب. خصائص السياسة التنموية الشاملة:

1. **تكاملية** :تربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
2. **موجهة بالعدالة** :تستهدف الفئات المهمشة لا النخب الاقتصادية فقط.
3. **مستندة إلى القدرات** :تركز على بناء الإنسان كغاية لا كوسيلة.
4. **قابلة للقياس** :تعتمد على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم الأداء التنموي.

5. **مستدامة** :تراعي الأجيال القادمة والبعد البيئي[1].

المبادئ التأسيسية للسياسة التنموية الشاملة

أ. مبدأ تمكين القدرات البشرية:

- الاستثمار في التعليم، الصحة، المهارات، والابتكار.
- تعزيز رأس المال البشري كأداة مركزية للتنمية.
- اعتماد مؤشرات مثل :*مؤشر التنمية البشرية (HDI)* و*مؤشر التعليم (EI)* لقياس التقدم.

ب. مبدأ العدالة التوزيعية والمساواة في الفرص:

- تقليل الفوارق الطبقية والجندرية والإقليمية.
- إصلاح النظام الضريبي ليكون أكثر عدالة.
- رفع نسبة الإنفاق الاجتماعي في الميزانية العامة.

مثال تطبيقي:

النموذج السويدي يخصص أكثر من **40%من الناتج المحلي الإجمالي** للإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة، الضمان).

ج. مبدأ المواطنة الفاعلة والمشاركة السياسية:

- إشراك المواطنين في صنع القرار التنموي المحلي والوطني.
- تفعيل آليات الشفافية والمساءلة العامة.
- بناء الثقة بين الدولة والمجتمع كأساس للاستدامة السياسية.

---

[1] فوكودا–بار، س. (2003). مؤشرات التنمية البشرية. دار النشر: Routledge. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2003. مكان النشر: لندن. رقم الصفحة: 92.

د. مبدأ الاستدامة البيئية والأجيال القادمة:

- إدماج البعد البيئي في التخطيط التنموي.
- قياس الأداء البيئي ضمن مؤشرات التنمية المستدامة.
- تطبيق مفهوم "العدالة بين الأجيال" في توزيع الموارد.

المقاربة المقارنة لتجارب التنمية الشاملة[1]

المؤشرات التنموية	أدوات التنفيذ	السمات العامة	النموذج
HDIمرتفع(0.93<) ، GINIمنخفض.(0.26<)	سياسات رعاية شاملة، ضرائب تصاعدية، تمكين اجتماعي.	تنمية قائمة على العدالة والكرامة والمساواة.	**النموذج الإسكندنافي (نسبوم)**
HDIمتوسط (0.70– 0.80)، انخفاض تدريجي في الفقر.	التعليم الشامل، دعم الفقراء، إصلاح سوق العمل.	تنمية قائمة على القدرات والإنتاجية.	**النموذج الآسيوي (سن)**
نمو اقتصادي مرتفع لكن تفاوتات واسعة.(GINI >0.45)	الخصخصة، الاستثمار الخارجي، تقليص الدعم الاجتماعي.	تنمية موجهة نحو السوق والنمو السريع.	**النموذج النيوليبرالي**

التحليل المقارن:

التجارب التي تبنّت مقاربة "القدرات والعدالة" (نسبوم، سن) حققت **تنمية أكثر شمولًا واستدامة** من تلك التي ركزت على النمو المادي فقط.

الأبعاد المؤسسية والسياسية للسياسة التنموية الشاملة

أ .الإصلاح المؤسسي والحوكمة الرشيدة:

- تقوية المؤسسات الرقابية والقضائية لضمان الشفافية والمساءلة.

[1] سن، أمارتيا. (1987). مستوى المعيشة. دار النشر: Cambridge University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1987. مكان النشر: كامبريدج. رقم الصفحة: 25.

- اعتماد مؤشرات *الحوكمة العالمية (WGI)* لقياس فعالية المؤسسات.
- إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات التنموية.

ب .إعادة هيكلة الدولة التنموية:

- من "دولة راعية" إلى "دولة مُمكّنة "توفر البنية التحتية للقدرات البشرية.
- تطوير سياسات تعليمية وصحية مرنة تستجيب للفوارق المحلية.

ج .التوازن بين الاقتصاد والسياق الاجتماعي:

- الربط بين سياسات النمو الاقتصادي وبرامج العدالة الاجتماعية.
- اعتماد نموذج *"النمو الشامل "* الذي يدمج الفئات الضعيفة في دورة الإنتاج.

أدوات قياس السياسة التنموية الشاملة[1]

الغاية	المؤشر الكمي	البعد
قياس تمكين القدرات المعرفية.	مؤشر التعليم(Education Index)	**التعليم**
قياس الرفاه المعيشي.	مؤشر العمر المتوقع(Life Expectancy)	**الصحة**
قياس المساواة في الدخل.	معامل جيني(Gini Index)	**العدالة**
قياس جودة المؤسسات.	مؤشر فعالية الحكومة(Government Effectiveness)	**الحوكمة**
قياس الاستدامة البيئية.	مؤشر الأداء البيئي(EPI)	**البيئة**
قياس الرضا الفردي والجماعي.	مؤشر الرفاهية(Well-being Index)	**السعادة**

[1] نسبوم، مارثا سي. (1990). حب المعرفة. دار النشر: Harvard University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1990. مكان النشر: كامبريدج، ماساتشوستس. رقم الصفحة: 138.

هذه المؤشرات تُمكّن الباحث من تحويل النظرية إلى نموذج قياس مقارن بين الدول لتحديد مدى شمولية التنمية فعليًا.

التحديات المحتملة أمام بناء سياسة تنموية شاملة

1. **هيمنة المنظور النيوليبرالي** الذي يقلل من دور الدولة في العدالة الاجتماعية.
2. **ضعف الموارد المالية** في الدول النامية، مما يحد من توسيع الإنفاق الاجتماعي.
3. **البيروقراطية والفساد الإداري** التي تعيق تنفيذ البرامج التنموية.
4. **ضعف الثقافة السياسية والمواطنة** مما يقلل من المشاركة المجتمعية.
5. **التفاوتات الجندرية والإقليمية** التي تحد من المساواة في الفرص.

نحو نموذج تطبيقي مقترح" :إستراتيجية الإمكانات المتكاملة"

يمكن تلخيص ملامح سياسة تنموية شاملة وفق نموذج "الإمكانات المتكاملة" في الخطوات التالية:

1. تحديد القدرات الأساسية ذات الأولوية)التعليم، الصحة، المساواة.(
2. تصميم سياسات قطاعية مترابطة)اقتصاد – صحة – تعليم – بيئة.(
3. تطبيق مؤشرات قياس دورية لمدى تحسن القدرات والعدالة.
4. تعزيز المشاركة المجتمعية والمؤسسية في كل مراحل التخطيط والتنفيذ.
5. توجيه النمو الاقتصادي نحو تمويل القدرات البشرية بدلًا من تراكم رأس المال المالي.

الهدف النهائي :تحقيق رفاه شامل ومستدام يجمع بين الحرية، العدالة، والكرامة الإنسانية.

إن بناء سياسة تنموية شاملة في ضوء نظرية الإمكانات يعني الانتقال من منطق "النمو من أجل النمو" إلى منطق "التنمية من أجل الإنسان."

فالمجتمع الذي يستثمر في قدراته البشرية، ويضمن العدالة والمساواة في الفرص، ويُشرك مواطنيه في اتخاذ القرار، هو المجتمع الذي يحقق الرفاهية الحقيقية والاستقرار السياسي طويل الأمد.
وبذلك، تتحول نظرية الإمكانات من رؤية فلسفية إلى إستراتيجية عملية للتنمية الشاملة والمستدامة، تجمع بين بعديها الإنساني والمؤسسي في إطار سياسي معاصر.

السياسة التنموية الشاملة، عند تطبيقها في إطار نظرية الإمكانات، توفر فرصة للأفراد لتحقيق إمكاناتهم الكاملة في مختلف جوانب الحياة. من خلال توفير فرص متساوية في التعليم، الصحة، العمل، والمشاركة السياسية، يمكن لهذه السياسات أن تُحدث تحولًا إيجابيًا في رفاه الأفراد والمجتمعات. إلا أن النجاح في تطبيق هذه السياسات يتطلب إرادة سياسية قوية و تمويل كافٍ و إرادة اجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة[1].

الفرع الثاني: أدوات قياس الإمكانات في صنع القرار

تقوم نظرية الإمكانات على فكرة جوهرية مفادها أن تقييم التنمية والسياسات العامة يجب أن ينطلق من ما يستطيع الأفراد فعله فعلاً، لا مما يملكونه من موارد أو دخل.

غير أن هذا التحول من الاقتصاد إلى الإنسان يتطلب تطوير أدوات قياس كمية ونوعية دقيقة تساعد صانع القرار على تحليل الإمكانات وتقييم أثر السياسات على القدرات البشرية.

يهدف هذا الفرع إلى عرض وتحليل أهم أدوات ومؤشرات قياس الإمكانات المستخدمة عالميًا، مع إبراز حدودها وإمكانيات توظيفها في إطار السياسات العامة والحكم الرشيد.

[1] عاشور، يوسف حسني، المرجع السابق ، ص .121

أ. الفرق بين المدخل الاقتصادي والمدخل القدراتي:

البعد	المدخل الاقتصادي التقليدي	المدخل القدراتي (سن ونسبوم)
معيار التقييم	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	القدرات البشرية الفعلية(Capabilities)
محور التحليل	الثروة والموارد	الإنسان وحرّياته الفعلية
الهدف	النمو الاقتصادي	الرفاه الإنساني والعدالة الاجتماعية
أداة القياس	مؤشرات مالية	مؤشرات بشرية وتنموية متعددة الأبعاد

النتيجة:

الانتقال من قياس "المدخلات" (موارد الدولة) إلى قياس "المخرجات الفعلية" (قدرات الأفراد وحرياتهم).

أدوات قياس الإمكانات عند أمارتيا سن

أمارتيا سن طوّر مجموعة من الأدوات الكمية المبتكرة لتقييم القدرات الإنسانية، من أهمها:

أ .مؤشر التنمية البشرية:(HDI – Human Development Index)

- ابتكره سن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)
- يقيس ثلاثة أبعاد أساسية تمثل القدرات الجوهرية:

1. **الصحة** :العمر المتوقع عند الولادة.
2. **التعليم** :متوسط سنوات الدراسة ومعدل الالتحاق.
3. **الدخل** :نصيب الفرد من الناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية.

الصيغة الرياضية العامة:

HDI=(Ihealth+Ieducation+Iincome)3HDI = \frac{(I_{health} + I_{education} + I_{income})}{3}HDI=3(Ihealth+Ieducation+Iincome)

يستخدم المؤشر في تقييم أداء الدول سنويًا، وهو أداة رئيسية لتوجيه قرارات التنمية لدى الحكومات والمنظمات الدولية[1].

ب .مؤشر الفقر البشري (HPI) ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد:(MPI)

- يقيسان الحرمان في القدرات وليس فقط في الدخل.
- يعتمد **MPI**على ثلاثة أبعاد: التعليم، الصحة، ومستوى المعيشة (بدائل للدخل).
- يُظهر أن الفقر الحقيقي هو **نقص في الإمكانات** التي تتيح حياة لائقة.

ج .مؤشر عدم المساواة في التنمية البشرية:(IHDI)

- يدمج مفهوم العدالة التوزيعية داخل مؤشر .HDI
- يقيس الفجوات بين الفئات الاجتماعية في الوصول إلى القدرات.

أهمية هذه الأدوات:

أنها سمحت لصنّاع القرار بالانتقال من تقييم النمو الاقتصادي إلى تقييم العدالة في توزيع القدرات.

- نسبوم لا تكتفي بالمؤشرات الكمية، بل تعتمد على أدوات التقييم القيمي مثل:
  - تحليل العدالة في السياسات)هل تضمن الكرامة للجميع؟.(
  - المساءلة الأخلاقية للسلطة التنفيذية في حماية القدرات الجوهرية.
  - المقارنة النوعية بين الفئات المهمشة والميسورة.

[1] كومار، أ. ك. (2005). نهج القدرات والتنمية. دار النشر: Sage Publications. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2005. مكان النشر: نيودلهي. رقم الصفحة: 177.

المؤشرات المساعدة في تحليل الإمكانات ضمن السياسات العامة[1]

المؤشر	الغاية	جهة الإصدار	علاقة بالمفهوم القدراتي
HDI	قياس القدرات البشرية الأساسية	UNDP	المؤشر المركزي لنظرية الإمكانات
IHDI	دمج العدالة وعدم المساواة	UNDP	يوضح توزيع الإمكانات
MPI	قياس الفقر غير المالي	Oxford HDI	يحدد فجوات القدرات
GII (Gender Inequality Index)	قياس فجوة القدرات بين الجنسين	UNDP	مرتبط بقدرة النساء على المشاركة
Social Progress Index (SPI)	يقيس جودة الحياة خارج الاقتصاد	Social Progress Imperative	يركز على الحقوق والفرص
World Happiness Index	يقيس الرفاه الإدراكي للفرد	UN SDSN	مكمّل للقدرات الذاتية
Governance Indicators (WGI)	يقيس فعالية المؤسسات والمساءلة	World Bank	يربط القدرات بالبنية المؤسسية

هذه المؤشرات تتيح لصانع القرار **مقاربة متعددة الأبعاد** لقياس أثر السياسات على القدرات الفعلية للأفراد، لا على الناتج الاقتصادي فحسب.

[1] سن، أمارتيا. (1992). عدم المساواة reexamined. دار النشر: Harvard University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1992. مكان النشر: كامبريدج، ماساتشوستس. رقم الصفحة: 39.

توظيف أدوات القياس في عملية صنع القرار

أ .في مرحلة التشخيص:

- تُستخدم المؤشرات لتحديد نقاط الضعف في القدرات داخل المجتمع.
- مثال: ارتفاع مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ← يدل على ضعف الإمكانات في الصحة والتعليم.

ب .في مرحلة صياغة السياسات:

- تُوظف نتائج المؤشرات لتحديد الأولويات التنموية.
- مثال: انخفاض مؤشر التعليم ← توجيه الإنفاق العام نحو المدارس والجامعات.

ج .في مرحلة التنفيذ:

- مؤشرات القدرات تُستخدم كأدوات للمتابعة والرصد.
- يتم تحديثها دوريًا لقياس فعالية البرامج.

د .في مرحلة التقييم:

- المقارنة بين المؤشرات قبل وبعد تطبيق السياسات تكشف عن مدى تحسن القدرات الفعلية.
- مثال: زيادة العمر المتوقع وارتفاع نسبة التعليم دليل على نجاح السياسة في تعزيز الإمكانات.

العلاقة بين أدوات القياس والحوكمة الرشيدة

- تؤكد التجارب المقارنة أن استخدام أدوات قياس الإمكانات يعزز:

الشفافية في صنع القرار.

المساءلة المبنية على نتائج قابلة للقياس.

الكفاءة في تخصيص الموارد العامة.

مشاركة المواطنين في مراقبة السياسات عبر مؤشرات واضحة ومفتوحة.

وبذلك تتحول نظرية الإمكانات إلى إطار حوكمي متكامل يدعم الحكم الديمقراطي القائم على النتائج

التحديات المنهجية في قياس الإمكانات

1. صعوبة القياس الكمي لبعض القدرات مثل الكرامة أو المشاركة السياسية.
2. اختلاف السياقات الثقافية التي تجعل من المقارنة بين الدول تحديًا دقيقًا.
3. محدودية البيانات في الدول النامية، ما يعيق بناء مؤشرات دقيقة.
4. تأثير العوامل السياسية والمؤسسية على مصداقية المؤشرات الدولية.
5. الخلط بين النتائج المادية والقدرات الفعلية)قد تتحسن المؤشرات دون تحسّن فعلي في الحرية أو الكرامة.(

نحو نموذج متكامل لقياس الإمكانات في صنع القرار

يمكن اقتراح نموذج" **المصفوفة المتكاملة للإمكانات** – Integrated Capabilities Matrix) " (ICMكأداة لتحليل السياسات العامة:

الغاية السياسية	مصدر البيانات	المؤشر النوعي	المؤشر الكمي	البعد
دعم سياسات التعليم الشامل	UNESCO / UNDP	مدى توافر فرص متكافئة	معدل الالتحاق / HDI	التعليم
تحسين الرعاية الصحية	WHO / UNDP	عدالة الوصول إلى الخدمات	العمر المتوقع / MPI	الصحة
تقليص الفوارق	World Bank / WEF	إدراك العدالة الاجتماعية	GINI / GII	المساواة
تعزيز الديمقراطية	WGI / Local Data	المشاركة الفعلية في القرار	مؤشرات الحوكمة	المشاركة

ضمان العدالة والكرامة	تقارير حقوق الإنسان	احترام الحقوق الأساسية	—	الكرامة

هذا النموذج المقترح يربط بين التحليل الكمي والتقييم القيمي، وهو ما يعكس روح نظرية الإمكانات في بعدها الإنساني والسياسي.

تمثل أدوات قياس الإمكانات جسرًا حيويًا بين النظرية الفلسفية والعمل السياسي، لأنها تمكّن صانع القرار من الانتقال من "التنظير حول العدالة" إلى تجسيدها في مؤشرات وسياسات قابلة للتقييم والمساءلة. لقد أظهر كل من أمارتيا سن ومارتا نسبوم أن القياس ليس هدفًا في ذاته، بل وسيلة لتحقيق الحرية والكرامة والعدالة ضمن إطار تنموي شامل.
ومن ثم، فإن بناء سياسات قائمة على أدوات قياس الإمكانات يعني تأسيس نموذج حكم عقلاني وإنساني في آن واحد، يجعل من الإنسان غاية السياسة ومحورها الأساسي.

يعد قياس الإمكانات أداة حيوية في صنع القرار السياسي و وضع السياسات العامة التي تهدف إلى تحسين الرفاه الاجتماعي و العدالة الاقتصادية .باستخدام الأدوات المناسبة مثل مؤشرات القدرات و مؤشرات التنمية البشرية، يمكن تحديد الفجوات في الإمكانات بين الأفراد والمجتمعات، وبالتالي تحسين الفرص المتساوية وتحقيق العدالة الاجتماعية .إلا أن التحديات التي تواجه قياس الإمكانات تتطلب تطوير أدوات مرنة ومتكاملة تجمع بين القياسات الكمية والنوعية لتحقق تقييمًا أكثر شمولية ودقة[1].

المطلب الثاني :تكييف النظرية مع السياقات المحلية

تطبيق نظرية الإمكانات بشكل موحّد قد لا يكون مناسبًا لجميع الدول نظرًا لاختلاف ظروفها الاجتماعية والثقافية. لذلك، يهدف هذا المطلب إلى توضيح أهمية تكييف النظرية بما يتناسب مع خصوصيات كل مجتمع، سواء من حيث القيم السائدة، أو أولويات التنمية، أو الإمكانات الاقتصادية المتاحة. كما يبرز المطلب دور الحوار المجتمعي في تحديد قائمة الإمكانات ذات الأولوية في كل سياق.

[1] ليل البحوث الميدانية وتحديد الاحتياجات المجتمعية دليل تدريبي للمدربين، منتدى البدائل العربي للدراسات، يونيو ،2020 http://afalebanon.org/?p=8433

الفرع الأول: التحديات الثقافية والمؤسسية

رغم ما توفره نظرية الإمكانات من إطار شامل لتقييم التنمية والرفاه الإنساني، تواجه تطبيقاتها على أرض الواقع عقبات ثقافية ومؤسسية تحد من فعالية السياسات العامة.

تُعد هذه التحديات محورًا رئيسيًا في الدراسات المقارنة، لأنها توضح الفجوة بين النظرية والتطبيق العملي في سياقات مختلفة، وتتيح صوغ استراتيجيات لتجاوزها.

.2التحديات الثقافية

أ. الاختلافات القيمية والثقافية

- تختلف المجتمعات في تعريف الحرية والكرامة وما يُعتبر رفاهًا إنسانيًا.
- مثال: في بعض الثقافات قد يكون الانتماء الجماعي والولاء العائلي أهم من الحرية الفردية، ما يجعل تطبيق قائمة نسبوم للقدرات الجوهرية صعبًا دون تكييفها ثقافيًا.
- هذه التباينات تعيق استخدام مؤشرات مثل HDIأو MPI دون تعديل يعكس السياق المحلي.

ب. المقاومة الاجتماعية والسياسية للتغيير

- السياسات القائمة على الإمكانات غالبًا ما تتطلب إعادة توزيع الموارد أو تغيير القيم السائدة.
- مثال: تعزيز قدرات النساء في بعض الدول يواجه مقاومة مجتمعية رغم دعم المؤشرات الدولية.
- هذه المقاومة تؤدي إلى تحييد السياسات أو تباطؤ تنفيذها.

ج. أثر التنوع الثقافي على جمع البيانات

- بعض المؤشرات الكمية تعتمد على استطلاعات ومقاييس سلوكية قد تتأثر بالثقافة، مثل:
  - إدراك الفرد لحقوقه الأساسية.
  - تقييمه لرضاه عن الخدمات العامة.

- مما يجعل المقارنة الدولية الدقيقة صعبة.

.3التحديات المؤسسية

أ. ضعف الهياكل الإدارية

- تطبيق نظرية الإمكانات يتطلب مؤسسات قادرة على جمع البيانات وتحليلها وتوجيه السياسات بناءً على نتائجها.
- ضعف الإدارة العامة يؤدي إلى تضارب الأولويات، وإهدار الموارد، وعدم متابعة النتائج.

ب. محدودية القدرات الفنية

- تحليل الإمكانات يحتاج إلى إحصاءات معقدة ومؤشرات متعددة الأبعاد، وهو ما قد تفتقر إليه بعض الدول، خاصة النامية.
- نقص الخبرة التقنية يعيق بناء مؤشرات دقيقة مثل MPIأو .IHDI

ج. التضارب بين السياسات والمؤسسات

- في بعض الدول، المؤسسات غير منسقة، أو تتنافس على الموارد، مما يعوق تنفيذ سياسات قائمة على الإمكانات بشكل متكامل.
- مثال: وزارة الصحة قد تنفذ برامج بعيدة عن خطط التعليم أو الحماية الاجتماعية، رغم تداخل الأهداف التنموية.

د. محدودية الحوكمة الرشيدة

- قلة الشفافية، والمحسوبية، ونقص المساءلة يضعف فعالية مؤشرات الإمكانات في تحديد النتائج الحقيقية للسياسات.

- حتى لو كانت المؤشرات موجودة، يمكن أن يتم تجاهل النتائج أو التلاعب بها[1].

.4العلاقة بين التحديات الثقافية والمؤسسية

مثال عملي	أثره على تطبيق الإمكانات	نوع التحدي
صعوبة تعزيز المساواة بين الجنسين في بعض المجتمعات	مقاومة تغيير القيم والممارسات	ثقافي
اختلاف مفهوم "الكرامة" بين مناطق الدولة	تأثير التنوع الثقافي على جمع البيانات	ثقافي
عدم قدرة الوزارات على رصد مؤشرات HDI بدقة	ضعف الهياكل الإدارية	مؤسسي
نقص الخبراء لتحليل بيانات MPI أو IHDI	محدودية القدرات الفنية	مؤسسي
انفصال خطط الصحة عن التعليم رغم الترابط	تضارب السياسات	مؤسسي
تلاعب بالبيانات أو تجاهل النتائج	ضعف الحوكمة	مؤسسي

النتيجة:

التحديات الثقافية والمؤسسية تعمل معًا على تقييد قدرة الدول على ترجمة نظرية الإمكانات إلى سياسات عامة فعالة، ما يتطلب حلولًا مزدوجة: ثقافية ومؤسسية لضمان النجاح.

.5استراتيجيات التغلب على التحديات

أ. التحديات الثقافية

1. تكييف المؤشرات والبرامج وفق السياق المحلي مع الحفاظ على روح النظرية.
2. التثقيف المجتمعي لتعزيز فهم الإمكانات والحرية والكرامة.
3. إشراك المجتمع المدني لضمان قبول السياسات وتنفيذها.

ب. التحديات المؤسسية

1. تقوية المؤسسات الحكومية عبر تدريب الكوادر وتحسين الهياكل الإدارية.

[1] نسبوم، مارثا سي. (2004). الهشاشة والخير. دار النشر: Cambridge University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 2004. مكان النشر: كامبريدج. رقم الصفحة: 305.

2. تطوير نظم معلومات متكاملة لجمع وتحليل بيانات الإمكانات.

3. تعزيز الحوكمة والمساءلة لضمان فعالية السياسات ومصداقية المؤشرات.

4. دمج السياسات القطاعية لتجنب التضارب وتحقيق نتائج متكاملة.

توضح هذه الدراسة أن تطبيق نظرية الإمكانات في السياسات العامة لا يقتصر على أدوات القياس والمقاييس، بل يتطلب وعيًا ثقافيًا ومؤسسيًا.
النجاح يعتمد على قدرة الدول على تكييف النظرية مع السياقات المحلية، وتعزيز الكفاءات المؤسسية والحوكمة الرشيدة، مع الحفاظ على العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية كأساس لأي سياسة عامة.

الفرع الثاني: النماذج القابلة للتطبيق في الدول النامية

تقوم السياسات المستندة إلى الإمكانات على فكرة أساسية: ليس المهم فقط ما يمتلكه المواطنون من موارد، بل ما يستطيعون فعله والقدرات التي يمكنهم تحقيقها.
تترجم هذه الفلسفة إلى برامج تنموية، إصلاحات اجتماعية، وسياسات اقتصادية تهدف إلى:

- تعزيز حرية الأفراد في اختيار حياتهم.
- تقليص الفجوات في الوصول إلى القدرات الأساسية.
- تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في المجتمع.

.2الإطار النظري للسياسات المستندة إلى الإمكانات

أ. منظور أمارتيا سن

- التركيز على **القدرات الفعلية** وليس الدخل أو الثروة فقط.
- السياسة العامة يجب أن تعالج:

1. **الحرمان في القدرات الأساسية**)مثل الصحة والتعليم.(
2. **اللامساواة في الفرص** بين مختلف الفئات.

- أدوات القياسHDI :، MPI، IHDI، .GII
- **أمثلة سياسات** :برامج الرعاية الصحية الشاملة، التعليم المجاني، التحويلات النقدية الموجهة للفئات الفقيرة.

ب. منظور مارتا نسبوم

- تركز على **الكرامة الإنسانية والقدرات الجوهرية العشر**.
- أي سياسة يجب أن تضمن:

1. حماية **الحياة والصحة**.
2. ضمان **المشاركة الاجتماعية والسياسية**.
3. توفير **الفرص للتعلم والتفكير**.

- أدوات القياس النوعية: تحليل العدالة، مؤشرات حقوق الإنسان، تقييم السياسات الاجتماعية.

المقارنة النظرية:

- سن يعطي أولوية للقياس الكمي للقدرات لتوجيه السياسات التنموية.
- نسبوم تركز على المعايير الأخلاقية والكرامة الإنسانية لضمان أن السياسات لا تقتصر على الأرقام بل تشمل القيم الجوهرية.

.3أمثلة على السياسات المستندة إلى الإمكانات

أ. السياسات الاجتماعية في الصحة والتعليم

- **الصحة** :توفير الرعاية الصحية الأولية، حملات التطعيم، برامج التغذية للأطفال.
  - **مؤشرات قياس** :معدل الوفيات، متوسط العمر المتوقع، مؤشرات MPI للفقر الصحي.
- **التعليم** :التعليم الأساسي المجاني، برامج محو الأمية، دعم التعليم الفني والمهني.
  - **مؤشرات قياس** :معدل الالتحاق بالمدارس، متوسط سنوات الدراسة، مؤشر HDI للتعليم.

ب. السياسات الاقتصادية والتنموية

- **الدعم المباشر للفقراء** :تحويلات نقدية، برامج غذائية، قروض ميسرة.
- **خلق فرص العمل** :تدريب مهني، دعم المشاريع الصغيرة، سياسات سوق عمل عادلة.
- **مؤشرات قياس** :نسبة الفقر متعدد الأبعاد، دخل الفرد المعدل بالقوة الشرائية، مؤشرات مشاركة القوى العاملة[1].

ج. السياسات المرتبطة بالكرامة والمشاركة

- **تعزيز مشاركة المواطنين** :إدماج المجتمعات المحلية في التخطيط واتخاذ القرار.
- **حماية الحقوق الأساسية** :قوانين ضد التمييز، سياسات تمكين المرأة، برامج مكافحة العنف.
- **مؤشرات قياس**GII :، مؤشرات الحوكمة العالمية(WGI) ، تقييم حقوق الإنسان.

[1] أندرسون، إليزابيث. (1999). ما هو مقصد المساواة؟. دار النشر: Ethics. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1999. مكان النشر: شيكاغو. رقم الصفحة: 288.

.4آليات دمج الإمكانات في صنع القرار

1. **التشخيص المبني على الإمكانات** :استخدام مؤشرات HDI و MPIلتحديد الفئات الأكثر حرمانًا.
2. **تصميم السياسات** :وضع برامج محددة تعزز القدرات الأساسية للفئات المستهدفة.
3. **التنفيذ** :رصد ومتابعة أداء السياسات باستخدام مؤشرات كمية ونوعية.
4. **التقييم والمراجعة** :قياس أثر السياسات على الرفاهية الفردية والجماعية وإجراء التعديلات اللازمة.

مثال عملي مقارن:

- **الهند** :برامج التحويل النقدي للفقراء تهدف لزيادة القدرات الغذائية والتعليمية للأطفال HDI) و .(MPI
- **البرازيل** :برنامج Bolsa Família يدمج الدعم المالي مع متابعة تعليمية وصحية، ما يعكس المنهج القائم على الإمكانات.

.5التحديات في تطبيق السياسات المستندة إلى الإمكانات

1. **القيود المالية** :محدودية الموارد تمنع تطبيق برامج شاملة.
2. **الفجوات المؤسسية** :ضعف التنسيق بين الوزارات يقلل فعالية السياسات.
3. **الاختلافات الثقافية** :بعض المجتمعات قد ترفض تدخلات محددة رغم أهميتها.
4. **المتابعة والتقييم** :عدم وجود بيانات دقيقة أو نظام رصد مستمر يحد من القدرة على تعديل السياسات بمرونة.

6.الاستفادة من التجارب المقارنة

- **الدروس المستفادة:**

1. نجاح السياسات يعتمد على الدمج بين الأدوات الكمية (سن) والمعايير الأخلاقية (نسبوم).
2. يجب تكييف المؤشرات وفق السياق المحلي لضمان القبول المجتمعي.
3. الحوكمة الرشيدة ضرورية لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعّال ومستدام.

السياسات المستندة إلى الإمكانات الإنسانية تمثل تجسيدًا عمليًا لنظرية الإمكانات في الواقع السياسي والاجتماعي.
تظهر التجارب المقارنة أن دمج أدوات القياس الكمية مع المبادئ الأخلاقية يتيح تصميم برامج تنموية أكثر عدالة وفعالية، مع تركيز على تعزيز الحرية والكرامة والمساواة.
بهذا تتحول الإمكانات من مفهوم نظري إلى أداة عملية لصنع سياسات عامة فعالة ومقاسة بالأثر.

تعد نظرية الإمكانات أداة قوية لتحفيز التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية في الدول النامية من خلال توسيع الإمكانات للأفراد في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية. يعتمد النجاح في تطبيق هذه النماذج على قدرة الحكومات والمؤسسات على التكيف مع الواقع المحلي، ومعالجة التحديات الثقافية والمجتمعية[1].

المطلب الثالث :استراتيجيات التنفيذ الفعّال

لا تكتمل فعالية نظرية الإمكانات إلا من خلال دمج بعدها الأخلاقي مع الرؤية التنموية الشاملة. يركّز هذا المطلب على بلورة تصور تكاملي يجمع بين الفكرين الفلسفي والاقتصادي لنوسباوم وسن، ويقترح مسارًا عمليًا لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة معًا، عبر سياسات تعزز الحرية، والمساواة، والكرامة الإنسانية كأسس لبناء مجتمعات مزدهرة ومنصفة.

[1] سن، أمارتيا. (1979). فقر المجاعات. دار النشر: Oxford University Press. الطبعة: الأولى. سنة النشر: 1979. مكان النشر: أكسفورد. رقم الصفحة: 154.

الفرع الأول: تكامل النظرية مع مقاربات العدالة الاجتماعية

في إطار نظرية الإمكانات، يتم تحديد العدالة الاجتماعية كهدف رئيسي يهدف إلى تمكين الأفراد من التمتع بالفرص التي تسمح لهم بتوسيع إمكاناتهم الإنسانية على كافة الأصعدة. إن التكامل بين نظرية الإمكانات ومقاربات العدالة الاجتماعية هو نقطة محورية في تحقيق تنمية مستدامة تتجاوز حدود الأبعاد الاقتصادية التقليدية، وتتطلع إلى ضمان الحقوق الإنسانية الأساسية لكل الأفراد، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية.

1.العدالة الاجتماعية في سياق نظرية الإمكانات: تستند نظرية الإمكانات على فكرة أن العدالة لا تتعلق فقط بتوزيع الموارد أو الناتج الاقتصادي، بل بتوفير الفرص الحقيقية للأفراد لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم في مختلف المجالات مثل التعليم، الصحة، العمل، والحرية السياسية. لذا، العدالة الاجتماعية في هذا السياق تتعدى المفهوم التقليدي المبني على المساواة في الموارد، لتتجه نحو مفهوم أعمق يرتبط بـ القدرة على الاختيار و التمكين.

2.التكامل مع مقاربات العدالة الاجتماعية :مقاربات العدالة الاجتماعية في نظرية الإمكانات تهدف إلى ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، لديهم الفرص اللازمة لتحقيق الرفاهية والتمتع بالحريات الأساسية. ويُعتبر التكامل بين القدرة على الاختيار و العدالة الاجتماعية خطوة أساسية نحو بناء مجتمع أكثر مساواة و تضامن.

أ. **التركيز على إمكانيات الأفراد وليس فقط توزيع الموارد** :في إطار مقاربات العدالة الاجتماعية التقليدية، عادة ما يتم التركيز على توزيع الموارد الاقتصادية بشكل عادل بين الأفراد. لكن نظرية الإمكانات تقدم منظورًا مغايرًا، حيث تركز على القدرة الفعلية للأفراد على استخدام هذه الموارد بشكل يساهم في تطوير إمكاناتهم. لذا، تركز العدالة الاجتماعية في هذا السياق على توفير الفرص و الإمكانات أكثر من مجرد توفير الموارد المادية. ويعد ذلك أكثر أهمية، خاصة في مجتمعات فقيرة أو مهمشة، حيث قد تكون الفرص المحدودة هي العائق الرئيسي أمام التنمية.

ب. التأكيد على المساواة في القدرات وليس المساواة في النتائج :العدالة الاجتماعية في نظرية الإمكانات تؤكد على المساواة في القدرات أي القدرة على الاختيار والتصرف بحرية، بدلاً من المساواة في النتائج .من منظور نوسباوم و سن، لا يكفي أن نكون متساوين في الموارد المادية (مثل المال أو الطعام)، بل الأهم هو توفير الإمكانات التي تسمح للأفراد بالتنقل بحرية بين مختلف الخيارات المتاحة لهم لتحقيق حياة كريمة.

ج. العدالة التوزيعية والعدالة في الوصول إلى الفرص :نظرًا لأن مفهوم العدالة الاجتماعية في نظرية الإمكانات لا يرتكز فقط على توزيع الموارد، بل على إتاحة الفرص، فإنه يعكس مقاربة أشمل للعدالة. يتم التركيز على بناء بيئات تتيح للأفراد المهمشين الوصول إلى فرص التعليم و الرعاية الصحية و العمل، ما يتيح لهم المشاركة الفعالة في المجتمع. في هذا السياق، تضمن نظريات العدالة الاجتماعية في نظرية الإمكانات حصول الأفراد على فرص متكافئة لتطوير قدراتهم[1].

3.العدالة الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان :مفهوم العدالة الاجتماعية في نظرية الإمكانات يتضمن أيضًا الاعتراف بـ الحقوق الأساسية للأفراد، مثل الحق في التعليم، الصحة، المساواة في العمل، و الحقوق السياسية .فمن خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، يتم توفير الإمكانات التي تتيح للأفراد أن يعيشوا حياة كريمة ومليئة بالفرص. يشمل ذلك تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع آفاقهم في مجال التعليم و الوظائف والمشاركة في الحياة العامة.

د. التمكين الاجتماعي والسياسي :العدالة الاجتماعية في سياق نظرية الإمكانات لا تقتصر على جوانب اقتصادية أو تعليمية فقط، بل تشمل التمكين السياسي و الاجتماعي أيضًا. لذا، فإن أحد أبعاد العدالة الاجتماعية هو تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات في حياتهم، سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي. وهذا يتماشى مع التأكيد على الحرية الفردية في نظريات سن ونوسباوم.

[1] مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة مدكرة ماجستير، جامعة باتنة،1 ،2010 ص.31

4.تطبيقات عملية لتكامل النظرية مع العدالة الاجتماعية :

أ. في مجال التعليم :نموذج التعليم الشامل يتكامل مع نظرية الإمكانات من خلال ضمان أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، يمكنهم الحصول على تعليم ذو جودة عالية . تطبيق التعليم كحق إنساني يتماشى مع العدالة الاجتماعية كما تُفهم في نظرية الإمكانات، حيث يُنظر إلى التعليم كأداة تمكين تتيح للأفراد تطوير قدراتهم وتوسيع إمكاناتهم في المستقبل.

ب. في مجال الرعاية الصحية :نظام الرعاية الصحية الشاملة الذي يضمن وصول الفقراء إلى العلاج الصحي الملائم يتماشى مع العدالة الاجتماعية في إطار نظرية الإمكانات، حيث أن الحق في الصحة يمثل إمكانية أساسية لا يستطيع الفرد من دونها توسيع إمكاناته في مجالات أخرى.

ج. في مجال المشاركة السياسية :العدالة السياسية في نظرية الإمكانات تدعو إلى التمكين السياسي، حيث يُتاح لجميع الأفراد، بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، فرص المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع. على سبيل المثال، القوانين التي تضمن تمثيل المرأة في المناصب السياسية أو اتخاذ قرارات بشأن السياسات العامة تتماشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية في نظرية الإمكانات.

5.التحديات والفرص في التكامل بين نظرية الإمكانات والعدالة الاجتماعية :بينما توفر نظرية الإمكانات إطارًا غنيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإن هناك بعض التحديات في تطبيق هذه المقاربة في سياقات محددة:

- **التحدي الاقتصادي** :في الدول النامية، قد تكون الموارد المحدودة عائقًا في تطبيق المبادئ التي تقدمها نظرية الإمكانات من حيث توفير الفرص التعليمية أو الصحية.
- **التحدي المؤسسي** :وجود أنظمة سياسية غير ديمقراطية قد يعوق التمكين السياسي ويسبب اختلالًا في تطبيق العدالة الاجتماعية.
- **التحدي الثقافي** :قد تواجه المجتمعات التي تتمتع بقيم ثقافية محافظة صعوبة في تطبيق بعض المبادئ التي تنادي بها نظرية الإمكانات، مثل التمكين الجندري والمساواة بين الرجل والمرأة.

تكامل نظرية الإمكانات مع مقاربات العدالة الاجتماعية يمثل خطوة كبيرة نحو تحقيق تنمية بشرية مستدامة تُعزز من إمكانات الأفراد وتمنحهم الفرص اللازمة لتحقيق الرفاهية والمشاركة الفعّالة في المجتمع. على الرغم من التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه المقاربة في بعض السياقات الاجتماعية والسياسية، إلا أن التكامل بين المفهومين يُمكّن من بناء مجتمع أكثر عدالة و مساواة[1].

الفرع الثاني: السياسات المستندة إلى الإمكانات الإنسانية

تُعتبر السياسات العامة المستندة إلى الإمكانات الإنسانية من أبرز التطبيقات النظرية لنظرية الإمكانات التي طرحها مارتا نوسباوم و أمارتيا سن .هذه السياسات تركز على تعزيز قدرات الأفراد وتمكينهم من العيش حياة كريمة من خلال توسيع إمكاناتهم في جوانب متعددة، سواء في التعليم، الصحة، العمل، أو الحرية السياسية .تختلف هذه السياسات بشكل جوهري عن السياسات التقليدية التي تركز على توفير الموارد أو تحسين الناتج الاقتصادي فقط، حيث أن نظرية الإمكانات تعطي الأولوية للفرص الحقيقية التي يمكن أن تتيح للأفراد توسيع نطاق اختياراتهم وتحقيق رفاهيتهم.

1.التوجه نحو تمكين الأفراد :الهدف الرئيسي من السياسات المستندة إلى الإمكانات الإنسانية هو تمكين الأفراد وتوسيع قدراتهم في مجالات حاسمة مثل التعليم، الصحة، والعمل. إن تلك السياسات لا تركز فقط على تقديم المساعدات الاجتماعية، بل على توفير الفرص التي تتيح للأفراد تطوير إمكاناتهم وقدراتهم الشخصية.

أ. **السياسات التعليمية** :أحد أبرز مجالات تطبيق نظرية الإمكانات في السياسات العامة هو التعليم .وفقًا لنوسباوم وسن، يُعد التعليم أداة أساسية لتوسيع إمكانات الأفراد وتمكينهم من اتخاذ قرارات حياتية أفضل. لذلك، تُعتبر السياسات التعليمية المستندة إلى الإمكانات مصممة لضمان وصول الجميع إلى التعليم العالي و الجيد، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية أو الاجتماعية.

[1] سالم عبد علي الهادي و مثال عبد اهلل غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية آلداب، العدد 96، ص 87

على سبيل المثال، قد تركز السياسات التعليمية على توفير الموارد اللازمة للمدارس العامة، وتطوير المنهج الدراسي بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات المحلية، وتوفير دعم خاص للطلاب من خلفيات اقتصادية ضعيفة.

ب. السياسات الصحية :في مجال الصحة، تُركّز السياسات الصحية المستندة إلى نظرية الإمكانات على ضمان الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية الجيدة لجميع الأفراد. الصحة الجيدة تُعد إحدى الإمكانات الأساسية التي تمكّن الأفراد من ممارسة حرية الاختيار وتحقيق إمكاناتهم في مختلف جوانب حياتهم.

يمكن أن تشمل السياسات الصحية:

- توفير خدمات صحية شاملة ومجانية أو بتكلفة منخفضة.
- الاستثمار في البنية التحتية الصحية في المناطق الريفية والفقيرة.
- تعزيز الوعي الصحي من خلال برامج تعليمية تستهدف فئات المجتمع المختلفة.

تطبيق هذه السياسات يساعد في تقليص الفجوات الصحية بين مختلف طبقات المجتمع ويُسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية.

ج. السياسات الاقتصادية :على الرغم من أن نظرية الإمكانات تبتعد عن المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية، إلا أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين الإمكانات الاقتصادية والقدرة على تحقيق الرفاه. السياسات الاقتصادية المستندة إلى نظرية الإمكانات تتخذ القدرة على العمل والإنتاج كأحد المقومات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

مثال على ذلك:

- تمويل مشروعات صغيرة في المجتمعات الفقيرة لتمكين الأفراد من تحقيق استقلالية اقتصادية.

- توفير برامج تدريب مهني لرفع مستوى مهارات الأفراد وبالتالي زيادة فرصهم في سوق العمل[1].

2.التوجه نحو العدالة السياسية والاجتماعية :لا تقتصر السياسات المستندة إلى الإمكانات على المجالات الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل تمتد لتشمل العدالة السياسية .إحدى المبادئ الأساسية في نظرية الإمكانات هي ضمان الحرية السياسية و القدرة على المشاركة في صنع القرار .السياسات العامة المستندة إلى نظرية الإمكانات تركز على ضمان الحقوق السياسية للأفراد، مثل الحق في التصويت، الحق في التعبير عن الرأي، و الحق في المشاركة السياسية.

أ. تمكين الأفراد من المشاركة السياسية :يمكن تطبيق نظرية الإمكانات في العدالة السياسية من خلال سياسات تهدف إلى زيادة مشاركة الأفراد في الحياة السياسية والمجتمعية. بعض السياسات قد تشمل:

- تعزيز التعليم السياسي للمواطنين.
- تقديم الدعم للأحزاب السياسية من أجل تشجيع التنوع وزيادة تمثيل الفئات المهمشة.
- توفير حوافز قانونية لضمان مشاركة النساء والشباب في المجال السياسي.

ب. حقوق الإنسان والعدالة الجندرية :السياسات المستندة إلى نظرية الإمكانات تأخذ في الاعتبار أيضًا حقوق الإنسان و العدالة الجندرية .من خلال ضمان حقوق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة السياسية، تعمل هذه السياسات على توسيع إمكانات النساء في المجتمع. على سبيل المثال:

- توفير الحماية القانونية للنساء ضد العنف والتحرش.
- إدخال تعديلات قانونية لضمان المساواة في الأجور بين الرجال والنساء.
- حملات توعية تهدف إلى تغيير العقليات الثقافية التي تعيق تمكين النساء.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص28

3.التحديات التي تواجه تطبيق السياسات المستندة إلى الإمكانات :بالرغم من أهمية السياسات المستندة إلى نظرية الإمكانات، إلا أنها تواجه العديد من التحديات في التطبيق الفعلي:

أ. التحديات المؤسسية :قد تواجه الأنظمة السياسية مقاومة لتطبيق العدالة الاجتماعية المبنية على الإمكانات بسبب البيروقراطية أو نقص الموارد. في بعض الأحيان، قد يتعين على الحكومات إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية لضمان إيصال السياسات بشكل فعّال إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

ب. التحديات الاقتصادية :في البلدان ذات الموارد المحدودة، قد تكون الاستثمارات الكبيرة اللازمة لتوسيع الإمكانات في الصحة و التعليم و الرفاه الاجتماعي صعبة التنفيذ. قد تتطلب هذه السياسات دعمًا دوليًا أو استثمارًا من القطاع الخاص لتمويل برامج التنمية البشرية.

ج. التحديات الثقافية :في بعض السياقات، قد تواجه السياسات المستندة إلى نظرية الإمكانات مقاومة ثقافية، خاصة في المجتمعات التي تتمسك بنظام اجتماعي تقليدي .التمكين الجندري، على سبيل المثال، قد يواجه معارضة في بعض الثقافات التي ترفض مشاركة النساء في القوى العاملة أو القيادة السياسية.

إن السياسات المستندة إلى الإمكانات الإنسانية تقدم نموذجًا جديدًا للعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، حيث تركز على توسيع الفرص التي تتيح للأفراد تحقيق إمكاناتهم .على الرغم من التحديات المتعددة التي تواجه تطبيق هذه السياسات، فإنها تُمثل الطريق الأمثل نحو تحقيق تنمية شاملة تُركز على الإنسان وتمنحه الأدوات اللازمة لتحقيق رفاهيته في مختلف المجالات[1].

[1] طالب الوائلي، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802 . 1946، مجلة كلية التربية . واسط، العدد 67 العاشر، ،2011 ص 153

المبحث الثالث: توصيات وآفاق مستقبلية

يُختتم هذا الفصل بمبحث يُعنى بطرح رؤية مستقبلية لتطوير نظرية الإمكانات وتعزيز حضورها في الفكر السياسي والتنموي العالمي.

يتضمن المبحث توصيات نظرية وعملية من شأنها إثراء المقاربة وتوسيع نطاق تطبيقها، إلى جانب الإشارة إلى آفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تربط بين نظرية الإمكانات ومقاربات أخرى مثل العدالة البيئية والحوكمة الرشيدة.

ويمثل هذا المبحث خلاصة تركيبية تعيد ربط الأبعاد النظرية بالتطبيقية في ضوء التحليل المقارن بين نوسباوم وسن.

المطلب الأول :التوصيات النظرية

تتجاوز نظرية الإمكانات حدود الدولة القومية لتطرح تصورًا عالميًا للعدالة، يقوم على مسؤولية مشتركة تجاه الكرامة الإنسانية أينما كانت. يسعى هذا المطلب إلى توضيح كيف يمكن للنظرية أن تشكل إطارًا أخلاقيًا للتعاون الدولي، ومقاربة جديدة لقضايا الفقر والهجرة وحقوق الإنسان في ظل العولمة.

الفرع الأول: توسيع مفهوم الإمكانات ليشمل البعد البيئي

من أهم مميزات نظرية الإمكانات أنها تركز على تحقيق الرفاهية الإنسانية وتوسيع فرص الأفراد في الحياة بشكل شمولي، وليس فقط من خلال النظر إلى الموارد المادية أو الثروة الاقتصادية. وبالتالي، فإن مفهوم الإمكانات الذي طرحه أمارتيا سن و مارتا نوسباوم يعكس فكرة تفتح الأفق أمام الإنسان لتحقيق الحرية و الاختيارات، وتمكينه من عيش حياة مليئة بالكرامة والفرص.

وفي هذا السياق، يُعد توسيع مفهوم الإمكانات ليشمل البعد البيئي خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية في سياق التحديات البيئية العالمية المتزايدة. إن التغيرات المناخية و تدهور البيئة باتت تهدد إمكانات البشر في تحقيق حياة كريمة، بما في ذلك إمكاناتهم في الحصول على بيئة

صحية، مياه نظيفة، هواء خالٍ من التلوث، وموارد طبيعية مستدامة. لذا، فإن دمج البعد البيئي في نظرية الإمكانات يعتبر بمثابة إعادة تصور لكيفية تعزيز رفاهية الأفراد في إطار عالمي بيئي مستدام.

1.الحاجة لتوسيع الإمكانات لتشمل البيئة :إن البيئة ليست مجرد سياق خارجي أو مصدر للموارد الطبيعية، بل هي عامل جوهري يحدد القدرة التي يمتلكها الأفراد على التوسع في إمكاناتهم .على سبيل المثال، التلوث البيئي، تدهور الأراضي، نقص المياه الصالحة للشرب، و ارتفاع درجات الحرارة تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان، القدرة على العمل، الإنتاجية الزراعية، و التعليم .وعليه، فإن تدهور البيئة يقلل من الفرص المتاحة للإنسان لتحقيق رفاهيته، وبالتالي تقلص إمكاناته.

إذا كان الإنسان في حاجة إلى هواء نقي للعيش في صحة جيدة، أو مياه نظيفة للزراعة والري، أو أراضٍ خصبة للعيش من خلال الزراعة، فإن هذه العوامل البيئية تصبح أساسية في تحديد إمكانات الأفراد . التغيرات المناخية و الكوارث البيئية لا تؤثر فقط على جودة الحياة، بل تحد من الخيارات المتاحة للأفراد، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر و الحرمان.

2.مفاهيم جديدة لدمج البيئة في نظرية الإمكانات :لدمج البعد البيئي في نظرية الإمكانات، يجب توسيع التصور الفلسفي لهذه النظرية ليشمل الموارد البيئية و المخاطر البيئية، باعتبارها جزءًا من الإمكانات التي يحتاجها الأفراد لتحقيق رفاهيتهم .هذا التوسع يعنى أن الناس بحاجة إلى فرص بيئية مستدامة للوصول إلى إمكاناتهم الحقيقية.

أ. **الإمكانات البيئية كأساس للرفاهية** :في هذا السياق، يمكن الإمكانات البيئية أن تكون عنصرًا أساسيًا في العدالة البيئية، حيث ينبغي أن يكون للناس الحق في بيئة صحية تتيح لهم تحقيق رفاهيتهم، وليس فقط الحق في الموارد الطبيعية .يمكن أن تشمل هذه الإمكانات البيئية:

- الحق في الوصول إلى الهواء النقي.
- الحق في المياه النظيفة.
- الحق في الأراضي الزراعية الصالحة.
- الحق في بيئة خالية من التلوث.

هذه الحقوق البيئية تعتبر جوهرية لتوسيع إمكانات الأفراد في العيش حياة كريمة. فالفرد الذي يعاني من التلوث أو التدهور البيئي سيجد أن تحقيق إمكاناته في الصحة والعمل والتعليم يصبح أمرًا صعبًا.

ب. العدالة البيئية والتنمية المستدامة: توسيع نظرية الإمكانات ليشمل البيئة يتطلب مقاربة بيئية للعدالة الاجتماعية، حيث يجب أن تُراعى الحقوق البيئية ضمن السياسات العامة .يشمل ذلك ضمان أن الأفراد، خاصة في الدول النامية أو المجتمعات المهمشة، لديهم حق الولوج إلى الموارد الطبيعية بشكل مستدام يضمن لهم الفرص لتطوير إمكاناتهم دون تهديد للموارد البيئية المستقبلية[1].

3.التكامل بين البعد البيئي والإمكانات الإنسانية :في سياق العدالة البيئية، يمكن لمفهوم الإمكانات أن يتوسع ليشمل التحديات البيئية التي يواجهها العالم اليوم، مثل تغير المناخ و ندرة الموارد الطبيعية . ويعتبر هذا التكامل بين الإمكانات البيئية و الإمكانات الإنسانية خطوة ضرورية لتوفير فرص حياتية مستدامة للجميع.

أ. العلاقة بين البيئة والتنمية البشرية :من خلال تضمين البيئة كجزء من الإمكانات الإنسانية، يمكن أن تكون هناك توازنات بيئية تؤدي إلى تنمية بشرية مستدامة .على سبيل المثال، تمكين المجتمعات من إدارة مواردها الطبيعية بشكل مستدام، مثل المياه والموارد الطبيعية الأخرى، يعتبر خطوة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

ب. تطوير السياسات البيئية المستدامة :إذا تم دمج الإمكانات البيئية في السياسات العامة، يمكن أن تُطوّر استراتيجيات للتنمية المستدامة تركز على الحد من الانبعاثات الملوثة، الحفاظ على التنوع البيولوجي، و تحسين جودة البيئة الحضرية .تهدف هذه السياسات إلى حماية الحقوق البيئية للأفراد على المدى الطويل وضمان ألا تؤثر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بشكل سلبي على البيئة أو تقلل من إمكانات الأفراد.

4.التحديات التي تواجه توسيع الإمكانات إلى البعد البيئي :تواجه العدالة البيئية تحديات كبيرة عند محاولة دمج البيئة في نظرية الإمكانات، وهي تشمل:

---

[1]

- النقص في الوعي البيئي على المستوى الفردي والمجتمعي.
- المقاومة السياسية من الحكومات أو الشركات التي تعتمد على صناعات تضر بالبيئة.
- التمويل غير الكافي للمشروعات البيئية المستدامة في الدول النامية.

لذلك، لا بد من مقاربة شاملة تكون متعددة التخصصات، تجمع بين المفاهيم البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية، مع التأكيد على العدالة البيئية في جميع مراحل تطبيق السياسات.

إن توسيع مفهوم الإمكانات ليشمل البعد البيئي هو خطوة جوهرية نحو تحقيق تنمية مستدامة و عدالة اجتماعية حقيقية. البيئة تُعد من الموارد الأساسية التي تحدد قدرة الأفراد على تحقيق إمكاناتهم، وبالتالي فإن ضمان حق الجميع في بيئة صحية ومُستدامة يصبح جزءًا لا يتجزأ من مفهوم الرفاهية الإنسانية في إطار نظرية الإمكانات. هذا التوسع يعكس ضرورة تضمين العدالة البيئية في السياسات العامة، مما يعزز قدرة الأفراد على تحقيق إمكاناتهم في بيئة مستدامة[1].

الفرع الثاني: تطوير أدوات قياس أكثر شمولاً

من النقاط الأساسية في تطبيق نظرية الإمكانات في السياسات العامة هو كيفية قياس الإمكانات الفردية والجماعية بطرق فعّالة وعادلة. إذا كانت نظرية الإمكانات تركز على القدرة الفعلية للأفراد على الاختيار و العيش حياة كريمة، فإن التحدي يكمن في كيفية قياس هذه الإمكانات بشكل شامل ودقيق. فبينما توفر المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر التنمية البشرية بعض الإشارات حول رفاهية المجتمعات، فإن هذه المؤشرات لا تستطيع قياس القدرات الفعلية للأفراد أو توفر صورة كاملة عن حياة الإنسان في تنوعها وتعقيداتها.

1.الحاجة إلى أدوات قياس شمولية :الأدوات التقليدية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية أو المادية، مثل الدخل أو مؤشرات الرعاية الصحية، يمكن أن تكون غير كافية لتقييم إمكانات الأفراد بشكل كامل. إذ يمكن أن تكون الإمكانات أكبر من مجرد الدخل أو الحصول على الموارد، فهي تتعلق بقدرة

[1] موسى ،اللوزي، المرجع السابق ، ص .50.

الأفراد على الاختيار بين خيارات متعددة و العيش وفقًا لرغباتهم في بيئة صحية .لذا، يُعد تطوير أدوات قياس أكثر شمولاً أمرًا ضروريًا لتطبيق نظرية الإمكانات بفعالية في السياسات العامة.

2.القياس الذي يتجاوز المؤشرات الاقتصادية :من أجل قياس الإمكانات بشكل شامل، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد تتعدى المؤشرات الاقتصادية التقليدية .فالإمكانات ليست فقط ناتجة عن الموارد المتاحة أو الثروة المادية، بل أيضًا عن الحرية الفردية و القدرة على اتخاذ قرارات حياتية، و الوصول إلى التعليم و الرعاية الصحية و العيش في بيئة آمنة .لذلك، من المهم أن تتطور أدوات القياس لتشمل الجوانب غير الملموسة مثل الحرية، الكرامة، و التفاعل الاجتماعي.

أ. قياس الإمكانات من خلال القدرات :أحد الأدوات التي يمكن تطويرها لقياس الإمكانات هو التركيز على القدرات كمعيار رئيسي. يتطلب ذلك تطوير أدوات لقياس مدى تمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم في مختلف المجالات مثل:

- الصحة :مدى تمتع الأفراد بصحة جيدة، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية.
- التعليم :القدرة على الوصول إلى التعليم الجيد والمناسب.
- البيئة :مدى توفر بيئة صحية وآمنة تسمح للأفراد بالعيش بشكل مستدام.
- العمل :قدرة الأفراد على العمل في مهن تحقق لهم الاستقلالية المالية.

من خلال هذه المقاييس، يمكن تحديد الثغرات في القدرات المتاحة للأفراد وقياس مدى تقدمهم نحو تحقيق إمكاناتهم.

ب. الأدوات النفسية والاجتماعية :يجب أن تتضمن أدوات القياس أيضًا البُعد النفسي والاجتماعي، مثل:

- الرفاهية النفسية و القدرة على اتخاذ القرارات :قدرة الأفراد على أن يكونوا فاعلين في حياتهم اليومية، واتخاذ قرارات تؤثر في رفاههم.
- الشعور بالتمكين :قدرة الأفراد على التأثير في محيطهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ج. قياس الحرية والاختيار: بما أن الحرية و الاختيار هما أساس نظرية الإمكانات، فيجب أن تُدرج هذه العناصر في أدوات القياس .تشمل بعض الأدوات التي يمكن أن تقيس الحرية:

- **القدرة على اختيار الحياة المهنية** :مدى حرية الأفراد في اختيار مجال العمل.
- **القدرة على اتخاذ قرارات شخصية** :مثل اختيار مكان السكن أو التعليم.
- **القدرة على المشاركة السياسية** :مدى تمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية بشكل فعال.

3.القياس متعدد الأبعاد: من أجل تحقيق قياس شامل للإمكانات، من المهم تبني مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ في الحسبان الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، والبيئية. ومن أبرز نماذج القياس متعددة الأبعاد هو استخدام مؤشر الإمكانات الذي يتجاوز القياسات الاقتصادية التقليدية.

أ. مؤشر الإمكانات :هذا المؤشر يمكن أن يشمل عدة أبعاد تتعلق بالقدرات الإنسانية الأساسية، مثل:

- القدرة على العيش بكرامة)مثل الحصول على الطعام والمأوى.(
- القدرة على الوصول إلى التعليم الجيد.
- القدرة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية.
- القدرة على العيش في بيئة صحية وآمنة.

تعتبر مؤشرات الإمكانات أدوات أكثر دقة وشمولية لأنها تأخذ في الحسبان التفاعلات بين القدرات المختلفة في الحياة.

ب. قياس الفجوات في الإمكانات :من أجل فحص العدالة الاجتماعية بشكل دقيق، يجب استخدام أدوات لقياس الفجوات في الإمكانات بين الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة، مثل:

- الفجوات بين الجنسين في الوصول إلى التعليم أو العمل.

- الفجوات بين الأقاليم في الوصول إلى الرعاية الصحية.
- الفجوات بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية في التمتع بحقوق الإنسان الأساسية.

4.أدوات جديدة في سياق العدالة البيئية :بالإضافة إلى القياسات التقليدية التي تشمل الصحة و التعليم و الدخل، يجب تطوير أدوات لقياس الإمكانات البيئية بشكل منفصل وفعال. يمكن تضمين المؤشرات البيئية في أدوات القياس لتقييم:

- الحق في بيئة صحية.
- القدرة على الحصول على موارد طبيعية مستدامة مثل المياه.
- القدرة على العيش في بيئة خالية من التلوث.

5.التحديات التي قد تواجه تطوير أدوات القياس: رغم أهمية تطوير أدوات قياس شاملة للإمكانات، فإن هناك تحديات كبيرة قد تطرأ، مثل:

- الصعوبة في جمع بيانات موثوقة في البلدان النامية أو المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة.
- التحديات الثقافية، حيث أن مفهوم الإمكانات قد يختلف من ثقافة إلى أخرى.
- التحديات السياسية المتعلقة بإرادة الحكومات في استخدام هذه الأدوات لتقييم العدالة الاجتماعية وال تنمية المستدامة.

إن تطوير أدوات قياس شاملة للإمكانات يتطلب تجاوز القياسات التقليدية التي تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، ليشمل قياس القدرات الفردية والحرية والرفاهية في جوانبها المتعددة. يعد مؤشر الإمكانات متعدد الأبعاد أحد الحلول الفعالة التي يمكن أن تعكس بشكل أدق فرص الأفراد في تحقيق إمكاناتهم .من

خلال هذه الأدوات، يمكن تعزيز فعالية نظرية الإمكانات في تصميم سياسات عامة ترتكز على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني :التوصيات العملية للسياسات العامة

يُعدّ المجتمع المدني أحد أهم الفاعلين في تجسيد مبادئ الإمكانات على أرض الواقع، لما له من دور في الدفاع عن الحقوق وتعزيز المشاركة الاجتماعية. يتناول هذا المطلب كيفية مساهمة المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي في نشر مفهوم الإمكانات، ودعم سياسات تستند إلى العدالة والتمكين الإنساني.

الفرع الأول: سياسات قائمة على تمكين الإنسان

تُعد سياسات تمكين الإنسان أحد الأبعاد الأساسية التي تتبناها نظرية الإمكانات ، والتي تركز على تعزيز قدرة الأفراد على الاختيار وتحقيق حياة كريمة .على عكس السياسات التقليدية التي قد تركز على توزيع الموارد أو تحسين مستويات الدخل، فإن سياسات تمكين الإنسان تسعى إلى توسيع الإمكانات التي يمتلكها الأفراد في مختلف جوانب حياتهم، بحيث يصبحون قادرين على اتخاذ قرارات حياتية تتماشى مع رغباتهم واحتياجاتهم.

1.مفهوم تمكين الإنسان في سياق نظرية الإمكانات :يعكس مفهوم التمكين في نظرية الإمكانات التركيز على تحقيق الحرية الفردية في اتخاذ الخيارات وتحديد مصير الحياة الشخصية. ويتجاوز التمكين هنا مجرد تقديم الموارد المادية أو الدعم الاقتصادي إلى توسيع القدرات الفعلية للأفراد في مجالات متعددة مثل الصحة، التعليم، المشاركة الاجتماعية والسياسية، و البيئة .يتم تمكين الأفراد من خلال توفير الفرص اللازمة لهم للعيش بحرية وكرامة.

بناءً على هذا الفهم، يمكن اعتبار التمكين جزءًا لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية في سياسات التنمية المستدامة، حيث يصبح الهدف هو تقديم فرص متكافئة للأفراد لاختيار وتحقيق الحياة التي يرغبون فيها، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

[1] برو، فيليب ،علم الاجتماع السياسي ، ترجمة: محمد عرب ، بريوت :المؤسسة الجامعية .للدراسات والنشر 33 والتوزيع، 1998 ،ص301

2.السمات الأساسية لسياسات تمكين الإنسان :سياسات تمكين الإنسان تهدف إلى تحقيق تحول جوهري في كيفية تصور المجتمع للرفاهية الاجتماعية والتنموية. من السمات الأساسية لهذه السياسات:

- **توسيع نطاق الفرص** :تهدف السياسات إلى زيادة الفرص المتاحة أمام الأفراد بحيث يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستقلة حول حياتهم.
- **تعزيز المشاركة المجتمعية** :تتضمن هذه السياسات تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي والاجتماعي، مما يعزز من قدرة المجتمع على تطوير نفسه.
- **مراعاة التعددية الثقافية** :تسعى سياسات التمكين إلى تكييف الحلول مع الخصوصيات الثقافية لكل مجتمع، بحيث تضمن الفهم العميق لاحتياجات الأفراد وتطلعاتهم.

3.تطبيقات تمكين الإنسان في السياسات العامة: تتمثل سياسات تمكين الإنسان في مجموعة من البرامج والإصلاحات التي تعمل على توسيع إمكانيات الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية. من أبرز تطبيقات هذه السياسات:

أ. **التعليم كأداة للتمكين** :يشكل التعليم أداة محورية في سياسات تمكين الإنسان، حيث يُعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي توسع إمكانيات الأفراد. من خلال التعليم، يُمنح الأفراد الأدوات اللازمة لتحقيق استقلالهم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تطوير القدرات العقلية والإبداعية لديهم. لذلك، تسعى سياسات تمكين الإنسان إلى:

- توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن جنسهم أو خلفياتهم الاجتماعية.
- تطوير التعليم المهني والفني لتوسيع قدرات الأفراد في سوق العمل.
- تعزيز التعليم الشامل بحيث يشمل جميع الفئات، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المهمشة.

ب. الصحة والرفاه الاجتماعي :تعتبر الرعاية الصحية جزءًا أساسيًا من تمكين الإنسان، حيث أن القدرة على الحصول على الرعاية الصحية الجيدة تساهم في توسيع القدرات الفردية وتحسين جودة الحياة . من خلال السياسات الصحية، يمكن تحقيق تمكين الأفراد عبر:

- **الوصول إلى رعاية صحية أساسية** :ضمان الوصول المجاني أو بتكلفة منخفضة للرعاية الصحية لجميع الأفراد.
- **تعزيز البرامج الصحية المجتمعية** :مثل التعليم حول الصحة العامة والتغذية.
- منع التفاوتات الصحية بين الفئات المختلفة من المجتمع من خلال تحسين المساواة في الرعاية الصحية.

ج. المشاركة السياسية والاجتماعية :تعتمد سياسات تمكين الإنسان أيضًا على تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات تؤثر في حياتهم وحياة مجتمعاتهم. تشمل هذه السياسات:

- **تحفيز المشاركة السياسية** :ضمان حق جميع الأفراد في المشاركة في الانتخابات والتصويت، وتقديم برامج لتعليمهم حقوقهم السياسية.
- **التمثيل الاجتماعي** :تعزيز تمثيل الفئات المهمشة مثل النساء والأقليات في مراكز صنع القرار السياسي.
- **تعزيز الحريات المدنية** :ضمان حرية التعبير، والتنظيم، والانخراط في النشاطات الاجتماعية والسياسية دون خوف من الاضطهاد.

د. تطوير البنية التحتية :تسعى سياسات تمكين الإنسان إلى تحسين البنية التحتية التي تساهم في تعزيز فرص الحياة، مثل:

- **توفير الإسكان المناسب** :من خلال تحسين أوضاع السكن وتوفير بيئة صحية وآمنة للأفراد.

- **إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة** :توفير خدمات الماء والكهرباء، والصرف الصحي، والنقل العام.

- **البيئة المستدامة** :من خلال تطوير سياسات بيئية تراعي **الاستدامة** وتحافظ على الموارد الطبيعية.

4.التحديات التي تواجه سياسات تمكين الإنسان :رغم الأهمية الكبرى لسياسات تمكين الإنسان، فإن تطبيق هذه السياسات يواجه عددًا من التحديات، ومنها:

- **المقاومة الثقافية** :قد يواجه تنفيذ سياسات التمكين مقاومة من بعض الجماعات الثقافية أو الدينية التي قد ترى أن التغيير يتعارض مع القيم أو التقاليد المجتمعية.

- **التمويل** :تتطلب سياسات التمكين استثمارات كبيرة في التعليم، والصحة، والبنية التحتية، ما قد يكون تحديًا في الاقتصادات النامية.

- **الفساد السياسي** :قد تعوق الفساد واستغلال السلطة تنفيذ سياسات تمكين الإنسان على الأرض بشكل فعال.

- **التفاوت الاجتماعي** :قد تكون هناك تحديات في تحقيق تمكين عادل بين مختلف الطبقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى استمرار الفجوات بين الفئات الاجتماعية.

إن سياسات تمكين الإنسان، المستندة إلى نظرية الإمكانات، تضع الأفراد في مركز السياسات التنموية، حيث تهدف إلى توسيع قدراتهم الفعلية وتمكينهم من اختيار الحياة التي يرغبون فيها .يتطلب ذلك تطوير سياسات شاملة في مجالات التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والبنية التحتية. ورغم التحديات التي قد تواجه هذه السياسات، إلا أن التمكين يمثل حجر الزاوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجتمعات المعاصرة[1].

[1] رو، فيليب ، المرجع السابق ،ص .161

الفرع الثاني: تعزيز العدالة والرفاهية من منظور الإمكانات

من منظور نظرية الإمكانات، يتشكل مفهوم العدالة و الرفاهية عبر توسيع إمكانات الأفراد وتمكينهم من تحقيق الحياة التي يرغبون في العيش بها. تعكس هذه النظريات الفلسفية تحولاً كبيرًا عن النماذج التقليدية التي تركز على الموارد الاقتصادية أو الناتج القومي كمعايير رئيسية للعدالة أو الرفاهية. بدلًا من ذلك، تُعتبر العدالة في هذا السياق عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة ذات معنى، بعيدًا عن الضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية.

1.العدالة من منظور نظرية الإمكانات :يُفهم مفهوم العدالة في نظرية الإمكانات باعتباره قدرة الأفراد على تحقيق الحياة التي يقدرونها (القدرة على أن يكونوا أو يفعلوا ما يرغبون فيه). العدالة لا تُقاس هنا بما يملكه الأفراد من موارد أو دخل، بل بما يمكنهم من اختيارات حقيقية تنعكس في تحقيق رفاههم الشخصي . يركز هذا المفهوم على:

- **إتاحة الفرص المتساوية** :العدالة تتطلب وجود بيئة تُعزز من قدرة كل فرد على أن يختار حياته الخاصة، وفقًا لرغباته واحتياجاته.
- **القدرة على الفعل** :لا يُعتبر توفير الفرص كافيًا ما لم تُترجم إلى قدرة حقيقية على الاستفادة منها. تُعد القدرات الفعلية (من مثل التعليم، الصحة، المشاركة السياسية) أساسًا لتحقيق العدالة.
- **المساواة في القدرات** :العدالة تتطلب توزيع الفرص بحيث يتمكن الجميع من الوصول إلى نفس الإمكانات الجوهرية التي تتيح لهم اختيار مسارات حياتية متنوعة.

تتمثل العدالة هنا في توسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع بحيث تصبح لديهم القدرة على اختيار المسارات التي تضمن كرامتهم الإنسانية وتلبي احتياجاتهم الأساسية. ويعد هذا أحد أبعاد العدالة الاجتماعية، حيث ترفض نظرية الإمكانات أن تقتصر العدالة على توزيع الموارد فحسب، بل ترى أن العدالة تتحقق عندما يتمكن الأفراد من توسيع قدراتهم الحقيقية على العيش الكريم.

2.الرفاهية من منظور الإمكانات :أما بالنسبة لمفهوم الرفاهية فينظر إليه من خلال القدرة على تحقيق حياة جيدة، أي أن الفرد يجب أن يُمنح الفرص والقدرات التي تسمح له بتحقيق ما يراه مناسبًا من

أهداف حياتية .الرفاهية هنا لا تُقاس بالمال أو الإنتاجية الاقتصادية فقط، ولكن من خلال الإمكانيات التي يمتلكها الأفراد لتحديد ما يودون فعله في حياتهم. يمكن تلخيص جوانب الرفاهية من منظور نظرية الإمكانات كالتالي:

- **الرفاهية الشاملة** :تشمل الرفاهية جميع جوانب الحياة الإنسانية التي يمكن أن تُثرى من خلال توسعة الإمكانات، مثل التعليم، الصحة، المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، المساواة في الفرص.

- **الرفاهية المستدامة** :تهتم نظرية الإمكانات بالرفاهية التي تمتد عبر الزمن، وليس الرفاهية الآنية أو المؤقتة. بمعنى أن النظرية تركز على تحقيق رفاه دائم للفرد من خلال توسيع خياراته على المدى الطويل.

- **الرفاهية كحرية** :جزء أساسي من مفهوم الرفاهية هو الحرية في الاختيار .الرفاهية لا تتعلق فقط بتحقيق بعض المكاسب المادية، بل بتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات حياتية تتماشى مع احتياجاتهم ورغباتهم.

3.تعزيز العدالة والرفاهية من خلال السياسات العامة :تعتمد السياسات العامة في إطار نظرية الإمكانات على توسيع الإمكانيات لأفراد المجتمع وتعزيز العدالة الاجتماعية و الرفاهية عبر مجموعة من السياسات التي تركز على تحسين القدرات الفردية في مجالات أساسية. وفيما يلي بعض أدوات السياسات العامة التي يمكن استخدامها لتعزيز العدالة والرفاهية من هذا المنظور:

أ. **التعليم والسياسات التعليمية** :تُعد التعليم من أهم الأدوات التي تؤثر بشكل مباشر في تعزيز العدالة والرفاهية .من خلال توفير فرص تعليمية للجميع، يمكن توسيع الإمكانات التي تمكن الأفراد من أن يعيشوا حياة كريمة. يشمل ذلك:

- **تعليم شامل ومتاح للجميع** :ضمان حصول كافة الأفراد على تعليم جيد يؤهلهم للحصول على فرص أكبر في الحياة.

- **التعليم المستدام** :توفير برامج تعليمية تهدف إلى تعليم مهارات الحياة مثل التفكير النقدي، والقدرة على اتخاذ القرارات.

- **التمويل والتسهيلات** :ضمان توفير منح دراسية، وقروض تعليمية ميسرة، وبرامج تدريبية مجانية.

ب. الصحة والرفاهية الاجتماعية :تُعد الصحة و الرعاية الاجتماعية من أبرز العوامل التي تؤثر في رفاه الإنسان. تتضمن السياسات الصحية التي تسعى إلى تحقيق العدالة والرفاهية:

- **توفير الرعاية الصحية الشاملة** :ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية لجميع المواطنين بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجغرافيا.

- **الوقاية والعلاج** :تعزيز برامج الوقاية من الأمراض التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على القدرات الفردية، خاصة في الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر.

- **الرعاية الاجتماعية** :بناء أنظمة الرعاية الاجتماعية التي تضمن الدخل الأساسي والخدمات الطبية للمحتاجين.

ج. تمكين النساء والمساواة بين الجنسين :يُعد التمكين الجندري جزءًا أساسيًا من تعزيز العدالة والرفاهية من منظور نظرية الإمكانات، حيث أن المساواة بين الجنسين تساهم في توسيع إمكانيات النساء، وبالتالي تعزيز رفاهيتهن. بعض السياسات التي يمكن أن تساهم في هذا السياق:

- **تمكين النساء اقتصاديًا** :ضمان الفرص الاقتصادية المتساوية للنساء عبر برامج تدريبية وفرص العمل.

- **مكافحة التمييز الجندري** :تشريع قوانين تضمن المساواة بين الجنسين في العمل، التعليم، والمشاركة السياسية.

- **التحصيل العلمي والتدريب المهني** :تقديم فرص تعليمية ومهنية للنساء تعزز من قدراتهن على اتخاذ قرارات حياتية مستقلة.

4.التحديات والقيود في تعزيز العدالة والرفاهية :رغم الجهود المبذولة، هناك العديد من التحديات التي قد تواجه تطبيق السياسات العامة لتعزيز العدالة والرفاهية من منظور الإمكانات، ومنها:

- **الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية** :استمرار الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة في المجتمع قد يعيق تطبيق السياسات المتساوية.
- **المقاومة السياسية** :قد تواجه بعض الحكومات والمجتمعات مقاومة لفكرة توسيع الإمكانات بسبب اختلاف الأولويات السياسية أو الاقتصادية.
- **تحديات التمويل** :توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ السياسات الشاملة التي تهدف إلى توسيع الإمكانات في جميع مجالات الحياة يعد أمرًا صعبًا، خصوصًا في الاقتصادات النامية.

تعزيز العدالة والرفاهية من منظور نظرية الإمكانات يتطلب العمل على توسيع الخيارات المتاحة للأفراد وتمكينهم من تحقيق حياة كريمة بما يتوافق مع رغباتهم واحتياجاتهم. السياسات العامة التي تدعم التعليم، والصحة، والمساواة الجندرية، بالإضافة إلى تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم، تمثل الأدوات الأساسية لتحقيق هذه الأهداف. في هذا السياق، تتحد العدالة مع الرفاهية في عملية واحدة تهدف إلى تحقيق الحرية والفرص المتساوية لجميع الأفراد، مع التغلب على التحديات المرتبطة بتطبيق هذه السياسات على أرض الواقع[1].

المطلب الثالث :آفاق البحث المستقبلي

تواجه نظرية الإمكانات اليوم تحديات فكرية وعملية تفرض ضرورة تجديدها لمواكبة التحولات العالمية. في هذا المطلب نناقش أبرز هذه التحديات، مثل العولمة الرقمية، التفاوت البيئي، والذكاء الاصطناعي، مع اقتراح مسارات لتطوير النظرية بما يضمن استمرارها كمرجع فلسفي وسياسي قادر على تفسير وتحليل قضايا الإنسان في القرن الحادي والعشرين.

[1] –الجمال راسم ،محمد، الاتصال و الإعلام في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004 ،ص .115

الفرع الأول: الإمكانات كمقاربة فلسفية عابرة للتخصصات

تعتبر نظرية الإمكانات من بين المفاهيم التي تشكل نقطة التقاء بين العديد من التخصصات الفكرية، سواء كانت فلسفية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية. هي ليست مجرد مفهوم ضيق يختص بمجال واحد، بل يمكن النظر إليها كأداة تحليلية عابرة للتخصصات تهدف إلى فهم الرفاهية الإنسانية بطريقة شمولية. تُعدُّ هذه المقاربة ثورية لأنها تتجاوز الفواصل التقليدية بين الفلسفة، الاقتصاد، العلوم الاجتماعية، و الدراسات السياسية، وتمكن الباحثين وصناع السياسات من النظر إلى العدالة الاجتماعية والتنمية بطريقة أكثر تكاملية.

1.الفلسفة الإنسانية والنقد للنظريات التقليدية :في جوهرها، تعتبر نظرية الإمكانات رؤية فلسفية تسعى لتوسيع مفهوم العدالة و الرفاهية بعيدًا عن المعايير الاقتصادية البحتة. تُعتبر القدرة على الاختيار أساسية في مفهومها عن الحرية و الكرامة الإنسانية .وفي هذا السياق، تتمثل الفلسفة الأساسية لها في أن الإنسان هو الغاية وليس الوسيلة، وبالتالي فإن الإمكانات التي يتمتع بها الفرد في مجالات مختلفة هي التي تحدد جودة حياته .لا تقيم هذه النظرية رفاه الإنسان من خلال قياس الثروة أو الدخل فقط، بل تنظر إلى مجموعة واسعة من العوامل الإنسانية والاجتماعية التي تمكّن الأفراد من تحقيق أهدافهم في الحياة.

- **النقد للنظريات التقليدية** :تقيم نظرية الإمكانات فلسفيًا على رفض الرؤية التقليدية للنظريات النفعية (التي تقيس العدالة من خلال النفع أو المنفعة الاقتصادية) أو الليبرالية (التي تركز على الحقوق الفردية دون النظر الكافي إلى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد). بدلاً من ذلك، تقدم نظرية الإمكانات مقاربة تركز على القدرات الإنسانية الفعلية في العيش الكريم، مثل الصحة والتعليم والمشاركة السياسية.

- **التشديد على الحرية الإنسانية** :تعتبر نظرية الإمكانات أن الحرية ليست مجرد قدرة على اختيار ما نرغب فيه، بل هي القدرة على اختيار الحياة التي نراها ذات قيمة، بمعنى أن الإيجابية لا تكمن في الخيارات الكثيرة بحد ذاتها، بل في تلك التي تُحقق حياة ذات معنى. هذا الطرح يخرج عن الفهم التقليدي للحرية في الفلسفة الليبرالية، التي تعتبر الحرية مجرد غياب للقيود.

2.النظرية كأداة اقتصادية شاملة :نظرية الإمكانات تقدم إطارًا مختلفًا لفهم الرفاهية الاقتصادية من خلال التركيز على القدرات الفردية بدلاً من الدخل أو الاستهلاك، مما يمثل تحولًا جذريًا في فهم التنمية.

في هذا السياق، يتم النظر إلى التنمية الاقتصادية ليس فقط كزيادة في الإنتاجية أو الدخل، بل كعملية تعزيز الفرص التي يمتلكها الأفراد لتحقيق حياة جيدة.

- **التوسع في الفهم الاقتصادي للرفاهية** :تتجاوز نظرية الإمكانات الرؤية التقليدية التي تركز على النمو الاقتصادي كمؤشر للرفاهية. بدلاً من قياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي ، تركز هذه النظرية على القدرة الفردية على الوصول إلى فرص متنوعة في الحياة، مثل التعليم، الصحة، المشاركة السياسية.

- **التنمية كمحرّك للقدرات** :التنمية في نظرية الإمكانات لا تقتصر على تحسين الظروف الاقتصادية المباشرة، بل تهدف إلى توسيع الإمكانات المتاحة للأفراد. من خلال هذا التوجه، تصبح التنمية عملية شاملة لا تقتصر فقط على تحسين مستوى المعيشة المادي، بل تتضمن تحسين القدرات التي تسمح للفرد بتحقيق حياة ذات معنى وذات جودة.

3.دور النظرية في العلوم الاجتماعية والسياسية :نظرية الإمكانات تعد إطارًا قويًا لتحليل العدالة الاجتماعية و السياسات العامة في مختلف المجتمعات. فهي تضع الإنسان في قلب التحليل، مما يعني أنها تخلق أساسًا لفهم كيف يمكن للمجتمعات أن توفر فرصًا متساوية لكل فرد، سواء في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، أو في المشاركة في الحياة السياسية.

- **الإمكانات في السياسات العامة** :تساهم نظرية الإمكانات في توجيه السياسات العامة بعيدًا عن التركيز على التوزيع البسيط للموارد، وتدعو إلى توجيه السياسات نحو زيادة خيارات الأفراد .في هذا السياق، تصبح العدالة الاجتماعية مرتبطة بقدر قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات حرة بناءً على الإمكانات المتاحة لهم، وهو ما يعكس التعددية الثقافية والاجتماعية.

- **التنمية السياسية** :في المجال السياسي، تركز نظرية الإمكانات على تحقيق العدالة السياسية من خلال تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرارات السياسية. هذه المشاركة لا تُعتبر فقط حقًا، بل هي جزء من تحقيق الحرية و الكرامة الإنسانية في المجتمع.

4.الإمكانات كمفهوم عابر للتخصصات :نظرية الإمكانات تتجاوز حدود التخصصات الأكاديمية التقليدية، حيث تجمع بين الفلسفة، الاقتصاد، العلوم الاجتماعية والسياسة، وتطرح مفهومًا جديدًا للعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، يعتمد على القدرات الإنسانية الفعلية بدلاً من التركيز على الموارد الاقتصادية البحتة. هذه المقاربة هي بمثابة جسر بين التخصصات المختلفة، لأنها تهدف إلى تحليل واقع المجتمعات وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر النظر إلى القدرات الإنسانية بشكل متعدد الأبعاد.

- **البعد الاجتماعي والسياسي** :تدعو النظرية إلى سياسات عامة تهدف إلى توسيع الفرص المتاحة للمواطنين على مستوى التعليم، الصحة، المشاركة السياسية، وحقوق الإنسان.
- **البعد الاقتصادي** :تنظر إلى النمو الاقتصادي ليس كهدف بحد ذاته، بل كوسيلة لتحسين القدرات الفردية للمواطنين.

يمكن القول إن نظرية الإمكانات تمثل مقاربة فلسفية عابرة للتخصصات لأنها تشكل أداة تحليلية لا تقتصر على أي مجال أكاديمي بعينه. تتيح النظرية للباحثين وصناع السياسات فهماً شمولياً للعدالة الاجتماعية والتنمية، حيث يتم التركيز على تعزيز القدرات الفردية وإتاحة الفرص المتساوية لجميع الأفراد لتحقيق الحياة التي يقدرونها. من خلال هذا الإطار، يمكن تحليل المجتمعات والنظم السياسية والاقتصادية بشكل يتجاوز الفهم التقليدي للرفاهية ويعزز من مفهوم العدالة الإنسانية بشكل أوسع[1].

الفرع الثاني: العلاقة بين نظرية الإمكانات والحوكمة الرشيدة

تمثل نظرية الإمكانات إطارًا فلسفيًا ومنهجيًا يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية من خلال توسيع قدرات الأفراد على تحقيق حياة ذات معنى. ومن جهة أخرى، تشكل الحوكمة الرشيدة نموذجًا للإدارة السياسية والاجتماعية التي تضمن المشاركة، الشفافية، والمساءلة، وتسعى لتحقيق رفاهية الأفراد عبر سياسات حكومية تتسم بالكفاءة والتوازن بين الحقوق والواجبات.

[1] السويدي محمد ،علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه، الجزائر : ديوان المطبوعات اجلامعية،.1990، ص .210

في هذا السياق، يمكن القول إن هناك تداخلًا مهمًا بين نظرية الإمكانات والحوكمة الرشيدة، حيث تساهم النظرية في تقديم أدوات قياس و مؤشرات تساعد في تحقيق الحوكمة الفعّالة، في حين توفر الحوكمة الرشيدة البيئة المؤسسية والسياسية التي يمكن من خلالها تفعيل هذه النظرية وتطبيقها بنجاح.

1.الحوكمة الرشيدة: مفهوم وآليات :تُعرف الحوكمة الرشيدة بأنها إدارة شؤون الدولة والمجتمع بطرق شفافة وفعّالة تضمن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم. تتضمن الحوكمة الرشيدة عدة أبعاد، أبرزها:

- **المشاركة** :ضمان مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في عملية صنع القرار، بحيث لا يُستثنى أي فرد أو مجموعة من فرص التأثير على السياسات العامة.
- **الشفافية** :وضوح السياسات والقرارات المتخذة بحيث يمكن للمواطنين فهم كيفية تأثير هذه السياسات على حياتهم.
- **المسائلة** :تقديم المسؤولين للعدالة عن أفعالهم وقراراتهم أمام الشعب أو مؤسسات المجتمع المدني.
- **الكفاءة والفعالية** :إدارة الموارد بشكل يحقق التنمية المستدامة ويضمن تحسين نوعية الحياة.
- **العدالة والمساواة** :ضمان أن السياسات والممارسات الحكومية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين المواطنين.

2.العلاقة بين نظرية الإمكانات والحوكمة الرشيدة :نظرية الإمكانات والحوكمة الرشيدة متشابكتان في العديد من الأبعاد، حيث تُعتبر نظرية الإمكانات بمثابة أداة لفهم وتوجيه الحوكمة الرشيدة. يمكن تلخيص العلاقة بينهما في النقاط التالية:

أ. **تعزيز القدرة على المشاركة السياسية** :نظرية الإمكانات تركز على القدرة على الاختيار كجزء من رفاه الإنسان، وهذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في المشاركة السياسية .الحوكمة الرشيدة تشترط أن تكون هناك مساحة للمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهو ما ينسجم مع الرؤية التي تقدمها نظرية الإمكانات. فالمشاركة السياسية هي إحدى الإمكانات الأساسية التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبار أن التمكين السياسي جزء لا يتجزأ من تطوير قدرات الأفراد.

ب. تحسين الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية :تتطلب الحوكمة الرشيدة تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب أن تتمكن كل فئة اجتماعية من الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية مثل التعليم و الرعاية الصحية .وفقًا لنظرية الإمكانات، القدرة على الوصول إلى هذه الخدمات هي من الإمكانات الجوهرية التي يجب أن تكون متاحة لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية. وبالتالي، تساهم الحوكمة الرشيدة في توفير هذه الخدمات بشكل عادل وفعال بما يحقق تحسين قدرات الأفراد على العيش حياة ذات قيمة.

ج. تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة :نظرية الإمكانات تسعى إلى تحقيق العدالة من خلال التركيز على المساواة في الإمكانات بدلاً من المساواة في الموارد. الحوكمة الرشيدة، من جهة أخرى، تسعى لضمان العدالة والمساواة في الحقوق والفرص بين المواطنين. هناك تداخل كبير بين الهدفين، حيث يمكن للحكومة الرشيدة من خلال سياساتها أن تعزز الإمكانات المتساوية لجميع الأفراد، مما يُمكّنهم من الوصول إلى الحياة الكريمة التي يختارونها.

د. تحفيز الشفافية والمساءلة :تعتبر الشفافية و المساءلة من المبادئ الأساسية في الحوكمة الرشيدة، وهما يعكسان رغبة المجتمع في ضمان أنظمة سياسية واقتصادية عادلة .في سياق نظرية الإمكانات، تعني الشفافية توفير الوصول الكامل للمعلومات حول السياسات العامة التي تؤثر على إمكانات الأفراد .المساءلة تتعلق بقدرة الأفراد على مساءلة الحكومة والمجتمع حول الفرص التي توفرها لهم لتحقيق حياة أفضل. ذلك يتضمن الرقابة المجتمعية على السياسات العامة المتعلقة بالصحة، التعليم، الوظائف، وغيرها من المجالات التي تُعتبر محورية في زيادة الإمكانات الإنسانية.

هـ. ضمان التنمية المستدامة والرفاه: من خلال الحوكمة الرشيدة، يمكن خلق بيئة تشجع على التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الاجتماعي .نظرية الإمكانات تعتبر أن التنمية المستدامة لا تقتصر على زيادة الموارد الاقتصادية، بل على توسيع إمكانات الأفراد ليعيشوا حياة متوازنة وذات مغزى. تطبيق نظرية الإمكانات من خلال سياسات الحوكمة الرشيدة يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تضمن تحسين جودة الحياة لجميع الأفراد.

3.تطبيق نظرية الإمكانات في الحوكمة الرشيدة: تتمثل أبرز تطبيقات نظرية الإمكانات في الحوكمة الرشيدة في:

- **التخطيط والسياسات العامة** :يمكن استخدام نظرية الإمكانات كأساس لتصميم سياسات عامة تهدف إلى تحسين الإمكانات الإنسانية، مثل التعليم، الصحة، والإسكان، والعمل، والتمكين الاجتماعي. بهذه الطريقة، تُوجه السياسات العامة نحو توفير الفرص العادلة لكل فرد ليحقق حياة مرضية.

- **مؤشرات القياس** :يمكن بناء مؤشرات قياس مستوحاة من نظرية الإمكانات لقياس مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة. هذه المؤشرات قد تشمل قياس القدرات الفردية على التعليم الجيد، الحصول على الرعاية الصحية، المشاركة في الحياة العامة، والحصول على عمل كريم.

- **التنمية الاقتصادية المتوازنة** :في إطار نظرية الإمكانات، لا يُعتبر النمو الاقتصادي غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتوسيع إمكانات الأفراد .إذًا، يمكن تطبيق هذه الرؤية في السياسات الاقتصادية من خلال ضمان أن النمو الاقتصادي لا يُترجم فقط إلى زيادة الدخل القومي، بل إلى تعزيز القدرات الفردية.

تشير العلاقة بين نظرية الإمكانات والحوكمة الرشيدة إلى ضرورة تفاعل كلا المفهومين لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة .فبينما تركز نظرية الإمكانات على توسيع فرص الأفراد وتمكينهم من تحقيق حياة ذات قيمة، تساهم الحوكمة الرشيدة في توفير البيئة المؤسسية التي تضمن العدالة، الشفافية، والمشاركة .من خلال تطبيق هذه النظرية في سياق الحوكمة الرشيدة، يمكن تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين، وزيادة إمكاناتهم في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

[1] الجمال راسم، محمد، المرجع السابق، ص .115

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل، تم التركيز على آفاق تطبيق نظرية الإمكانات في السياسات العامة المعاصرة، مع إبراز أهمية تكامل هذه النظرية مع السياقات السياسية والاجتماعية لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة. يمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي تم الوصول إليها في هذا الفصل كما يلي:

1. **دراسات الحالة وتطبيقات النظرية:**

- تم تسليط الضوء على دراسات حالة تبين كيفية تطبيق نظرية الإمكانات في ميادين مختلفة مثل التعليم، الصحة، والعدالة الاجتماعية، حيث تساهم النظرية في تحسين الفرص المتاحة للأفراد في تلك المجالات. على سبيل المثال، في مجال التعليم، تؤكد النظرية على توفير الفرص المتساوية لجميع الأفراد للوصول إلى تعليم جيد، بما يضمن تعزيز قدراتهم البشرية وفتح آفاق حياتية أوسع.
- في مجال الصحة، تُبرز نظرية الإمكانات أهمية التغلب على القيود الصحية التي قد تعيق الفرد عن ممارسة حياته بشكل طبيعي، وهو ما يتماشى مع سياسات الحوكمة الرشيدة التي تسعى إلى توفير خدمات صحية شاملة وعادلة.

2. **التحليل المقارن للتطبيقات العملية:**

- تم مقارنة بين نجاحات وفشل التطبيقات العملية لنظرية الإمكانات في مختلف السياقات. وفي هذا السياق، تبين أن نجاح تطبيق النظرية يرتبط بشكل وثيق بوجود نظام سياسي يضمن العدالة والمساواة في الفرص، بالإضافة إلى توافر الإرادة السياسية لدعم سياسات شاملة تتماشى مع قيم العدالة الاجتماعية.
- انعكاس النظرية على السياسات العامة كان إيجابيًا في بعض الحالات، خاصة في البلدان التي تبنت سياسات شاملة تهدف إلى توسيع إمكانات المواطنين على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية.

3. تحديات التنفيذ في السياقات المحلية:

- تم التطرق إلى التحديات الثقافية والمؤسسية التي قد تعيق تطبيق نظرية الإمكانات في بعض المجتمعات، خاصة في الدول النامية .وتشمل هذه التحديات :القيود المؤسساتية، التركيز على النمو الاقتصادي فقط دون أخذ بعين الاعتبار توسيع قدرات الأفراد، والمعارضة الثقافية التي قد تواجه التغيرات التي تحاول النظرية إحداثها في بنية المجتمع.
- ومع ذلك، تم تقديم مقاربات بديلة مثل تكييف النظرية مع السياقات المحلية وتطوير أدوات قياس أكثر شمولاً لتمكين الدول من التغلب على هذه العقبات.

4. التوصيات والآفاق المستقبلية:

- تم التأكيد على ضرورة دمج نظرية الإمكانات مع مقاربات العدالة الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة لضمان تنفيذ فعال للسياسات التنموية المستدامة. إذ يجب أن تركز السياسات العامة على تمكين الأفراد من الوصول إلى الإمكانات الأساسية مثل التعليم الجيد، الرعاية الصحية، والمشاركة السياسية.
- كما تم اقتراح ضرورة توسيع مفهوم الإمكانات ليشمل البعد البيئي، خاصة في ظل التحديات البيئية العالمية مثل التغير المناخي والموارد المحدودة، مما يتطلب استراتيجيات تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار استدامة البيئة.

في النهاية، الإمكانات ليست مجرد مقاربة فلسفية بحتة، بل هي إطار عملي يمكن تطويره وتكييفه لتناسب التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه الإنسانية. وفي هذا السياق، يمكن توسيع البحث حول كيفية تطبيق نظرية الإمكانات في سياقات معقدة مثل الحوكمة العالمية و التنمية المستدامة في عالم متعدد التحديات.

الفصل الثالث يسلط الضوء على أهمية تكامل نظرية الإمكانات مع السياسات العامة المعاصرة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وقد أظهر أن التطبيق الفعّال للنظرية يتطلب توافر إرادة

سياسية، سياقات محلية داعمة، وآليات قياس فعّالة .من خلال هذه الأدوات، يمكن تحقيق إمكانات الإنسان بشكل أكثر تكاملًا وشمولية، مما يساهم في تحقيق رفاه الفرد والمجتمع.

نظرية الإمكانات ليست مجرد نظريات فلسفية، بل هي مقاربة قابلة للتطبيق التي إذا ما تم تفعيلها بشكل صحيح، يمكن أن تُحدث تغييرات جوهرية في كيفية بناء السياسات العامة وتوجيهها نحو تحقيق الرفاه الشامل والعدالة الاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمة

لقد سعت هذه الأطروحة إلى دراسة وتحليل نظرية الإمكانات كما صاغها كل من مارتا نوسباوم وأمارتيا سن، ومقارنتها من حيث الأسس النظرية والمنهجية، فضلاً عن تطبيقاتها العملية في السياسات العامة المعاصرة. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن نظرية الإمكانات تُقدّم إطارًا فلسفيًا وإنسانيًا جديدًا يمكن أن يساهم بشكل فعّال في تحسين رفاه الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف السياقات السياسية والاجتماعية.من خلال تحليل المفاهيم الجوهرية لهذه النظرية، مثل القدرات، والحرية، والكرامة الإنسانية، توصلنا إلى أن الفكرة الرئيسية لنظرية الإمكانات تتمثل في تمكين الأفراد من العيش حياة مليئة بالفرص والخيارات التي تتيح لهم تحقيق إمكاناتهم الإنسانية بالكامل، بعيدًا عن مجرد التركيز على الموارد الاقتصادية أو النمو الكمي .وقد أظهرت المقارنة بين أفكار نوسباوم وسن وجود نقاط تلاقٍ كبيرة في رؤيتهم للعدالة والتنمية، مع وجود اختلافات منهجية تتعلق بتحديد الأسس التي يجب أن تعتمد عليها السياسات العامة لتحقيق الرفاهية الإنسانية.

مقارنة بين النظرية والتطبيق كشفت عن وجود تحديات كبيرة في تفعيل النظرية في السياسات العامة، خاصة في الدول النامية التي تواجه عقبات مؤسسية وثقافية قد تؤثر على مدى نجاح تطبيق نظرية الإمكانات. ومع ذلك، فإن الفرص المتاحة لتطبيق هذه النظرية تظل واسعة، إذا ما تم تكييفها مع السياقات المحلية، وتزويدها بأدوات قياس ملائمة، وتبني سياسات تركز على تمكين الأفراد بشكل شامل. من خلال دراسات الحالة المقارنة، تبين أن نظرية الإمكانات قادرة على إحداث تغييرات جوهرية في العديد من المجالات مثل التعليم، والصحة، والعدالة الاجتماعية، شريطة أن يتم تضمين البعد البيئي ضمن مؤشرات القياس لضمان التنمية المستدامة، هنا يصبح الطابع الجوهري لنظرية الإمكانات يتجاوز قضية مكافحة الفقر إلى تكوين الإنسان في كل أبعاده الأخلاقية والفكريّة والسياسية، فليس التوزيع العادل للثروة حكرا على النظرية الإشتراكية فمن خلال نظرية الإمكانات استطاعت النظرية الليبرالية دمج هذه الفكرة مع الحفاظ على الحرية والحقوق الأساسية للفرد، إنّ القيمة المضافة لهذه الدراسة هو طرح منظور جديد لكل من التنمية الاقتصادية والسياسية، فالوسائل الكمية وحدها أصبحت عاجزة عن التفسير الحقيقي لمشكلة التخلف والاختلاف الكبير بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، كما أنّ قضية التغيير الاجتماعي التي كان التيار الليبرالي يتفاداها بكونه تيارا محافظا أصبحت حاضرة بقوة في نظرية الإمكانات.

الخاتمة

إنّ الاختلاف بين الأفراد في الحاجات والتطلعات ضمن مجتمع واحد تجعل مسألة إدارة الأزمات أساسية ضمن المنظور الليبرالي، فالمشروعات المصغرة أصبحت أداة حقيقية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والتركيب بين التكنولوجيا الرقمية والمؤسسات الصغيرة يجعل مسألة الابتكار أساسية لتفادي الأزمات المالية كما أشار إلى ذلك الاقتصادي "جوزيف شومبيتر" والابتكار مرتبط بهامش الحرية ومقدار التفتح في المجتمع على الأفكار الجديدة، هنا نفهم أنّ مسألة الديمقراطية ليست مرتبطة فقط بالرفاهية الفردية ولكن كذلك وهو الأهم في إطار نظرية الإمكانات ترتبط بأفق التطلعات الجماعية وبمشروع مجتمع، فعندما يكون الأفراد يسعون إلى تحقيق مستوى عال من الرفاه فهم كذلك يسعون إلى حياة أفضل وهنا يحق لهم تطوير مفاهيم جديدة متعلقة بهذه الحياة الأفضل، ونظريات الإمكانات تتيح النقاشات العامة لمعرفة هذه التطلعات ثمّ مناقشة جوهرها وتطويرها في إطار سياسات عامة، فالسياسة العامة لا تهدف إلى تسيير الحياة اليومية ولكن تحديد الأولويات الكبرى والرؤية الاستراتيجية التي تحدد الموارد المخصصة والزمن مع العوائق المحتملة أثناء التطبيق.، هنا يظهر من خلال البعد النقدي لهذه الدراسة أنّ عملية تطبيق مجتمع الرفاه ليست نتيجة مباشرة لنمو الناتج القومي لأيّ دولة ولكن تطوير مشروع تنموي يتصل بالجوانب السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية، هذا المشروع يبقى مفتوحا وقابلا للتعديل مع زيادة تطلعات الأفراد لعيش حياة أفضل.

التوصيات:

1. **توسيع مفهوم الإمكانات:** من الضروري توسيع مفهوم الإمكانات ليشمل البعد البيئي، خاصة في ظل التحديات البيئية الراهنة مثل التغير المناخي و التدهور البيئي .ينبغي أن تكون السياسات العامة موجهة نحو استدامة البيئة ضمن برامج التنمية التي تركز على القدرات الإنسانية.

2. **تطوير أدوات قياس شاملة** :من المهم تطوير أدوات قياس أكثر شمولاً لتقييم الإمكانات على مستوى الفرد والمجتمع، مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط المؤشرات الاقتصادية بل أيضًا المؤشرات الاجتماعية، الثقافية و البيئية التي تعكس إمكانات الإنسان الحقيقية.

3. **التكيّف مع السياقات المحلية** :ينبغي تكييف نظرية الإمكانات مع السياقات المحلية بما يتناسب مع الخصوصيات الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية لكل مجتمع. فمن غير المجدي تطبيق النظرية بنفس الشكل في كافة الدول؛ إذ يجب أن تأخذ التحديات المحلية بعين الاعتبار في عملية التنفيذ.

4. **التركيز على العدالة الاجتماعية:** من الضروري أن تركز السياسات العامة في مختلف المجالات على العدالة الاجتماعية عبر تمكين الأفراد من الوصول إلى الفرص المتساوية في التعليم، والصحة، والمشاركة السياسية، وتوفير البيئة الاجتماعية التي تضمن لكل فرد الحرية في تحقيق إمكاناته.

5. **التعاون بين الفلاسفة والممارسين:** يُوصى بزيادة التعاون بين الفلاسفة والممارسين في ميدان السياسات العامة من أجل تفعيل نظرية الإمكانات عمليًا. يتطلب هذا العمل المشترك تعميق الفهم النظري، مع تطوير استراتيجيات تنفيذية فعّالة تلبي الاحتياجات الواقعية للناس.

6. **تدريب القادة السياسيين:** من المهم توفير تدريب سياسي وإداري للقادة والممارسين في ميدان السياسات العامة حول كيفية تطبيق نظرية الإمكانات في إطار سياسات التنمية المستدامة. يجب أن يكون هناك توعية مستمرة حول القيم الإنسانية الأساسية التي تتبناها هذه النظرية، مثل الكرامة، الحرية، والمساواة.

7. **تشجيع البحوث المستقبلية** :ينبغي تشجيع البحوث المستقبلية حول تطبيقات نظرية الإمكانات في مجالات جديدة مثل الحوكمة الرشيدة، الاقتصاد الأخضر، والتنمية الرقمية .هذا سيسهم في مواكبة التحديات المعاصرة التي تواجه الدول في إطار التوجه نحو تنمية شاملة ومستدامة.

إن نظرية الإمكانات تمثل نقلة نوعية في فهم مفهوم العدالة والتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات. وقد أظهرت هذه الأطروحة أن تفعيل النظرية يتطلب تكاملًا بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي، من خلال بناء سياسات عامة تستند إلى القدرات الإنسانية وتحقق الرفاهية الشاملة .إن تحقيق الإمكانات يظل الهدف الأسمى لأي سياسة تهدف إلى تمكين الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية:

1. جيمس، أندرسون، "صنع السياسة العامة"، ترجمة: عامر الكبيسي، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
2. حسن أبشر الطيب، "الدولة العصرية: دولة مؤسسات"، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.
3. فهمي خليفة الفهداوي، "السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.
4. سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، "تحليل السياسات العامة في الوطن العربي"، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004.
5. زاهي بشير المغيربي، "قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية"، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1994.
6. نصر محمد مهنا، "الإدارة العامة الحديثة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
7. ثامر كامل محمد الخزرجي، "النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة"، عمان: دار مجدالوي للنشر والتوزيع، 2004.
8. محمد موفق حديد، "الإدارة العامة: هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية"، عمان: دار الشروق، 2000.
9. حمد حسين مصطفى، "تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية"، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1994.
10. أحمد مصطفى الحسين، "المدخل إلى تحليل السياسات العامة"، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

11. حسنين توفيق إبراهيم، "النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

12. علي شرقاوي، "السياسات الإدارية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1987.

13. كمال محمد المغربي، "الإدارة والبيئة والسياسة العامة"، عمان: دار الثقافة، 2001.

14. أحمد رشيد، "نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة والإدارة"، القاهرة: دار المعارف، 1981.

15. مسعود البلي، "واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة"، مذكّرة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.

16. علي الدين هالل، "معجم المصطلحات السياسية"، مصر: مطبعة أطلس، 1994.

17. محمد محمود ربيع سماعيل واصبري مقلد وآخرون، "موسوعة العلوم السياسية"، ج3، الكويت: جامعة الكويت، 1994.

18. حمد مصطفى الحسين، "مدخل إلى تحليل السياسات العامة"، عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.

19. كمال المنوفي، "مقدمة في طرق ومناهج البحث في علم السياسة"، جامعة القاهرة، 2006.

20. جابرييل بنجهام بويل، "السياسة المقارنة: إطار نظري"، ترجمة: محمد بشري، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996.

الكتب الأجنبية:

1. NICHOLAS Henry, "Public Administration and Public Affairs", Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1980.

2. DIMOCK Marshall, GLADYS O. Dimock, "Public Administration", New York: Holt, Rinehart and Winston, 1969.

قائمة المصادر والمراجع

3. CYERT, R. M. and J. G. March, "A Behavioral Theory of the Firm", Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1992.

4. Christelle Jannet Robert, "Concours 2020 – 2021 Politiques Sociales", Vuibert, Paris, 2020.

5. Denis Bouget and Gerard Brovelli, "Citizenship, Social Welfare System and Social Policies in France", European Societies, Taylor and Francis, 2002.

6. Michael Hill, "Understanding Social Policy", New Jersey: Black Publishers.

7. Karen K. Kirst, "Introduction to Social Work and Social Welfare – Critical Thinking Perspective", New York: Brooks Kole.

8. Goodin, Robert E., "The Oxford Handbook Of Public Policy", New York: Oxford University Press, 2006.

9. SMITH, G and D. May, "The Artificial Debate Between Rationalist and Instrumentalist: Models of Decision Making, In The Policy Process", New York: Harvester Wheat sheaf, 1993.

10. BRIDGMAN, P and G. Davis, "What Use is a Policy Cycle?: Plenty, If the Aim is Clear", The Australian Journal of Public Administration, N° 62, 2003.

11. TRSKE, P. and M. Schneider, "The Bureaucratic Entrepreneur: The Case of City Managers," Public Administration Review 54, 1994.

12. Esra Dundar Aravacik, "Social Policy and the Welfare State", Public Economics and Finance, IntechOpen, 2018.

قائمة المصادر والمراجع

المجلات:

1. حسن أبشر الطيب، "المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة"، مجلة الإداري، العدد 52، مسقط: معهد الإدارة العامة، 5 مارس 1993.

2. نجوى إبراهيم محمود، "مفهوم السياسات العامة"، مجلة الديمقراطية، العدد 1، مصر: مركز الأهرام للدراسات، 2001.

3. بلقاسم نويصر و كريمة حاتي، "واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد، 2004.

4. سالم عبد علي الهادي و مثال عبد اهلل غني العزاوي، "السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق"، مجلة كلية الآداب، العدد 96، 2011.

5. طالب محيبس الوائلي، "الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802 . 1946"، مجلة كلية التربية . واسط، العدد العاشر، 2011.

6. كيشرود بشير، لخلف عثمان، "الصحة ومكونات المحيط"، أحداث اقتصادية، مجلة شهرية، الجزائر، سبتمبر 1988.

7. طالب الوائلي، "الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802 . 1946"، مجلة كلية التربية . واسط، العدد العاشر، 2011.

8. مصطفى عبد الله خشيم، "نظرية السياسة العامة"، محاضرة ملقاة على طلبة الإدارة العامة بجامعة قاريونس بليبيا، 2009.

المذكرات:

1. آسية بلخير، "دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في العالم العربي"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

2. مسعود البلي، "واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة"، مذكّرة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.

3. محمد لمين أجال لعجال، "هجرة الكفاءات العربية، الأسباب والمقترحات للحد منها حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990.

4. أحمد محمد عبد ربو، "Policy Networks and Policy-Making Process: A Comparative Study of Education and ODA Reforms in Japan 1984-2008"، أطروحة دكتوراه، جامعة هوكايدو، اليابان، 2011.

المقالات:

1. Anke Hassel, "How to promote policy change", Hertie School of Governance, February 25, 2012.

2. Eoin Young and Lisa Quinn, "Writing effective public policy papers".

المواقع:

1. بسام محمد أبو عليان، طرق الخدمة الاجتماعية: مدخل إلى الخدمة الاجتماعية —مسترجع من موقع سما سيسيولوجيا- https://bassam79.blogspot.com/2019/09/blog-post_29.html :

2. منتدى البدائل العربي للدراسات، ليل البحوث الميدانية وتحديد الاحتياجات المجتمعية – دليل تدريبي للمدربين، يونيو http://afalebanon.org/?p=84332020 :